بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـة الدراسـات العليـا

الصراعات المسلحة وأثرها على الأمن الاقتصادي

(دراسة حالة محلية الفاشر بولاية شمال دارفور في الفترة من 2003 إلى 2013م)

رسالة مقدمة لاستيفاء متطلبات درجة الدكتوراه فلسفة في دراسات السلام

The Armed Conflits and the Impact on Economico Security

(Case Study North Darfur State -El Fasher Locality 2003-2013)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام

إعداد الدارس:

إبراهيم عمر آدم إسحق

إشراف :

د. أبوالقاسم قور حامد

د. عاطف آدم محمد عجيب

2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ

هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)

صدق الله العظيم (سورة قريش).

إهـــــــــــداء

- إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها أمي.

- إلى روح أعز من فقدتهم في هذه الحياة، والدي العزيز، تقبله الله في فسيح جناته.

- إلى زوجتي الحبيبة.

- إلى قرة عيني، ابني العزيز، عمر.

- إلى ضحايا الصراعات المسلحة في أفريقيا، اكراماً واجلالاً.

- إلى وطني الحبيب بجميع ربوعه.

- إلى فقراء بلادي، ضحايا الأزمات الاقتصادية، المغلوبين على أمرهم.

- إلى كل نازح ولاجئ يبحث عن مصدر رزق آمن ومأوى لائق وصحة جيدة ولم يجده.

إلى كل هؤلاء أهدي عصارة جهدي المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

إنّ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونحمده حمداً كثيراً، كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الإدارة، والموظفين الذين وجدت منهم كل التعاون في سبيل أن يكون هذه الدراسة ماثلاً بين أيديكم، كما أخص بالشكر إدارة مركز دراسات وثقافة السلام بالجامعة لإتاحتهم لي فرصة الدراسة. وأخص بالشكر أساتذتي الدكتور أبوالقاسم قور حامد مشرف الرئيسي والدكتور عاطف آدم محمد عجيب المشرف المعاون على كريم تفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة، أسال الله أن يَمنّ عليهم بدوام الصحة والعافية إنه سميع مجيب، كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور إسحق هدي، الدكتور صالح النور والدكتور السر عبدالرافع بجامعة الفاشر لتحكيمهم استبانه الدراسة وشكري كذلك موصول للدكتور محمد عيسى أحمد بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية وآدابها لقيامه بالتدقيق اللغوي. كما أزجي شكري أسرة مكتبة مركز دراسات وثقافة السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أسرة مكتبة جامعة الفاشر، أسرة مركز التنوير المعرفي، أسرة مكتبة جامعة أفريقيا العالمية، أسرة مكتبة الدراسات الإنمائية جامعة الخرطوم.

أعود معترفاً بأن هذا جهدي، فإن كان فيه خير أرجو أن يكون؛ فذلك الفضل من الله وإن لم يكن فيه خير أعوذ بالله ألاّ يكون؛ فذلك مما جنت يداي وأتحمل تبعات هفواتي وأخطائي.

إليكم جمعياً أرسل شكري

والله المستعان

المستخلص

أجريت هذه الدراسة بولاية شمال دارفور–محلية الفاشر في الفترة من (2003–2013م)، وتسعى إلى تقصي المشكلات الاقتصادية التي تواجه اقتصاد الولاية بسبب الصراعات المسلحة التي دارت في الإقليم وآثارها على الأمن الاقتصادي بمنطقة الدراسة، اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لتحليل فرضيات الدراسة، قد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة، حجم العينة(250) مبحوثاً، استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل تلك البيانات وتأكيد النتائج. واتضح جلياً من خلال نتائج الدراسة أن للصراعات المسلحة أثر على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية وذلك بتدمير المنشآت الاقتصادية مع صعوبة تدفق السلع والخدمات وتدني الإنتاج وزيادة نسبة البطالة، بالإضافة إلى أن ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الإنتاج والإنتاجية، وأيضاً أن الاعتماد المتزايد على اقتصاديات السوق والواردات الغذائية سبب رئيسي في إرتفاع أسعار السلع والخدمات والتفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

Abstract

The study was conducted in the North Darfur State Al Fasher from 2003 to 2013, and seeks to investigate the economic problems faced by the State economy because of the armed conflicts that took place in the region and its effects on economic security in the study area. A random sample was selected, sample size (250). The researcher used the statistical packages program for social sciences to analyze these data and confirm the results. It is clear from the results of the study that armed conflicts have an impact on the economic security of local communities by destroying economic institutions with the difficult flow of goods and services, low production and increasing unemployment. In addition, the weakness of the rule of law is a main reason for the reduction of production and productivity. And also depending mainly on marketing economies and imports of foods is a major cause of rising prices of goods, services and economic disparities among the community.

فهرست المحتويات

الرقم	عنوان المحتويات	الصفحة
	الآية	أ
	إهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	المستخلص	د
	Abstract	ه
	فهرست المحتويات	و–ك
	فهرست الجداول	ل–ن
	فهرست الأشكال	س
	أساسيات البحث	**19-1**
1	مقدمة	1
2	مشكلة الدراسة	2-1
3	أهمية الدراسة	2
4	أهداف الدراسة	2
5	أسباب الاختيار	3
6	فرضيات الدراسة	3
7	منهجية الدراسة	3
8	حدود الدراسة	4
9	طرق جمع البيانات	4
10	عينة الدراسة	4
11	مصطلحات	5
12	هيكل الدراسة	8
13	الدراسات السابقة	9
	الفصل الأول: ولاية شمال دارفور	**45-17**
14	**المبحث الأول:** جغرافية المنطقة	**29-17**
15	**المبحث الثاني:** تحليل الواقع الاقتصادي	**37-30**
16	**المبحث الثالث:** مهددات الأمن الاقتصادي	**45-38**

	الفصل الثاني: الأمن والاقتصاد	**77-46**
17	**المبحث الأول:** مفهوم الأمن الاقتصادي	56-46
18	**المبحث الثاني:** معايير قياس الأمن الاقتصادي	68-57
19	**المبحث الثالث:** استراتيجية الأمن الاقتصادي	77-69
	الفصل الثالث: التنمية المتكاملة	**123-78**
20	**المبحث الأول: التنمية،** مفهومها، أنواعها وأنواعها	95-78
21	**المبحث الثاني:** السلام، مفهومه وثقافته	111-96
22	**المبحث الثالث:** بناء السلام واصلاح النزاع	122-112
	الفصل الرابع: الإطار التطبيقي	170-123
	نتائج البحث	171
	الخاتمة	172
	التوصيات	173
23	المصادر والمراجع	178-174
24	الملاحق	183-179

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الضرائب والرسوم المحلية	21
2.2	نسبة المحلية من الضرائب الولائية	22-21
3.2	إحصائية النازحين المتأثرين بالحرب بمحلية الفاشر	28
4.2	توزيع الثروة الحيوانية	34-33
5.2	تقديرات الثروة الحيوانية بولايات دارفور	34
6.2	مساهمات دارفور في الاقتصاد الوطني	35
7.2	عدد السكان والكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع لولاية شمال دارفور	81
8.2	أطراف النزاع والمسببات	45-44
1.4	كيفية اختيار عينة الدراسة	125-124
2.4	درجة صدق وثبات الاستبانه	125
3.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لنوع	125
4.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر	126
5.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي	127-126
6.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية	127
7.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة	128-127
8.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الأطفال	128
9.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير العمل	128
10.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع العمل	129
11.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الذين يعملون بالأسرة	129
12.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(1)	130
13.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(2)	131-130
14.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(3)	131
15.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(4)	132
16.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(5)	133-132
17.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(6)	133
18.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(7)	134

19.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(1)	135-134
20.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(2)	135
21.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(3)	136
22.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(4)	137-136
23.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(5)	137
24.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(6)	138
25.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(7)	139-138
26.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(1)	139
27.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(2)	140
28.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(3)	141-140
29.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(4)	141
30.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(5)	142
31.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(1)	143-142
32.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(2)	143
33.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(3)	144
34.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(4)	145-144
35.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(5)	145
36.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(6)	146
37.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(7)	147-146
38.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآي بالنسبة للفرضية الأولى	147
39.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآي بالنسبة للفرضية الثانية	149-148
40.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآي بالنسبة للفرضية الثالثة	149
41.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآي بالنسبة للفرضية الرابعة	150
42.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(1)	151-150
43.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(2)	151

44.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(3)	152
45.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(4)	153-152
46.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(5)	153
47.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(6)	154-153
48.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(7)	154
49.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(8)	155
50.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(9)	156-155
51.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(10)	156
52.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(11)	157
53.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(12)	157
54.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(13)	158
55.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(14)	159-158
56.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(15)	159
57.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(16)	160
58.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(17)	160
59.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(18)	161
60.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(19)	162-161
61.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(20)	162
62.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(21)	163
63.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(22)	163
64.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(23)	164
65.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(24)	165-164
66.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(25)	165
67.4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لسؤال رقم(26)	166
68.4	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآي محور الدراسة الثانية	167-166

فهرست الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	الهيكل التنظيمي لمحلية الفاشر	25

مقدمـــة

إن ظاهرة الصراعات المسلحة والنزاعات ظاهرة عالمية ظلت ومازالت تؤرق أذهان العالم، وقد انتشرت في كثير من دول العالم خاصة في أفريقيا، حيث تكثر الإحتكاكات القبلية والنظرة العنصرية التي تفضي إلى المواجهات المسلحة، تنعكس تلك النزاعات والصراعات المسلحة سلباً على مواطني المناطق التي تحدث فيها. السودان كغيرها من دول العالم قامت فيها النزاعات والإحتكاكات منذ قديم الزمان، وتنوعت أسبابها(الحدودية، الرعاة والمزارعين، النهب المسلح، السلطة والثروة) كان أشهرها الحرب الأهلية في جنوبه قبل الانفصال، كما شهد دارفور هي الأخرى صراعات قبلية، إضافة إلى نشاط جماعات النهب المسلح منذ سبعينيات القرن الماضي وتطور إلى أن اندلع الصراع المسلح في مارس 2003م بين الحكومة والمعارضة وتداخلت الصراعات القبلية مع الصراعات السياسية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع، ونتج عن هذه الصراعات مشكلات اقتصادية تمثلت في تدمير القدرات الإنتاجية إلى حد ما(الأرض، الماء، الزراعة، الرعي)، مع صعوبة تدفق السلع بين مناطق الولاية المختلفة وبين الولاية وأسواقها الداخلية وحدوث دمار في البنيات التحتية والخدمية، لعل من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في وقتنا الحاضر انتشار الفقر وانعكاساتها في سوء التغذية وقلة في المخزون الغذائي، فالأمن تعبير يدل على حالة نفسية يوجد عليها الكائن الحي، عند ما يشبع حاجاته التي تختلف باختلاف الكائن نفسه، وهي عند الإنسان ما يشعر به نحو حاجيات بالحصول عليها تستكمل مطالبه من الاستقرار. وهذه الحاجيات تختلف من إنسان لآخر، ومن كائن لآخر، فهناك من يبحث عن المأوى (وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً آمِنِينَ).ليحقق أمنه الأول، ومنهم من يطالب الطعام (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ).وإذا تحقق لدى الإنسانالمأوى والمأكل، فان الأمن يحقق باستقرار الرزق الآمن (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ). فإن الأمن يجلب وفرة الرزق وكثرة الثروات والرفاه الاجتماعي. انطلاقا من أهمية الموضوع فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة أثر الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

شمال دارفور كغيرها من ولايات دارفور الأخرى التي شهدت صراعاً مسلحاً منذ مارس 2003م وتأثر معظم مناطق الولاية المحلية بسبب الصراعات المسلحة التي ادعت وجود التهميش التنموي وعدم التوزيع العادل للثروات مما قادت إلى انعدام وغياب الأمن الإنساني في الدولة متمثلاً في المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، هذه بدورها أدت إلى ضعف دور الدولة في حماية مواطنيها، ولعل أبرز أبعاد الأزمة هو أن هناك عدداً كبيراً من الأسر يعيشون حالة فقر مزمن وحالة انعدام للأمن الاقتصادي، وآخرون لديهم وظائف ذات دخل أقل لا يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الصراعات والأمراض والجريمة داخل الدولة مما يؤخر التنمية، إن العلاقة المتبادلة بين الصراعات المسلحة والأمن الاقتصادي لها آثار مختلفة على المجتمع كالحرمان من الحصول إلى الحاجيات الأساسية(المسكن، المأكل، المشرب، الملبس)، خاصة أن الأمن الاقتصادي الأسري يتركز بصورة أساسية في الحصول على مصادر الثروة والدخل مثل(الزراعة، الرعي، التجارة)، وذلك لا يتم إلاّ بتوفير الأمن والاطمئنان. هذا ما دفع الباحث لاختيار الموضوع.

أهمية الدراسة:

يتناول الدراسة قضية مهمة من قضايا الساحة السودانية وهي الصراعات المسلحة وقضية الأمن الاقتصادي من خلال دراسة مشكلة البحث ومعرفة الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة محل الدراسة وعلاقتهم بالأمن الاقتصادي مع ضرورة تتبع أسباب وآثار المشكلة وأحتوئها ، إذ أن هذه الآثار وتحليها تحليلاً علمياً يساعد في اتخاذ القرار السليم لمعالجة المشكلة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف العام للدراسة هو معرفة أثر الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية وأكثر تحديداً تهدف إلى الآتي:-

1. تحليل الواقع الاقتصادي لولاية شمال دارفور قبل وبعد الصراع المسلح (2003 – 2013م).
2. التعرف على أثر الصراع المسلح في ولاية شمال دارفور على الأمن الاقتصادي الأسري.
3. الوقوف على المشكلات الاقتصادية بولاية شمال دارفور الناجمة عن الصراع المسلح.
4. تقديم بعض التوصيات والمقترحات الكفيلة بمعالجة الآثار الاقتصادية السالبة للصراع المسلح بمنطقة الدراسة.

أسباب اختيار:

أسباب عامة:

الصراع المسلح الذي حدث في دارفور حظي بالاهتمام الدولي والإقليمي حيث تقيم بالإقليم أكبر بعثة لحفظ السلام على الإطلاق منذ تكوين الأمم المتحدة، والمعلوم أن للصراع آثاراً كارثية على المجتمعات خاصة الشرائح الضعيفة مثل: الأطفال والنساء وكبار السن، فقد أصبحوا يعتمدون في معاشهم على المساعدات الإنسانية الدولية، وكذلك تدمير بنية الدولة(اقتصادي، سياسي، اجتماعي، امني...الخ)، فمن الضروري وجود فهم عميق للقضية التي أرق أذهان العالم من الدراسة والتحليل لمعرفة جذور ومسببات المشكلة لتساعد على معالجة المشكلة وتقديم مقترحات لتوصل إلى الأمن والسلام والتنمية بالمنطقة.

أسباب خاصة:

1-الدارس من ولاية شمال دارفور- معسكر أبوشوك للنازحين، تأثر بما أحدثه الصراع من تدمير النسيج الاجتماعي والبنية التحية والتدهور مقدرات الأرض الاقتصادية مما يسهل في الحصول على المعلومات المتصلة بموضوع الدراسة.

2- خلفية الباحث التخصصية في الاقتصاد العام بالإضافة إلى الماجستير في مجال دراسات السلام والتنمية حيث قدم رسالة ماجستير في مجال الأمن الغذائي.

فروض الدراسة:

1. هنالك تأثير على الاقتصاد الريفي بولاية شمال دارفور بعد الصراعات المسلحة التي دارت في الإقليم.
2. هنالك تأثير على الاقتصاد الحضري بالولاية خاصة المدن الرئيسية كمدينة الفاشر بعد الصراع المسلح.
3. خلق الصراع المسلح في دارفور أوضاع اقتصادية متباينة في المراكز الحضرية والريفية.
4. أثرت صراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية بمنطقة الدراسة.

منهجية الدراسة: يتطلب الدراسة إتباع المناهج الآتية:-

المنهج التاريخي:

يستخدم الباحث المنهج التاريخي لإلقاء الضوء على الحاضرلتغيير الوقائع والأحداث الماضية وللتنبؤ عن احتمالات المستقبل، بتحليل تلك المعلومات من خلال المصادر الثانوية من الكتب والدوريات والتقارير والشبكة

العنكبوتية للحصول على المعلومات ذات الصلة بالدارسة مما يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات لبيان أثر عوامل معينة على العمليات التنموية والاقتصاديةالمختلفة .

المنهج الوصفي:

يرتبط بالظواهر الإنسانية والتي تتسم في العادة بالتبديل والتحويل ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي تدرس تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة والمقصود بها وصف وتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من حيث العلاقة و الظروف المحيطة.

حدود الدراسة:

ينقسم حدود الدراسة إلى الزمانية والمكانية.

الحدود المكانية: وهي محلية الفاشر، ولاية شمال دارفور.

الحدود الزمانية: الفترة من 2003 وهي بداية اندلاع الصراع المسلح إلى العام 2013م وهو العام الذي بدأ فيه انحسار الصراع بصورة عامة وفي ولاية شمال دارفور خاصة واتسعت رقعة الأمن والسلام وأصبحت الحركة سهلة بين معظم محليات الولاية إلا في جيوب ومناطق ضيقة من الولاية.

طرق جمع البيانات:

الكتب و المراجع و المجلات والدوريات و الأنتر نيت والملاحظة وتعتبر الأستبانة أداة الرئيسية لجمع تلك البيانات ويتم تحليلها عن طريق استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية للمعالجة والقياسات والنسب المئوية.

عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان محلية الفاشر بولاية شمال دارفور من بين (18 محلية) والبالغ عدد سكانها (185217)ألف أسرة تقريباً(وحدة المدينة، وحدة ريفي الفاشر، وحدة كورما، معسكرات: ابوشوك(نيفاشا)، السلام(أبوجا)، زمزم، ويشمل العينة (المؤسسات، الأسر، النازحين، منظمات التطوعية العاملة في المجال الدراسة، والأكاديميين والباحثين والأعيان) حيث يتم اختيار عينة طبقية(الوحدات الإدارية، معسكرات النازحين) بتركيز على عينة عشوائية منتظمة، حجم العينة(**250**)مبحوثمع مراعاة التمثيل النسبي في التوزيع.

القاعدة= عدد الأسر بالوحدة* حجم العينة *100%

مجموع الكلي للأسر بالمحلية

أ-مصطلحات

1-الأمن : يعرف بأنها الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد خطر يهدده أو إحساس يمتلك بالتحرر من الخوف وأيضاً بأنه الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد سواءً بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها، وفيه قال رسول صلى الله عليه وسلم(من أصبح منكم معافى في جسده آمناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)(محمود، 2011م).

2-الاقتصاد: يعرف بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع(ويكيبيدا).

3- الأمن الاقتصادي: هو تأمين مستوى معيشي مناسب ومستقر للمواطنين وكذلك حمايتهم من الأمراض الخطيرة والمزمنة والبطالة والتضخم الجامح والكوارث(سليمان، 1998م).

وأيضاً يعرف بأنه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول علي احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية(القليطي، 2007).

4- الصراع: هو ظاهرة اجتماعية تعكس حالة عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو تعارض إرادتين أو أكثر، علاقة عدائية بين أفراد أو جماعات في المجتمع، وقد يتخذ الصراع أحد شكلين: يحدث الأول حيث يكون هناك صدام أو تعارض في المصالح بين شخصين أو جماعتين أو أكثر، أما الأخر فيحدث عندما ينخرط الناس أو الجماعات في التقاتل فعلياً مع بعضهم البعض، ولا يؤدي صراع المصالح دائماً إلى الصراع الصريح، في حين الصراع الفعلي قد يحدث أحياناً بين الجماعات التي قد

يعتقد خطأ أن لها مصالح متعارضة(عبدالجواد، 2011م)، كما يعرف الصراع بأنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين التحييد أو التصفية أو الأضرار بخصوم.

5- النزاع: إن لفظ النزاع ربما يستعمل للإشارة إلى معنى مجرد ملموس كالقتال- المعارك والصراعات وقد يستخدم بصورة أوسع عدم الاتفاق وتباين وتعارض الأفكار والمصالح(المصدر نفسه).

هيكل الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة نظام الفصول يتألف كل فصل من عدة مباحث وفقرات حيث تشمل الإطار العام:

ويشمل المقدمة وأساسيات البحث وإجراءات المنهجية والمصطلحات والنظريات السلام والنزاع و الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الأمن و الأقتصاد

*المبحث الأول : مفهوم الأمن الاقتصادي، أهميته والمفاهيم المشابهة

* المبحث الثاني: معايير قياس الأمن الاقتصادي و مكوناته

* المبحث الثالث: إستراتيجية الأمن الاقتصادي

الفصل الثاني: ولاية شمال دارفور

* المبحث الأول: ولاية شمال دارفور ومحلية الفاشر

* المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي من جراء صراع المسلح

* المبحث الثالث: مهددات الأمن الاقتصادي

الفصل الثالث: التنمية المتكاملة وبناء السلام

* المبحث الأول: التنمية، مفهومه، أنواعها (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بشرية، الأمنية)

* المبحث الثاني: السلام، مفهومه، وثقافته

* المبحث الثالث: بناء السلام

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

* إجراءات الدراسات الميدانية

* تفسير وتحليل الأستبانة

* نتائج الأستباتة و مناقشتها علي ضوء الفرضيات

* النتائج

* الخاتمة

* التوصيات

* قائمة المصادر والمراجع

الدراسات السابقة:

في هذه الجزء يتم عرض بعض الرسائل العلمية على مستويين(الدكتوراه والماجستير) من حيث مضمونه وموجزها وما وصلت إليه كل دراسة.

الدراسة الأولى

1-إسم الدراسة: دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

2- إسم الدارس: محمد آدم حسب الكريم

3- نوع الدراسة رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري

4- مكان وتاريخ الدراسة: جمهورية السودان، 2011م.

أهم الأهداف:

حاول هذا البحث التعرف على دور الأمنالاقتصادي في تحقيق الرفاهيةالاجتماعية في السودان خلال الفترة(1999__2010م) ويرجع سبب اختيار تلك الفترةلأنها تهدف إلى جهود مقدره لمكافحة الفقر وتحقيق الأمنالاقتصادي ومن ثم الرفاهية، وتمثلت مشكلة البحث في كيفية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع في ظل وجود الندرة النسبية للموارد وقصور الإمكانيات المتاحة في تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

أهم الفروض:

- توجد ثمة علاقة بين الأمن الاقتصادي والرفاهية؟
- توجد ثمة علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي والتنمية؟
- هنالك علاقة بين الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؟

وقد خرج البحث بعدد من النتائج أهمها أن تحقيق الأمن الاقتصادي في السودان لا يتم بدون توفر الغذاء واستقرار أرضه بل يتم ذلك بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية لتوفر المقومات الأساسية له من قدرات وموارد طبيعية وبشرية تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم الأمن الاقتصادي والرفاهية، وقدم البحث عدد من التوصيات والمقترحات أهمها: أن تحقيق الأمن الاقتصادي في السودان قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المحيطة بها ولا لعوامل خارجية لتتحكم فيها وإنما السعي بكل جدية لضمان أمن اقتصادي مستدام من خلال الاهتمام بالمشاريع الزراعية والصحية وتوفير فرص العمل للجميع.

الدراسة الثانية

1اسم الدراسة: أثر النزاعات في التنمية والسلام

2- إسم الدارس: آمنة جمعة خاطر يوسف

3- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية جنوب كردفان، 2012م

هدفت الدراسة إلى معرفة الجذور التاريخية والسياسية والاجتماعية التي نشأت منها النزاع، وكذلك بحث أركان التنمية ومعوقاتها وإبراز دور التنمية في حل النزاعات، ولقد ارتكزت الدراسة في فرضين رئيسين هما: إن التنمية هي طريق استراتيجي لتحقيق السلام، إن النزاع لا يحقق التنمية.

أهم النتائج:

إعادة الثقة بين الأطراف عن طريق مؤتمرات الصلح، وضع حلول جذرية للمشاكل التي كانت تؤدي إلى النزاعات بين الأطراف القبلية كمشكلة المراحيل، مشاكل الإدارة الأهلية في داخل البيت الواحد، القضاء على النعرات العنصرية، المضي قدماً في حفظ الإصلاح الزراعي.

الدراسة الثالثة

1-اسم الدراسة: اقتصاديات الأمن الغذائي في جنوب السودان في الفترة من (1990 – 2001م).

2- اسم الدارس: عادل رمضان لوكنة

3- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه، جامعة النيلين

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولايات جنوب السودان، 2005م

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال دراسة أهم الجوانب وتطورات واتجاهات الأمن الغذائي في جنوب السودان وأكثر تحديداً تهدف إلى الآتي:-

1-دراسة اثر استراتيجيات الأمن الغذائي المتبعة في جنوب السودان خلال فترة البحث وبإشارة خاصة إلى عملية شريان الحياة.

2- دراسة الإجراءات والعوامل التي تكون ذات أثر في تعثر الأمن الغذائي بمنطقة البحث.

3- استعراض أدبيات البحث والمواضيع ذات الصلة المباشرة لقضايا ومفاهيم الأمن الغذائي في السودان عامة وجنوب السودان بصورة خاصة.

4- توجيه الاهتمام على ما هو متوقع بعد عودة العائدين والنازحين في الفترة الانتقالية، اتفاقية السلام الشامل.

يفترض البحث بعض الفروض يسعى في إثبات مدى صحتها أو نفيها:

وتأسيسا على مشكلة البحث وأهدافه وعلى ضوء مؤشرات الدراسة الاستطلاعية تفترض الآتي:-

1-عدم مقدرة الدولة على تنبؤ بالفجوات الغذائية لمحدودية الإمكانيات وقلة الكوادر الفنية لتقيم الإنتاج والإنتاجية بالولايات الجنوبية.

2- ضعف أجهزة الدولة في رصد الظواهر واستقراء مؤشرات الفقر الغذائي ونزوح السكان لانكشاف هذه الولايات غذائيا طوال فترة البحث.

3- تمكنت المنظمات الطوعية من سد العجز والفجوات الغذائية المتكررة بهذه الولايات لقدرتها في الوصول إلى مناطق الخلل عبر برامجها الإغاثية طوال البحث.

توصلت البحث إلى النتائج أهمها:-

1-ضرورة إنفاذ سياسة الاكتفاء الذاتي باعتبار أنه السبيل المناسب للحد والسيطرة من الإغاثة الأجنبية بإعتبار أن الاكتفاء الذاتي هدف تنموي يدعم البرنامج الاقتصادي للدولة .

2- يعتبر انعدام الأمن الغذائي نتيجة حتمية للفقر،، ومن المتفق عليه أن النمو الاقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً للوصول إلى حل مستديم لمشاكل الفقر والأمن الغذائي.

3- ضرورة وجود مشاريع إنتاج الغذاء باعتباره السبيل الوحيد لخروج الفقر للعديد من الأسر الفقيرة .

4- أكدت الدراسة على وجود علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والتنمية، فجهود التنمية تكون مهددة بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

5- سعت الحكومة لرفع قدرات الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال إنشاء مشاريع التنموية إلا إنها لم تقدم شيء ملموس بالمقارنة بما صرف فيها.

الدراسة الرابعة

1-اسم الدراسة: دور تنمية في تعزيز السلام الاجتماعي

2- إسم الدارس: حليمة محمد خير أحمد البدوي

3- نوع الدراسة: رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية غرب كردفان، 2016م.

الأهداف:

هدف هذا البحث بصفة أساسية إلى التعرف على مدى مساهمة المرأة في عملية السلام الاجتماعي وذلك عبر تحديد دور المرأة ومساهمتها في عملية السلام كذلك الاطلاع على الواقع الذي تعيشه المرأة في محلية السلام على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية ومساهمة المرأة في هذه المجالات، وكذلك معرفة أثر النزاع على التعايش السلمي بين القبائل في ولاية جنوب كردفان.

أهم الفروض:

-التنمية طريق استراتيجي لتحقيق السلام والرفاهية

- إن النزاع لا يحقق تنمية

أهم النتائج:

توصلت الباحثة إلى الآتي:-

- إن للمرأة دوراً مهماً في المجتمع في حالتي الحرب والسلام، ومن الضروري تنمية المرأة عملياً، فكرياً، وثقافياً واشتراكها في جميع عمليات السلام

- إن الأمن والتنمية أمران متلازمان ويوجد ارتباط وثيق حتمي بينهما، فالتنمية الاقتصادية تبدأ عندما يتوفر الأمن.

- للمرأة المقدرة على تحمل التغير في دورها الاجتماعي وكذلك مسؤولية دورها بالتالي في تعزيز السلام الاجتماعي.

- إن النزاع سبباُ في تحويل مصادر الثروة على تمويل الحرب وهذا يجعل التنمية تأخذ مكاناً متأخراً في أولويات الولاية، وخاصة الجهود القومية للتنمية في جنوب كردفان.

الدراسة الخامسة

1-اسم الدراسة: تأمين المنشاة العامة(دراسة تأصيلية)

2- اسم الدارس: عبدالاله الطيب أحمد

3- نوع الدراسة: رسالة ماجستير، جامعة أمدرمان الإسلامية

4- مكان وتاريخ الدراسة: منشآت العامة، 2004م.

أهداف الدراسة:

من خلال دراسة مشكلة البحث وعلى ضوء الإجابة للأسئلة المطروحة سعى البحث إلى تحقيق بعض الأهداف منها:-

1-تأمين أكبر قدر من الطمأنينة للمواطن بالإمكانات المتاحة.

2- تجميع الدراسات التي وضعت في مجال الأمن وترتيبها وتنظيمها بما يحقق المصلحة العامة ومقارنتها بالشريعة الإسلامية.

3- تطبيق مفهوم تأمين المنشآت العامة على أرضع الواقع.

4- إجراء دراسة تأمينية لبعض المنشآت كنماذج.

وتوصلت البحث إلى بعض النتائج أهمها:-

1-الاهتمام بالجانب الأمني من الدولة والمؤسسات والأفراد وتوفير الإمكانات اللازمة له.

2- على الشباب المسلم الاطلاع على كل ما يدور عن الأمن قديماً وحديثاً والاستفادة من الصالح وتجنب الفاسد منها.

3- عقد دورات تدريبية لجميع أفراد المجتمع في المستويات العمرية المختلفة.

4- على الأئمة والدعاة إرشاد الناس بالجانب الأمني وحثهم على ترك كل ما يفسد أمن واستقرار المجتمع.

الدراسة السادسة

1-إسم الدراسة: أثر النزاعات القبلية على الأمن الغذائي لمعيلي الأسر بمنطقتي كبكابية وكفوت

2- إسم الدارس: هالة أحمد زين العابدين

3- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية شمال دارفور في منطقتي كبكابية وكفوت، 2008م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصراعات القبلية على الأمن الغذائي لمعيلي الأسر من الرجال والنساء، فقد أكدت الدراسة أن نسبة عالية من الرجال والنساء معيلي الأسر في منطقة كبكابية يعتمدون على الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي قبل الحرب مقارنتة بنسبة من الرجال والنساء في منطقة كفوت، نسبة متساوية من الرجال والنساء معيلي الأسر في كفوت يعتمدون على الزراعة أثناء الحرب، وأن المجموعة المستهدفة تقع ضمن الشريحة المنتجة تتراوح أعمارهم ما بين(20 ـــــ 60 سنة)، المرأة في منطقة الدراسة تقوم بعدد واسع من الأنشطة غير الزراعية كجمع الحطب، وجلب الماء ورعاية الحيوانات الصغيرة، غياب التمويل المصرفي في المنطقة مما أضاف عبئاً كبيراً على عاتق المرأة الريفية باعتمادها على العمالة الذاتية بدلا من المستأجرة.

الدراسة السابعة

1-إسم الدراسة بهاء الدين المعوقات البيئية والاقتصادية للأمن الغذائي

2- اسم الدارس: بهاء الدين جمعة هرون

3- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم.

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية شمال دارفور، 2007م.

فقد أكدت الدراسة من خلال تحليل الظروف والخصائص البيئية السائدة بمنطقة الدراسة أن الآفات، الجفاف، قطع الأشجار، قلة المراعي، شح المياه، انتشار الأمراض، الحرائق والتصحر متزامنة مع الحرب الأهلية أعاقت تحقيق الأمن الغذائي للأسر بمنطقة محل الدراسة، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام الكبير بالأوضاع الأمنية، والتمويل الزراعي، وخدمات الإرشاد، وفرص التوظيف، والخدمات الاجتماعية، والسياسات البيئية للدولة ومؤسسات الأمن الغذائي، ومعينات إنتاج وتسويق المحاصيل الغذائية.

الدراسة الثامنة

1-اسم الدراسة: النزاع في دارفور والبحث عن الحلول

2- اسم الدارس: النور عبدالله آدم

3- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية شمال دارفور- محلية كتم، 2015.

هدفت الدراسة إلى مناقشة طبيعة هذا النزاع وإيجاد حلول في كيفية رتق النسيج الاجتماعي المتضرر، من أجل التوصل إلى السلام في الإقليم بولاية شمال دارفور- محلية كتم.

أهم الفروض:

-تعزيز الأمن على أرض الواقع من خلال اتخاذ تدابير محكمة للقضاء على مصادر الانفلات الأمني وأوجه السلوك غير القانوني.

- توطين عملية سياسية في دارفور لمعالجة أسباب النزاع المحددة والآثار الناجمة عنها تدريجياً وبمشاركة أوسع من المجتمع الدارفوري لنجاح عملية السلام واستمرا يته.

- السعي نحو إيجاد استراتيجيات تنموية فعالة في دارفور، وتوجيها توجيه العلمي السليم بقية تحويل التركيز من المعالجات الآنية إلى تنمية حقيقية على المدى الطويل.

أهم النتائج:

- إن بنية الاضطراب السياسي والنزاع المسلح والصراعات الدموية والمجموعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة، أو التي تدعمها الدولة خارج نطاق القوات النظامية، هي البنية التي تنتشر فيها خروقات حقوق الإنسان.

- إن قضية دارفور جاءت نتيجة لغياب التنمية في الإقليم حيث كان أولويات القضية كانت موضوع تهميش التنموي والذي يعني إهمال الإقليم تنموياً في مجال الخدمات الحيوية والثروة والمساواة في السلطة

- تتمثل طبيعة الظلم الواقع على الإقليم في ضعف المشاركة السياسية وسوء توزيع السلطة والثروة على مستوى القومي

- تطور النزاع في دارفور وتعقيد حله لعد نية أو عد جدية أطراف النزاع، أو تدخل أطراف إحدى خارجية.

- وجود استقطاب قبلي وغياب التنمية في الإقليم أو عدم توزيعها.

- غياب العدالة الاجتماعية من حيث توزيع السلطة والثروة ومحاسبة الخارجين عن القانون.

الدراسة التاسعة

1-إسم الدراسة: النزوح وأثره على الأمن الغذائي للنازحين

2- إسم الدارس: إبراهيم عمر آدم إسحق

3- نوع الدراسة: بحث ماجستير، جامعة الفاشر

4- مكان وتاريخ الدراسة ولاية شمال دارفور، 2014م.

إن الهدف العام للدراسة هو معرفة أثر النزوح على الأمن الغذائي للنازحين، وأكثر تحديداً يهدف البحث إلي الآتي:ـــ

1 ــ التعرف علي المصادر الأساسية للأمن الغذائي بمنطقة الدراسة.

2 ــ معرفة دور النازحين في الإنتاج الزراعي والكشف عن علاقتهم بالأمن الغذائي.

3 – تقييم أثر النزوح على الأمن الغذائي للنازحين.

أهم الفروض:

تفترض الدراسة بعض الفرضيات ،حيث يقوم البحث في إثبات أو نفي هذه الفروض منها :

1-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع الغذائي للأسرة قبل وبعد النزوح:

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية الوجبة قبل وبعد النزوح.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الغذاء للأسرة قبل وبعد النزوح.

أهم النتائج:

1-تبين أن نسبة 45.1% من أفراد العينة يمارسون الزراعة كمصدر دخل قبل النزوح، بينما 74.4% منهم يمارسون الأعمال اليومية بعد النزوح.

2- إن معظمهم يتلقون المساعدات الغذائية (الإغاثة) بنسبة 80.5٪ التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي (WFP)، اتضح أن معظم النازحين ليس لديهم الثروة الحيوانية بعد النزوح بنسبة 91٪،

3- أظهرت النتائج أن معظم المجيبين يتناولون ثلاث وجبات أساسية في اليوم قبل النزوح 79.8٪ بينما أوضحت النتائج من خلال الدراسة بأنهم يتناولون وجبتين في اليوم بعد النزوح بنسبة 91٪.

الدراسة العاشرة

1-إسم الدراسة: إمكانية التنمية أثناء النزاعات.

2- إسم الدراس: كمال الدين يحيى خليل آدم

3- نوع الدراسة: رسالة ماجستير، جامعة الفاشر.

4- مكان وتايخ الدراسة: في ولاية شمال دارفور، 2013م.

تعرضت الدراسة إلى إمكانية تحقيق تنمية أثناء النزاعات المسلحة، وتوصلت إلى أن التنمية يمكن أن تحدث بصورة جيدة إذا ما توفرت الإرادة السياسية التي تستطيع أن تواجه الواقع والتحدي الأمني بما يستحق(يد تبني ويد تحمل السلاح)، وخلصت إلى انه هناك إمكانية التحقيق التنمية أثناء النزاعات المسلحة وهذا يعني أن التنمية لا تتوقف أثناء النزاع المسلح شريطة توفر إرادة سياسية لتحقيقه.

الدراسة إحدى عشر

1-إسم الدراسة: أثر النزاع المسلح على النشاط الاقتصادي والخدمي

2- إسم الدارس: عيسى محمد عبدالله أحمد

3- نوع الدراسة: رسالة ماجستير، جامعة الفاشر

4- مكان وتاريخ الدراسة: ولاية شمال دارفور، محلية مليط، 2015م.

هدف البحث إلى معرفة أثر النزاع المسلح في دارفور منذ 2003م الذي أثر سلباً على النشاط الاقتصادي في منطقة محمل الدراسة، وأوصى البحث بفتح الطرق التجارية بين مليط وأسواقه التقليدية وذلك ضمن خطة أمنية شاملة، تأهيل المرافق الخدمية التي تأثرت سلباً بالنزاع المسلح

أوجه الالتقاء:

التعرف على المراجع المستخدمة في هذه الدراسات مما يسهل الوصول إليها بغرض الاطلاع، وكما تلتقي الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في جزء من العنوان وتصميم إستبانة لإثبات فرضية الدراسة كما تلتقي في إتباع المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي وكذلك في عملية التحليل الإحصائي.

أوجه الاختلاف:

1-الملاحظ أن الدراسات السابقة التي تم استعراضها لم تعرض بالتفصيل لأثر الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي في ولاية شمال دارفور من خلال الدراسات الميدانية.

2-تناولت معظم الدراسات السابقة التي اتفقت مع الدراسة الحالية موضوع الأمن الاقتصادي بصورة جزئية من حيث السياق بخلاف منطقة الدراسة.

3- لم تتطرق معظم الدراسات السابقة مسألة الأمن الاقتصادي بصورة تخصصية عدا دراسة محمد آدم التي تناولت دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في السودان.

ما تميز به الدراسة:

انفردت هذه الدراسة بإبراز الدور الذي يلعبه الأمن الاقتصادي وانعكاسه في دعم عملية بناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان ومساهمته في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما تميز الدراسة بسعي لتأكيد مدى توفر المشاريع التنموية(الصناعية، الزراعية، الخدمية) وإمكانيتها في خلق فرص الحياة المادية وصولاً إلىالرفاهية للأسر وتوضيح المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنميتها والقصور التي صاحبها باعتبارها القضية التي أرقت حكومة الولاية فيما يتعلق بقضية التهميش التنموي، وأيضاً تغوص الدراسة في كشف دور العوامل البيئية والاقتصادية وعلاقتها بالصراع وتداعياتها على المجتمع والمنطقة، والإجراءات والبرامج التي اتخذتها الحكومة والهيئات والمنظمات العاملة في مجال الأمن الاقتصادي والغذائي والمساعدات الإنسانية لتأمين حياتهم المعيشية وحمايتهم من التضخم والأمراض والكوارث ومكافحة الفقر والجوع، وأيضاً لتوضيح أحوال محدودي الدخل ومدى معاناتهم والسياسات التي اتخذت للحد أو الوقاية من هذه الظاهرة آنياً مستقبلاً وهذا ما لم تناوله الدراسات السابقة.

الفصل الأول: ولاية شمال دارفور

المبحث الأول: جغرافية المنطقة

التكوين الطبيعي والوصف الجغرافي لدارفور: يقع إقليم دارفور بين خطي عرض 9 – 20 درجة شمالاً ويبلغ طوله بين هذين الخطين 1170 كيلومتر، وبين خطي طول 50 – 21 درجة و30 – 27 درجة شرقاً ويصل عرضه إلى 600 كيلو متر، كما تختلف طبيعتها وتضاريسها وحرفها من منطقة لأخرى ، وهي منطقة شاسعة جغرافياً، وتبلغ مساحتها 250000 كيلو متراً مربعاً وهو يحتل خمس مساحة السودان ويفوق في المساحة جمهورية مصر العربية وتعادل مساحته مساحة فرنسا، وبالتالي فهي تشكل جزءاً مقدراً من مساحة السودان، ويقدر عدد سكان الإقليم بنحو 7 ملايين نسمة، ينتمون إلى عدة قبائل منها: الفور، بني هلبة، التنجر البرتي، الهبانية، الزغاوة، الرزيقات، المساليت، التعايشة، الميدوب البرقو، الداجو، بني حسين، التاما، الماهرية، المحاميد، السلامات، المسيرية، العريقات،المعاليا، العطيفات، الفلاتة، القمر، بني منصور الصليحاب، الميما، الترجم، المراريت، وغيرهم من القبائل ذات الأصول الأفريقية والعربية، وهنالك بعض القبائل تتداخل مع بعضها البعض، حيث توجد حدود مشتركة بينها وبين كل من الجماهرية العربية الليبية وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان، من جهة الشمال تشكل الصحراء الكبرى حاجزاً طبيعياً بين دارفور وليبيا، حيث لا توجد فواصل طبيعية بينها وبين كل من تشاد وأفريقيا الوسطى بل هناك حركة تواصل اقتصادي واجتماعي وثقافي بين مواطنيها ومواطني هاتين الدولتين، ولم يعرف إقليم دارفور الانغلاق السكاني حيث أن عدداً كبيراً من سكان شمال وأواسط السودان كالجعليين والشايقية وأهالي دنقلا جاءوا إلى إقليم دارفور بقصد التجارة واستوطنوا فيه وحدث الاختلاط والانصهار والتداخل القبلي في دارفور بين مختلف المجموعات العرقية والإثنية(أرباب، 1998م).

دارفور التسمية والمدلول:

يرجع سبب التسمية لهذا الجزء من السودان بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة الفور، وكلمة دارفور أصلها موطن الفور وهي إحدى أكبر قبائل الإقليم، تعاقب على حكمها عدد من السلاطين العظماء كان أشهرهم على دينار الذي استشهد بعد الاحتلال الانجليزي لدارفور عام 1916م الذي أفرد له تايخ السودان مساحة كبيرة نسبة لأفضاله وأعماله العديدة، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلَمه، لقد كانت مملكة دارفور مستقلة ضمن سلسلة

الممالك الإسلامية التي نشأت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ القرن الرابع الهجري إلى القرن العاشر الميلادي بدءاً بمملكة غانا(السنغال حالياً) ومملكة مالي، إمارات الهوسا، فإمبراطورية البرنو وسلطنة وداي على الجزء الشرقي من جمهورية تشاد، ثم سلطنة دارفور وإلى الشرق منها مملكة تقلي العباسية بجبال النوبة ثم مملكة سنار في السودان الأوسط(أبوبكر، 2013م)، وكانت دارفور في مجالها الخارجي وثيقة الصلة بمحيطها الإفريقي والعربي والإسلامي وكانت مصدر إشعاع ثقافي وديني تأتي إليها الوفود من كل حدب وصوب لتنهل من خلاوي القرآن علماً وأدباً وتفسيراً وتفقهاً، حيث عرفت دارفور بالسبق والعراقة والموروث الحضاري الضارب في شعاب الزمان وعبر القرون(خليفة، 2013).

التاريخ السياسي: كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650 – 1916م وكانت حينها تسمى سلطنة دارفور، وقد استطاعت تلك الدولة أن تحبط محاولات عديدة استهدفت إخضاعها للسيطرة الخارجية حتى العام 1916 عندما ضمها الاستعمار البريطاني للدولة السودانية، ومنذ العام 1916 وحتى ما بعد استقلال السودان عن بريطانيا لم تشهد دارفور سوى محاولات ضئيلة لتنميتها اقتصادياً، ولقد ساهم هذا التجاهل من قبل السلطة المركزية في عزل دارفور عن باقي الأجزاء الأخرى من البلاد، ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما أيضاَ على المستويات السياسية والثقافية، وكان نظام الحكومات الإقليمية الذي طبق منذ العام 1982 قد أدى عملياً لتكريس تخلف التنمية الاقتصادية في المنطقة وتمتين العزلة السياسية والثقافية النسبية في هذا القطر المترامى الأطراف(محمد، 2006م). منذ فبراير(شباط) 1991 تم تقسيم إقليم دارفور إدارياً إلى ثلاث ولايات هي وشمال دارفور وعاصمتها الفاشر، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، ولاحقاً بعد تطبيق بنود اتفاقية الدوحة التي تم التوقيع عليها بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في العاصمة القطرية الدوحة في العام 2011م اضيفت ولايتان: هما ولاية شرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين وولاية وسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، ومثل جميع الولايات الأخرى في السودان، تعين الحكومة المركزية في الخرطوم والياً لكل واحدة من هذه الولايات وتدعمة إدارة محلية(المصدر نفسه)، وللإقليم خصوصيته السياسية والإدارية والثقافية وتاريخيه العريق في الإدارة والحكم المستقل وتكوينه السكاني العرقي الذي يتكون من قبائل عديدة ذات أصول إفريقية وأخرى عربية، تأسست بالإقليم هياكل لإدارة الشأن العام على مستويات مختلفة، وتعد الإدارة الأهلية إحدي أبرز هذه الهياكل، واكتسب نظام الإدارة الأهلية في دارفور وهي شكل من أشكال الإدارة العشائرية/القبلية، فاعليته في تنظيم الشأن العام

القبلي، وفيما بين القبائل، مثل: ضبط الأحوال الأمنية وتنظيم التقاضي والشأن العدلي وتنظيم حيازة واستخدام الأرض(الحواكير)(هارون، 2013م)، ووفقاً لوقائع التاريخ الموثقة، هو أن دافور جزء أصيل من السودان، وصاحبة سهم كبير في تشكيل فصول حية من تاريخه، ومن واقع تشكل السودان من خلال موجات من الهجرات التي قصدت مختلف أقاليمه، فإن هجرات داخلية وقعت خلال القرنين الأخيرين حملت جماعات من قبائل دارفور إلى السفر إلى مختلف أقاليم السودان وبأعداد كبيرة نسبياً بحيث أضحى الوجود الدارفوري في وسط وشرقي السودان يمثل كتلة كبيرة نسبياً، فذلك عن تدامج الدارفوريين مع بقية المكونات الإثنية السودانية الأخرى مثل ما هو الحال من سواهم من الجماعات الديموغرافية السودانية(المصدر نفسه).

الدين واللغة والثقافة: يدين سكان دارفور بمختلف أصولهم الأفريقية والعربية بالدين الإسلامي بنسبة 100% ويهتمون بالأنشطة الثقافية الروحية كحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة العربية، ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية إلى جانب العديد من اللغات المحلية المتداولة، وتزخر دارفور بمختلف أنواع الفنون الشعبية كالغناء والرقص الجماعي والفولكلور والفنون اليدوية، وقد شهدت دارفور تاريخاً حضارياً عريقاً حيث نشأت فيها الممالك الإسلامية ولازالت آثارها شاخصة بالإقليم(أرباب، مصدر سابق).

الخواص المناخية: يتراوح مناخ الإقليم بين الصحراوي في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه، وتتميز منطقة جبل مرة فيها من ناحية المناخ حيث يسود فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط وبالغطاء النباتي البستاني الذي يتميز به حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتباين المناخ فالحرارة ترتفع في شمال الإقليم مع الميل للانخفاض في القسم الجنوبي، ونتيجة هذا التنوع المناخي كان له الأثر على النبات الطبيعي فتنمو الأشجار الحولية والتي تتحمل العطش في الإقليم، وأشهر هذه الأنواع شجرة السنط وشجرة الطلح مع وجود أشجار مثمرة مثل الليمون والنخيل والموز والنبق ويوجد شجرة تسمى التبلدي لها القدرة على اختزان مياه الأمطار في سيقانها وتعتبر خزاناً للمياه الجوفية، حيث أدى التنوع في التضاريس إلى التنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان، أما الأمطار فتتراوح معدلها ما بين 100 ألى 400ملم وتتنوع التربة من رملية وجبلية وسهول طينية(عبدالرحمن،2009م).

ولاية شمال دارفور: تقع ولاية شمال دارفور في الجزء الشمالي الغربي لجمهورية السودان بين خطي طول 22 – 28 درجة شرقاً وخطي عرض 8 – 13 درجة شمالاً. ومساحته حوالي 290000 كلم مربع تعتبر

الولاية البوابة الغربية، وثغراً نحو العمق الغربي الأفريقي، من اهم مدنها هي: الفاشر– أم كدادة – كتم – كبكابية – مليط – اللعيت – الطويشة. وكما تمتاز الولاية بتباين وتنوع الظواهر الطبوغرافية، حيث تغطي معظم أجزاءها الشمالية والوسطى والشرقية أراضي صحراوية وشبه الصحراوية في اهضاب ممتدة تتخللها سلاسل جبلية بركانية، تعتبر امتداداً لسلسلة جبل مرة، فتتميز بطبيعة رملية ومناخ صحراوي شبه جاف، كما نجد السافنا الفقيرة في جنوبها، تتميز الولاية بقلة الأمطار ودرجة الحرارة الدنيا في المتوسط هي 19.3 ودرجة مئوية العليا 33.4 درجة مئوية(آدم، 2013م)

الموارد الاقتصادية لولاية شمال دارفور:

الموارد المحلية الطبيعية(عبدالرحمن، مصدر سابق):

1.**الزراعة:** تتوفر في ولاية شمال دارفور موارد زراعية هائلة حيث توجد أراض زراعية خصبة ومصادر مياه مختلفة، كما توجد الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل الغذائية والنقدية، وتستغل الأراضي الطينية حول الأودية في زراعة الخضر والفاكهة بالإضافة إلى مصادر سطحية مثل الخزانات، والسدود، والحفائر، والرهود، والآبار السطحية، والمصادر الجوفية والمضخات اليدوية.

2.**الغابات:** تلعب الغابات دوراً هاماً كمصدر للسلع الاقتصادية الهامة مثل الطاقة والأخشاب والأصماغ والأعلاف، بالإضافة إلى ثمار الغابات المختلفة التي تدخل ضمن غذاء الإنسان والحيوان وبيعيها.

3.**المعادن:** تتوفر في الولاية ثروات معدنية هائلة جداً ولكن هذه الثروات لم تستغل إلى يومنا هذا، وذلك لعدم وجود دراسات جيولوجية لتحديد تلك المعادن، ورغم ذلك قام فريق من الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية عام 1995م بتقديم بعض المعلومات عن المعادن بالولاية وتمثلت في الآتي(المصدر نفسه):

1.**خام العطرون:** يعتبر العطرون من المستحضرات الطبيعية التي تقوم وزارة المالية بستهيل كثير من الإجراءات بهدف الوصول إلى ارتفاع معدلات الإنتاج.

2.**خام الحديد:** أثبتت الدراسات الجيولوجية وجود خام الحديد في ولاية شمال دارفور في منطقة كرنوي بمحلية كتم.

3.**الزنك والرصاص والجرافيت:** تم اكتشاف هذه المعادن بمحلية كتم أيضاً وتضم أجود أنواع المعادن، حيث لا توجد أي من المواد المشبعة بخام الجرافيت، وأيضاً هناك معادن تم اكتشافها ولم تتوفر دراسات لتحديدها من حيث المصدر والخام مثل الكروم واليورانيوم.

الموارد المحلية غير الطبيعية: تتكون الموارد المالية وفقاً لدستور الولاية لسنة(2006م)، مما يلي:-

1/ الضرائب والرسوم المحلية الموضحة في الجدول(1.1) الآتي:-

الرقم	المـــــــــــــــــــــــــــــــــوارد
1	العوائد
2	ضريبة القطعان
3	ضريبة الأطيان وأشجار النخيل والفاكهة
4	ضريبة الملاهي
5	رسوم الرخص التجارية/ والصحية/ والمحلية
6	رسوم الرخص التجارية للعربات
7	رسوم بيع الحيوان
8	رسوم زرائب الهوامل والمرابط
9	إيجار حدائق ومنتزهات وكافتيريات ودكاكين وأكشاك وعقارات المحلية المختلفة
10	رسوم جمع ونقل النفايات
11	رسوم وسائل النقل المحلي
12	رسوم تراخيص وتصاريح مباني
13	رسوم تنظيم القرى
14	رسوم فرق التحسين
15	أي موارد محلية أخرى

2/ الجدول(2.1)نسبة من الضرائب والرسوم الولائية على النحو التالي:-

الرقم	الموارد
1	رسوم تراخيص العربات ورخص القيادة
2	ضريبة العقارات
3	ضريبة الدمغة الولائية
4	ضريبة الدخل الشخصي
5	ضريبة الانتاج الزراعي والحيواني
6	رسوم النقل البري والنهري
7	رسوم الخدمات
8	رسوم تسجيل الأندية والجمعيات والروابط
9	عائدات بيع الأراضي الاستثمارية
10	رسوم الكشف البيطري ورسوم الذبيح والسلخانات
11	رسوم الخطط الإسكانية وتخصيص الأراضي للأغراض السكنية والتجارية والزراعية والخدمية والصناعية الإستثمارية
12	رسوم المنتجات الغابية الولائية
13	الضرائب(القيمة المضافة)

(المصدرنفسه)

الآثار الاقتصادية للصراع: كان سكان الولاية يمارسون حياتهم وفقاً للظروف المادية الموجودة بالمنطقة حسب مواردها الاقتصادية، أما بعد الحرب فأصبح سكان القرى يعتمدون اعتماداً كلياً في غذائهم على المدينة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات والاكتظاظ السكاني، وضيق السكن، وارتفاع أجور السكن ومن ثم ضغط في البنيات التحتية، وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، والطرق والمواصلات، كل هذه الضغوطات أدت إلى آثار سالبة بالنسبة للسكان الموجودين في المدنية أو معسكرات النازحين التي تشمل عدداً كبيراً من سكان الولايات. كما أثرت الحرب على العمالة فقد كانت العمالة في ولاية شمال دارفور قبل الحرب هم سكان

الولاية فقط، إلاّ أن نسبة مشاركتهم في العمل الوظيفي ضئيلة، فهم منشغلون بأعمالهم الخاصة المتمثلة في الزراعة والرعي والتجارة، لكن للحرب أثر واضح على هذه الأنشطة بالرغم من دخول مجموعة من المنظمات الأجنبية خلال فترة الحرب والتي أتاحت فرص عمل لأبناء الولاية بالأخص الذين يحملون الشهادات الجامعية وما فوقها إلا أن هناك جزءاً كبيراً من السكان قد أصبحوا عاطلين عن العمل خاصة الفئة غير المتعلمة، كذلك هنالك فئة تركت العمل الحكومي واتجهت إلى العمل بالمنظمات(النور، 2015). على الرغم من أن الصراع في دارفور أدى إلى خسائر فادحة للمنتجين اللذين يمثلون اغلبية قاعدة الاقتصاد في الأرياف، أدى ذلك إلى وضع إنساني بالغ التعقيد تمثل في دمار البنية الاقتصادية، وبالتالي تدهور الوضع المعيشي بصورة غير مسبوقة، ويتجلى ذلك في نزوح الملايين من السكان للمدن الكبيرة طلباً للحماية من الهجمات، وكذلك لجوء مئات منهم إلى الدول المجاورة والمنافي حول العالم، وفي المقابل قاد الصراع إلى ازدهار اقتصادي من نوع آخر استفادت منه القطاعات الخدمية والتجارة في الحضر، فقد رافقت سنوات الحرب في دارفور تدفق نحو 30 ألفاً من قوات حفظ السلام وعدة آلاف من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، قد أدىّ ذلك إلى حراك للأسواق التجارية إلى حد ما خاصة في المدن الرئيسية لتلبية الاحتياجات من السلع والخدمات، حيث يقدر حجم مصروفات البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وحدها للعام المالي 2013/2012م بـــ(1448 مليار دولار سنوياً حسب موقع البعثة في الإنترنت). كما يقدر مجمل صرف البعثة المشتركة خلال السنوات الست الأولى منذ نشأتها في العام 2007م بنحو تسعة مليار دولار بينما تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن الصرف الفعلي للأنشطة الإنسانية خلال السنوات العشرة الأولى منذ اندلاع الحرب في دارفور عام 2003م يقدر بنحو ستة مليار دولار(المصدر نفسه)، وقد أسهم الوجود الدولي في دارفور في حركة عمران واسعة في حواضر الإقليم وبصفة خاصة رئاسة الولاية(مدينة الفاشر)، لتوفير مساكن ومكاتب، مما أدى إلى انتشار البنيات الراقية المتعددة الطوابق وإلى التوسع في تقديم الخدمات، وازدات حركة الطيران بين الخرطوم والمنطقة برحلات منتظمة، وفضلاً عن ذلك شهد إقليم دارفور ازدهاراً اقتصادياً عوض الانهيار الاقتصادي المعيشي بسبب النزوح، بيد أنه غير من معادلة وتوازن النشاط الاقتصادي، حيث تراكمت لمستفدين جدد من الصراع، بينما تضرر الأغلبية من المنتجين التقليديين اللذين تحولوا إلى متلقيي المعونات الأنسانية(الإغاثة) التي تقدمه المنظمات العاملة في الحقل الإنساني في معسكرات النزوح واللجوء، وبما أن الرجال والنساء كانوا يشاركون

بفاعلية في الاقتصاد التقليدي قبل الصراع، فإن الخراب الذي أصاب هذا القطاع الكبير جعل من الرجال والنساء عالة على المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية، وبالتالي أثر هذا على القيمة الاجتماعية للفرد، وهذا يعني أن يتبني أياً من الخيارات الثلاث: العودة إلى منطقته الأصلية، التوطين في المناطق التي نزح أو لجأ إليها المتأثرون وإدماجهم في مجتمع الملجأ، التوطين في مكان آخر، يجب أن تسبقه نظرة اقتصادية فاحصة ومعالجات تمكن النازحين من امتلاك وسائل كسب العيش، كما يجب أيضاً تنمية وتأهيل المناطق المتأثرة حتى تكون العودة جاذبة، كما يجب تحويل جزء من الإعانات الدولية والوطنية لصالح تأهيل البني التحتية من الطرق والخدمات وغيرها.

منطقة الدراسة.

محلية الفاشر: تبلغ مساحة محلية الفاشر حوالي (33572) كيلو متر مربع وهي تمثل نسبة 13% من جملة مساحة ولاية شمال دارفور وتسكن بالمحلية مجموعة من القبائل حيث توجد بها قبائل من مختلف أنحاء السودان منها: البرتي والفور والزغاوة والرزيقات والجوامعة والبرقد والهبانية والزيادية والعريقات والمساليت والتنجر والفالتة والميما والترجم والقمر والدادنقا والداجو والهوارة والأسرة وغيرها من القبائل، حيث كل قبيلة تعيش في انسجام وترابط وتصاهر ساهمت في رتق النسيج الاجتماعي وعززت أواصر الوئام على التابع المحلي، ونتج هذا عن طريق الهجرة التي حدثت في موجات متتالية عبر حقب تاريخية ممتدة بسبب الاستقرار السياسي وملاءمة البيئة الطبيعية والظروف المناخية لتربية الحيوان، بجانب أنها منطقة عبور للحج من غرب أفريقيا والنشاط التجاري مع مصر والشمال الأفريقي هجرات العلماء والشيوخ لتعليم القرآن الكريم والفقه أثر ذلك كله تلاقحاً وتمازجاً بين الحضارتين(الأفريقية والعربية)، مما أدى إلى نشوء هذه التشكيلة السكانية وتضم ثلاث وحدات إدارية (وحدة المدينة وتضم البلدية بالإضافة إلى المعسكرات الثلاثة وهي معسكر أبوشوك، معسكر السلام، معسكر زمزم، وحدة ريفي الفاشر، وحدة كورما(أحمد، 2010م).

الخواص الجغرافية:

الرياح: فإنه يمتاز بمناخ السافنا الفقيرة، حيث تسود فيه الرياح التجارية الشمالية الجافة، والتي تهب في شهر نوفمبر – فبراير والتي تسبب الأمطار بالمنطقة، ويختلف تأثيرها بحسب نوعها وشدتها ووقت هبوبها، وهي تعتبر من أحد العوامل التي تؤثر على التدهور البيئي، حيث إنها يعمل على تعرية وانجراف التربة وإزالة الطبقة الغنية بالمواد الغذائية، هذا بالإضافة إلى نقل الكثبان الرملية وجعل المناطق الزراعية الخصبة صحراوية غير صالحة للزراعة، وأيضاً تعمل على اقتلاع الأشجار من جذورها وكسرها وتكون المنطقة مكشوفة مما يقلل من عملها لمصدات الرياح، فالرياح عالية السرعة يمكنها أن تسبب تدميراً كاملاً للنباتات، إذ

يكون لها أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية بالمحلية، وتحد من نمو الأشجار بصفة خاصة، وبالتالي تصبح الأراضي جرداء صحراوية خالية من الكلأ الذي تعتمد علية الحيوانات في غذائها، مما يترك فيها أثراً وأضحاً على هلاك الحيوانات عن طريق هجرتها بحثاً عن الكلأ والماء، كما في الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة(بريمة، 2007م).

الأمطار: يبدأ هطول الأمطار غالباً في أول شهر أبريل وينتهي مع بداية شهر أكتوبر من كل عام ويتراوح كمية الهطول السنوى ما بين (75 – 300) ملميتر تكفي هذه الكمية لزراعة الدخن والسمسم والكركدى وبعض المحصولات النقدية كالبطيخ والطماطم والبامية، كما توجد أراضٍ واسعة تصلح لزراعة التمباك الذى أصبح يشكل الدخل الأكبر للمحلية كما توجد أراض واسعة تصلح للرعى وتوجد الحيوانات مثل الإبل والبقر والضان والماعز تغطى حاجة المحلية وتصدر إلى الجارة ليبيا(إسحق، 2014م).

الشكل رقم(1) أدناه يوضح الهيكل التنظيمي لمحلية الفاشر:

الهيكل التنظيمي لمحلية الفاشر

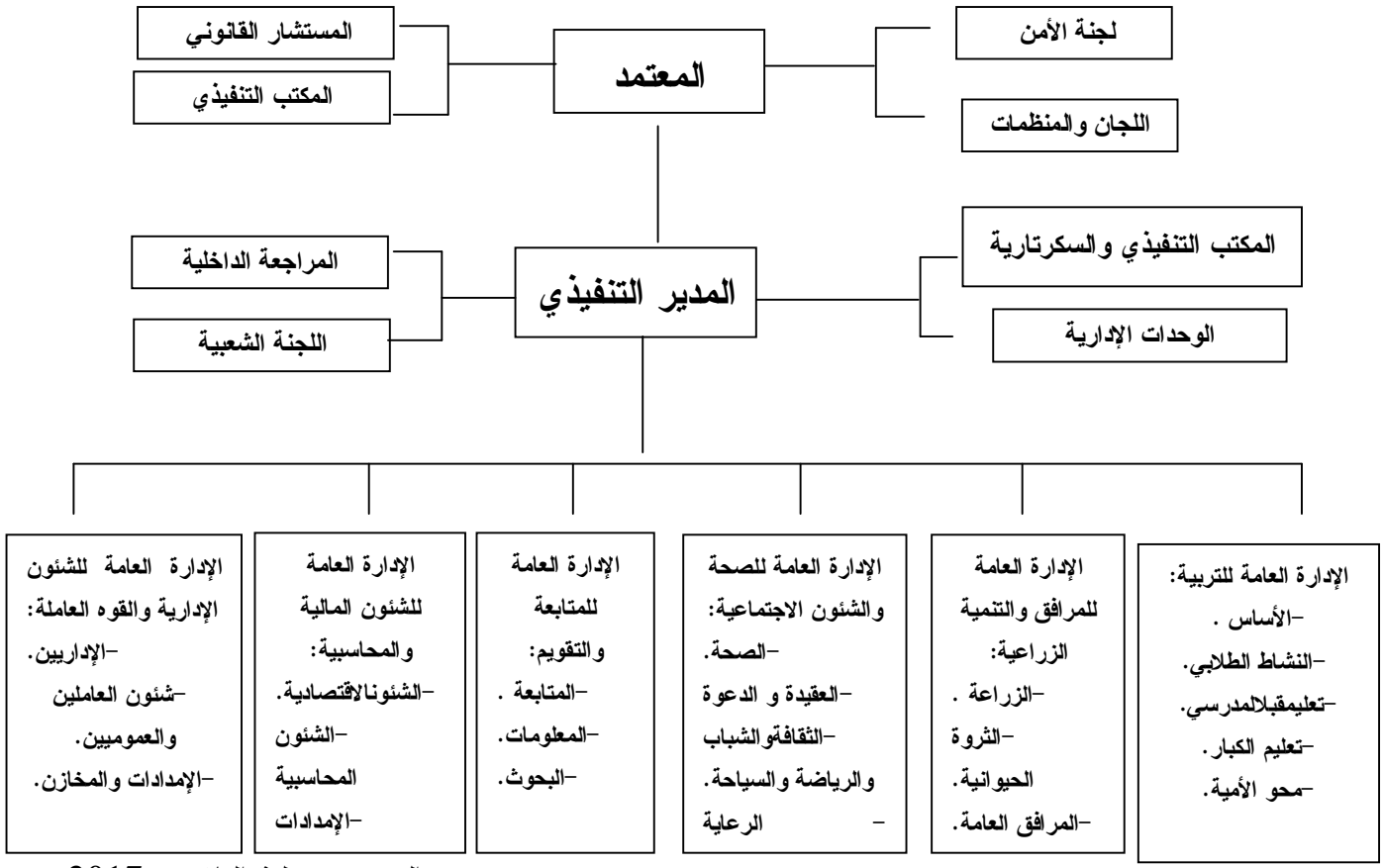

المصدر:محلية الفاشر ، 2017م

مدينة الفاشر: تعتبر مدينة الفاشر المركز الرئيسي لكل المرافق الخدمية ودواوين حكومة شمال دارفور والحرفة الرئيسية لسكان المحلية هي الزراعة والرعي والتجارة والعمل بالمنظمات والوظائف الديوانية ومن الناحية التاريخية تعد مدينة الفاشر واحدة من أقدم المدن في دارفور وبها مواقع أثرية وهي قصر السلطان علي دينار، قبة الأمير زكريا، مئزنه جامع سلطان، سيلي 20 كيلومتر شمال الفاشر موقع المعركة الفاصلة بين السلطان علي دينار والإنجليز عام 1916م، مسجد الشيخ مسلم بجديد السيل، حجر قدو (الشربوا سافرو ورجعوا جو). فتمتاز مدينة الفاشر بمنتجات الحرف والصناعات التقليدية والفنون الشعبية ومن أشهرها: المصنوعات الجلدية(مركوب، جلد فهد)، والمصنوعات السعفية مثل البروش والمندولة والبرتال بالإضافة إلى المصنوعات الخزفية والفخارية: الأزياء بأشكالها واستخداماتها المختلفة ومصنوعات الحدادة: السكاكين، السيوف، الخناجر والرياضة الشعبية مثل: مندؤوس، سباق الخيل، سباق الهجن، أما الرقصات الشعبية فهي: الجراري، الفرانقابية، الكسوك، والحاجوري. كما تمثل الأطعمة الشعبية: كالعصيدة وجبة أساسية في دارفور، بملاح الكول، وملاح شرموط، الكمبو(السلطة الإقليمية: ب ت).

المعسكرات بالمحلية:

معسكر أبوشوك(نيفاشا) للنازحين:يقع معسكر أبوشوك بمدينة الفاشر في الاتجاه الشمالى الغربى من المدينة، وتم إنشاؤه في 20 أبريل 2004، يقطن بالمعسكر نازحون من مناطق مختلفة من الولاية. ينقسم المعسكر إلى جزأين شرقى يحتوى على (28)بلك حيث يحتوى البلك على مربعات هذه المربعات يقطنها(20ـــــــــ30) أسرة تقريباً من قبائل مختلفة بالولاية أغلبهم من الفور، التنجر، والزغاوة، والاتجاه الغربى يتكون من(11) بلك يحمل نفس تقسيم الاتجاه الشرقي، وتبلغ المساحة الكلية للمعسكر حوالي 5 كيلومترات مربعة تقريباً، هذه المساحة قسمت إلى(28) بلك قسمت إلى الوحدات السكنية مساحة الوحدة الواحدة حوالي 10أمتار مربعة والمنطقة هي عبارة عن أرض حكومية خالية من النزاع، وتتميز المنطقة بأنها أرض واسعة تسع لأكبر عدد من النازحين، وطبيعة الأرض بداخل المعسكر أرض رملية ذات التضاريس المرتفعة، حيث تنبسط في أراضٍ طينية في الوسط، ويقع الجزء الشرقي على مجرى وادي حلوف الذي ينحدر من الشمال الشرقي ماراً بالمعسكر حتي بحيرة الفاشر، وطبيعة الأرض تشبه المناطق التي نزحوا منها وهي منطقة قريبة، فيما يبلغ عدد سكانها حوالي (21311) ألف أسرة تقريباً، ويتكون التركيب القبلي لسكان المعسكر

من العديد من القبائل التي تأثرت بالأحداث الأمنية وأهم هذه القبائل هم: الفور والتنجر، قمر، الهوارة، البرتي، والزغاوة، المناطق التي وفد منها النازحون إلى المعسكر، بما أن معظم مناطق الولاية تأثرت بالأحداث بصورة مباشرة وغير مباشرة فأكثر المناطق تأثراً تمثل أهم مناطق النزوح وهي(جبل سي، طويلة، دوبو، روكرو، جدارة، كورما، فتابرنو)، وجزء من مناطق ريفي الفاشر مثل مناطق سرفاى، وبركة(إسحق، مصدر سابق)، ونظراً للكارثة الإنسانية التي تعرض لها سكان الريف ولهجرتهم بأعداد كبيرة عملت السلطات الحكومية والمنظمات الطوعية على إنشاء عدد من المدارس لإتاحة الفرصة للأطفال للتعليم، حيث تم إنشاء عدد (18) مدرسة لمرحلة الأساس و(21) روضة و(1) تعليم الكبار و(17)خلوة كبيرة ويقوم مركز الدعوة والإرشاد بجامعة الفاشر بتأهيل وتدريب الدعاة والأئمة للإشراف على الخلاوى والمساجد حيث نجد جميع سكان المعسكر من المسلمين(إدارة التعليم، 2017م).

معسكر السلام(أبوجا) للنازحين:أنشئ هذا المعسكر بعد أن بلغ معسكر أبوشوك طاقته القصوى من تقديم الخدمات والسكن وأنشئ معسكر بشارية من قبله من الناحية الجنوبية للمدينة لعدم صلاحية مياه الشرب بتلك المنطقة، تم تحويل المعسكر وبناؤه من الناحية الشمالية للمدينة على بعد ثلاثة كيلومترات وتبلغ مساحة المعسكر حوالي 6 ستة كيلو متر مربع وقد نزح إليه السكان القاطنون بمناطق طويلة، كورما، جبل سي، كورنوي، أمبرو، حلف، أم حراز، شعيرية، وأبودليق، وتسكنها قبائل الفور، الزغاوة، البرتي، التنجر، الطوارق(كنين)، ويتكون المعسكر من(28) بلك وكل بلك مقسم إلى عدد من المربعات يصل إلى (9) ويحوي كل مربع من(30 – 40) أسرة تقريباً ولكل نازح مساحة تقدر ب (10) أمتار مربعة. وبها 12 مدرسة أساس حكومي والآن تم فصل البنين عن البنات وبه حوالي 17 روضة تعليم قبل المدرسي، وهنالك 3 مجمعات ثانوية في المعسكرين منها مجمع أبوذر للبنين في الاتجاه الجنوبي للمعسكر ناحية مدينة الفاشر، ومجمع داخل معسكر السلام بنين ومجمع طيبة للبنات داخل معسكر أبوشوك في الجزء الشمالي الشرقي للمعسكر ومجمع الدوحة في الاتجاه الغربي لمعسكر أبوشوك، كما توجد بها ثلاثة مراكز صحية تدعمها منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع وزارة الصحة السودانية، وتقوم يونيسيف ببناء المدراس ودعمها من ناحية الوسائل والمواد والحكومة تقوم بتوفير الكادر البشري(التونسي، 2013).

معسكر زمزم للنازحين:أنشئ هذا المعسكر في عام 2003م ويقع هذا المعسكر في الاتجاه الجنوبي الغربي لمدينة الفاشر على بعد 10 كيلومترات على طريق الفاشر – نيالا، وعندما أنشئ المعسكر كان يضم حوالي 8

الف نازح وعرف بمعسكر (أ) وبعد اشتداد الاحتراب ونزوح أعداد أخرى أنشئ معسكر زمزم (ب) في العام(2009م) والذي يضم حوالي 35110 الف أسرة نازحة وكذلك تم إنشاء معسكر (ج) في العام(2010م)والذي يضم حوالي 5 الف نازح وتسكنها قبائل الزغاوة، الفور، البرتي، التنجر، المساليت، البرقو، عرب، التاما والميدوب. هنالك منظمات تعمل في المجال الصحي مثل منظمة الأطباء بلا حدود الأسبانية، ومنظمة الإغاثة الدولية، ومنظمة العون الإنساني، وميرسي الماليزية.

الجدول(3.1) أدناه يوضح إحصائية النازحين المتأثرين بالحرب بمحلية الفاشر:

عدد	اسم المعسكر	عدد النازحين بالمعسكرات بالأسرة
1	أبوشوك	21311
2	السلام	7887
3	زمزم	48110

(المصدر نفسه)

إدارة المعسكرات: تم تكوين إدارة المعسكرات الثلاثة من قبل حكومة ولاية شمال دارفور، مهمتهم الأساسية الاهتمام بالأنشطة الإنسانية المتعلقة بأنظمة و مراقبة الخدمات التي تقدم للنازحين من خدمات التعليم والصحة والمياه والأمن، وتتكون إدارة المعسكر من مدير ونائبه وعدد من الموظفين، أما الإدارات الأهلية المتمثلة في العمد فتتعامل مع إدارة المعسكر ويتعامل العمدة مع المشايخ وتشرف الإدارة الأهلية إشرافا كاملاً على الخدمات التي تقدم للنازحين من قبل المنظمات سواءً كانت أجنبية أم وطنية.

الحقوق التي يجب أن يتمتع بها النازحون(آدم، 2009م):

-حق الحركة(التحرك): حق اختيار السكن والتحرك بحرية داخل وخارج معسكرات النازحين، حق الانتقال إلى أي بقعة داخل دولتهم، حق ترك الدولة واللجو إلى دولة أخرى.

-مستوى السكن(إقامة لأئقة): حق المأكل والمشرب، حق السكن، اللبس الطبي وصحة البيئة، الانتباه إلى الأمراض المعدية، عناية طبية وخاصة المعاقين والمرضى والنساء تحت خدمة العنصر الصحي النسائي مع تقديم النصح في العنف الممارس ضد المرأة، خدمات نفسية واجتماعية، حق مطالبة بالمساعدات وحق عدم المعاقبة بسبب المطالبة بالمساعدة.

الحقوق القانونية: الاعتراف بهم كأناس أمام القانون، حق المخاطبة بلغة يفهمونها، حق استخراج الأوراق الثبوتية أمام السلطات للنازحين والنازحات كالجوازات وأوراق إثبات الهوية وشهادات الميلاد وقسيمة عقد الزواج متضمنة الشهادات المفقودة والمسروقة من دون مناشدة النازحين للرجوع والحصول عليها من المناطق التي نزحوا منها، حرية الفكر وحرية المشاركة في السلطة والأمور العامة.

الحقوق الأسرية: للأسرة حق السكن مع بعضها البعض إذا كانت لديها الرغبة، الأسر التي انفصلت وتشتتت أثناء النزوح يجب إعادة دمجها، حق الحصول على المعلومات تتعلق بالأشخاص المفقودين وإتاحة المجال لدفن الموتى، يجب على الحكومة المساعدة في توفير مساحة الأرض لدفن الموتى.

حماية النازحين: يجب حماية النازحين من الآتي(المصدر نفسه):-

-الإبادة الجماعية، القتل، الإجراءات والاحكام الجائرة، الابعاد والأسر، الهجوم غير المميز، الاعتقال الجائر، التجويع كأحد أساليب الحرب، الهجوم على المعسكرات ومخيمات النازحين، زراعة الألغام، الاغتصاب، البتر والتشوية، التعذيب، العنف المبني على الجنس، الهجوم والاقتحام المفاجئ والاستبعاد بما فيها إرغام الأطفال على الأعمال.

-المساعدات الإنسانية: حق النازحين في طلب المساعدات الإنسانية والحماية وعدم معاقبتهم بسبب طلبهم للمساعدة والحماية، تقديم المساعدة الإنسانية، ممرات لتسهيل إيصال الإمدادات الإنسانية(مجانا)، المعونات يجب أن لاتستخدم لأغراض سياسية أو عسكرية، حماية موظفي المنظمات الإنسانية، التأكد من عدم وجود تمييز في تقديم المساعدة.

المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي من جراء الصراع المسلح

في عام 1971م استقدمت حكومة السودان آنئذن بعثة من منظمة العمل الدولية(ILO)، بطلب منها لتكون عوناً لها في تحليل الواقع الاقتصادي في السودان وتقديم المقترحات فيها يتعين أن تفعله حكومة السودان لتحقيق مقاصد ثلاثة كانت مجالات اهتمام الأسرة الدولية: النمو والعمالة وعدالة توزيع الثروة، استغرق إعداد التقرير وحتى إجازته النهائية بواسطة البعثة ست سنوات، وفي عام 1976م رفعت تقريرها لحكومة السودان ليتزامن مع بداية الخطة الستية(1976 – 1982م) التي كانت الحكومة بصدد إعدادها، آملة أن تأخذ الخطة في الاعتبار نتائج الدراسة التي أجرتها البعثة والتوصيات التي خلصت إليها(محمد، 2011م)، لقد خلصت دراسة البعثة المستفيضة إلى الحقائق التالية(المصدر نفسه):-

أولاً: إن اقتصاد السودان في مجمله زراعي، ولكنه يتصف بالثنائية (Dualism) هنالك القطاع الزراعي الحديث وعماده الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية من جانب، وهناك القطاع التقليدي وعماده تربية الماشية والزراعة المطرية بدون استخدام الآلة من جانب آخر.

ثانياً: إن القطاع التقليدي يتمثل بصفة أساسية في الأقاليم الغربية(دارفور وكردفان) والإقليم الجنوبي وبعض الجيوب هنا وهناك في بقية أقاليم السودان.

ثالثاً: إن المشاريع التنموية الاقتصادية على مدى السنين الطوال قد تركزت في مناطق القطاع الزراعي الحديث.

رابعاً: ليس فقط المشاريع التنموية بل أيضاً المشاريع الخدمية(صحة، تعليم...الخ) قد تم تركيزها في القطاع الحديث.

خامساً: إن تركيز التنمية والخدمات بهذه الكيفية قد خلق غبناً تنموياً في مناطق القطاع التقليدي.

سادساً: إن نحو 75% من العمالة المنتجة تأتي من القطاع التقليدي.

سابعاً: إن مدخلات الإنتاج في القطاع التقليدي أقل كلفة منها في القطاع الحديث ومع ذلك فإن مردود الاستثمار في القطاعين يكاد يتساوى.

ويصف المحللون الاقتصاديون اقتصاد دارفور بأنه يعكس ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني من الاستغلال أكثر من غيرها، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين المناطق الغنية في القطر المترامي الأطراف، كما أن الإهمال

والتهميش وهيمنة المركز هي من بين أهم مصادر النزاعات المختلفة في كل أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور، بدليل أن التعهدات بالمساواة وتصحيح الخلل المستحكم بسبب عدم تكافؤ الفرص هي في صلب ما خاطبته اتفاقية السلام الشامل وأصبح التزاماً دستورياً بنصوص الدستور الانتقالي، كما أن اتفاقية سلام دارفور التي أبرمت بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان بالعاصمة النيجيرية (أبوجا) في العام (2006م) أقرت بالتأثير المتراكم لتردي التنمية والحرمان المتطاول والنزاع والحاجة لإجراءات فعالة لمعالجة هذه التأثيرات باعتماد نظام شفاف لتوزيع الموارد العامة(النور، 2013م). من المتعارف عليه أن معظم أهل دارفور يحترفون الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين حيث يتراوح مناخها من السافنا الغنية إلى المناخ الصحراوي، كل واحد من هذه الأحزمة حباه الله بخصائص تجعله أكثر نفعاً للسكان إذا ما أحسن استخدامها، فالحزام الصحراوي في شتى بقاع العالم تناسب موارده وبيئته مع الإبل، وشريط السافنا أقصى جنوب الإقليم إنه يصلح لتربية الماشية(الأبقار)، أما الحزام الأوسط وبالأخص المناطق حول جبل مرة فقد كان ولا زال هو صمام الأمان من المجاعات في الإقليم وقد حباه الله بنوعين من التربة ساعدت في تنويع المحصولات الزراعية، المنطقة الممتدة من شرق جبل مرة إلى حدود كردفان هو حزام رملي الذي ساعد على إنتاج محاصيل ومواد غذائية تختلف عن تلك التي تزرع في الأراضي الطينية(محمد، المصدر نفسه)، هذا التباين أدى إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين المزارعين والرعاة أطلق البعض عليه تكامل(الواحة والبادية)، المقصود بالبادية صحاري شمال دارفور التي تسكنها رعاة الإبل ويطلق عليهم(أبالة)، والمقصود بالواحة منطقة جبل مرة المطيرة التي تقطنها بصفة أساسية قبائل الفور، فقوام الحياة في دارفور منذ مئات السنين كانت تكفله زراعة هضبة جبل مرة المطيرة والخضراء وتربية الإبل والأبقار في البادية المحيطة بها، فهنالك تداخل وتكامل بين النشاطين عن طريق استبدال المنتجات الحيوانية والزراعية مما أتاح نوعاً من التخصص في استغلال الموارد الطبيعية وفق الإمكانيات المتوفرة للمجتمع، حيث تخصص الجزء الشمالي في رعي الجمال والضأن والماعز، والجزء الجنوبي في تربية الأبقار، بينما أخذت الأجزاء الغربية والوسطى النظام المختلط بين الزراعة وتربية الحيوان(تكنة، 2009م). ويجدر الذكر أن الأنشطة الاقتصادية في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع المجموعات السلالية، فالمجموعات ذات الأصول العربية هم رحل الذين عملوا إما في رعي الأبقار أو الإبل، بينما السكان من الأصول الأفريقية فيعيشون حياة مستقرة تعتمد بشكل محدود على الزراعة، معلوم بالضرورة أن مجتمع إقليم دارفور خلال السنوات القليلة الماضية قد أصابه الشلل التام في المجالات الحيوية

التي تتعلق بحياة الإنسان الأمر الذي جعل كل أنشطة الدولة المركزية منها والولائية والمحلية تنحصر وتتمحور في استتباب الأمن بغياب الأولوية القصوى والتي دونها يبقى أي تفكير في التنمية والتقدم ضرباً من الأوهام خاصة وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية المتردية التي تعيشها الدولة في السنوات الأخيرة ظلت كل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تتدهور بصورة مطردة خاصة في مجال التعليم والصحة، إن أحوج ما يكون إليه إقليم دارفور هو إحداث التنمية الحقيقية، فغياب التنمية الواعية في السودان، وفي إقليم دارفور،هو الذي جعله ينفرد بظاهرة القتال والنهب المسلح، حيث أن الناس هناك يعيشون في الأرياف 97% حسب الإحصاء السكاني لعام 1983م ويتنافسون على الموارد الطبيعية التي تتقلص طاقتها عاماً بعد آخر، فضلاً عن ذلك فإن مرحلة الاقتصاد المعيشي: الرعي والزراعة المطرية التقليدية، تجعل القبيلة ومؤسساتها هي العمود الفقري للمجتمع الريف، في ضوء هذا العرض الاقتصادي الزراعي في دارفور، نخلص إلى أن دارفور غنية بمواردها الزراعية والغابية الطبيعية، كثيرة الأمطار ومحاصيلها متنوعة، وكان دوماً النشاط الزراعي يعمل على توفير حاجة المواطن من العيش الكريم وسهل له الأستقرار والأمن والوئام الاجتماعي، فالصراع الذي نشب بالإقليم الحق ضرراً بالبنيات الأساسية بشقيها الإنتاجية والاجتماعية خاصة في مجالات (المياه والنقل والتخزين والكهرباء والتعليم والصحة)، إذ تتسم هذه البنيات بالضعف والتهالك، فهي بالإضافة إلى ضيق دائرتها، فهي تتعرض للتآكل دون أن تحظى بعمليات الصيانة الجارية والصيانة الرأسمالية، هذا الضعف تترتب عنه ضآلة وتردي الخدمات التي تنتجها، علماً بأن هذه البنيات هي مصدر أساسي للوفورات الخارجية للأنشطة الاقتصادية المتنوعة، الزراعية والصناعية والخدمية...الخ وبالتالي لزيادة كفاءتها وارتفاع إنتاجية العمل فيها وانخفاض تكاليف الإنتاج، مما يزيد من المردودية الاقتصادية لهذه الأنشطة على المستوى الكلي والجزئي أي على المستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية، ومن شأن وجود تلك البنيات الأساسية المولدة للوفورات الخارجية، ليس الإسهام في تنويع سبل كسب العيش فحسب، إنما الارتقاء بقسم هام من الاقتصاد المعيشي وإدخاله دائرة الاقتصاد السلعي وهذه خطوة ضرورية على طريق إزاحة العلاقات الاقتصادية القائمة على الهياكل التقليدية والتي تلعب دوراً في كبح عملية تطوير وتنويع وسائل الإنتاج، إزاحة هذه العلاقات وإحلال علاقات حديثة مكانها تفتح الطريق أمام عملية التنمية(جلال الدين، 2009م).

ويرى الباحث أن الحل يكمن في الانتقال إلى اقتصاد السوق تجاوزاً لمرحلة الاقتصاد المعيشي، إن المزارع الرعوية تنقل المجموعات التي كانت مرتحلة إلى مجموعات مستقرة تحكمها اقتصاديات ومؤسسات المجتمع

المدني، فالاستقرار والتعليم يقودان إلى التحضر وبالتالي إلى تعدد سبل كسب العيش، فتنظيم الناس في مؤسسات مهنية قوامها موقع السكن وموقع العمل وليس الارتباط القبلي. من جانب آخر فإن الزراعة التقليدية في حد ذاتها لا تسارع في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحتى الآن فإن المزارعين لا يكادون يحظون بمدخلات الإنتاج على الرغم من حاجاتهم الماسة إلى البذور المحسنة، واستصلاح الأراضي الطينية ومكافحة الآفات الزراعية والتسويق المجزي للمحاصيل، إن فرص استصلاح الأراضي يمكن المزارعين من الاستفادة منها لا تقف الاستفادة على المزارعين فحسب، بل يستفيد من ذلك وربما بالدرجة الأولى الاقتصاد السوداني في مجمله.

المشاريع التنموية الاقتصادية:قد أقامت حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956م بعض المشاريع التنموية في المنطقة مثل: مشروع تنمية جبل مرة ومشروع ساق النعام ومشروع غزالة جاوزت وهيئة تنمية غرب السافنا ومشاريع تنموية أخري بكبكابية وكتم وأم عجاجة، الا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور في حاجة إلى مشاريع تنموية حديثة، كما أن دارفور لم تنشئ فيها الدولة إلاّ مصنعاً واحداً وهو مصنع نسيج نيالا الذي توقفت عن العمل لظروف الصراع، وبسبب إهمال الحكومات المتعاقبة لهذا الإقليم، خاصة في النواحي الزراعية فإن المزارع في دارفور ما زال يزرع بطريقة بدائية التي مارسها أجدادنا القدماء مثل: استخدام الجراية في عملية الحرث، وبذر البذور ومكافحة الآفات ينقصها التقنية، ولا زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عمله بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سليمة توفر له أسعار مناسبة لمحاصيله، حيث وقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومة وجشع التجار(لمين، 2013م).

مساهمات دارفور في الناتج القومي:

الثروة الحيوانية: تقول بعض الدراسات إن السودان يمتلك كمية هائلة من الثروة الحوانية تقدر بـــ 37 مليون رأس من الأبقار، و46 مليون رأس من الضأن، 38 مليون رأس من الماعز، و3مليون رأس من الجمال، حتى عام 2002م تقدر هذه الثروة الحيوانية بحوالي (22.4%) من الناتج القومي(GNP)، وإن هذا القطاع يوفر 1522000 طن من اللحوم الحمراء و(6879000) طن من الألبان(وزارة الثروة الحيوانية الفدرالية، (2011م)، في إطار السودان يمثل الرحل الذين يعملون في قطاع الإنتاج الحيواني بدارفور نسبة

مقدرة، ففي إحصاء المسح الأولى لجمعية المسار الخيرية يقدر عدد الثروة الحيوانية بالإقليم حسب الجدول أدناه وتوزيع هذه الثروة الحيوانية على ولايات دارفور على النحو التالي:-

الجدول(4.1) توزيع الثروة الحيوانية على ولايات دارفور 1980م

النوع	شمال دارفور	جنوب دارفور	غرب دارفور
الأبقار	1149000	3466000	4615000
الضأن	1574000	1375000	2949000
الماعز	1402000	1312000	2714000
الجمال	258000	162000	420000

في آخر تقرير إحصائي للثروة الحيوانية أوردته المجلة الإحصائية لاقتصاديات الثروة الحيوانية مايو(2007م)، وهي مجلة رسمية تصدر عن وزارة الثروة الحيوانية الفدرالية- إدارة التخطيط جاءت التقديرات عن دارفور في مجال الثروة الحيوانية وفق الجدول التالي:-

الجدول(5.1) تقديرات الثروة الحيوانية بولايات دارفور2007م

الولاية	الأبقار	الجمال	الضأن	الماعز	الجملة
شمال دارفور	65572	343372	3497368	2794372	7285684
جنوب دارفور	3986735	81970	3574872	2900007	10543647
غرب دارفور	3832025	313869	3633000	3404430	11183324

يلاحظ من المقارنة بين الجدولين أنه رغم الفارق الزمني الذي يقارب ثلاثة عقود من الزمان إلاّ أن عداد الثروة الحيوانية في تناقص وأضح وهذا مؤشر واضح لمشاكل الإنتاج المتعددة التي تحيط بهذا القطاع بولايات دارفور ضمن مسائل أخرى، الأمر الذي يعكس الآثار السلبية للصراعات المسلحة الدموية التي اجتاحت مجتمعات دارفور الظاعنة والمستقرة على حد سواء.

التجارة: قبل الصراع كان السوق أحد أهم المؤسسات التي تتفاعل من خلالها الأنشطة الاقتصادية المختلفة في معظم المناطق الريفية بولايات دارفور، هذا النشاط قد انهار إلى حد ما، معظم الأسواق الريفية الآن تعطلت هي الأخرى، وهكذا خسر كل من الرعاة والمزارعين شبكة اتصالات المنفعة والتبادل على حد سواء التي

كانت تربط بينهم في أنشطتهم الحياتية المختلفة، فانهيار الأسواق الريفية وتجارة المسافات البعيدة بالنسبة للمنتجات النقدية بدارفور(اللالبان ومشتقاته، الحبوب)، أثر بصورة خطيرة على الواقع الاقتصادي والمعيشي لمجمل مواطني دارفور(تكنة، مصدر سابق).

القطاع الزراعي النباتي: ظلت الزراعة في شقها النباتي التقليدي أقصى ما كانت يطمح إليه هو توفير الإعاشة والقوت اليومي الضروري لإنسان دارفور، بل وإن الجهد الذي بذل فيها للتحديث لا يكاد يذكر، ومع ذلك فقد شهدت الطفرة بعد عام 1962م حين وصل خط سكك حديد السودان إلى نيالا، وشجع ذلك ربط الإقليم بأطرافه المختلفة وكذلك ربط إنتاج الإقليم الزراعي ببقية أجزاء القطر في الشمال، كان من الأثار الإيجابية المباشرة لخط السكة الحديد أن شجع إنتاج المحاصيل النقدية مثل: الفول السوداني، السمسم، الكركدي، بجانب الدخن والذرة، بذلك أصبحت هذه المحاصيل تدخل بورصة أسواق المحاصيل التجارية في كل من نيالا، الضعين، الجنينة، واللعيت جارالنبي في شمال دارفور، وقد انتعش إنتاج هذه المحاصيل النقدية وبدأ إنتاج الإقليم من هذه المحاصيل يدخل في نطاق الدورة الاقتصادية الوطنية بصورة قوية، وأهم مساهمات دارفور في الاقتصاد القومي يتكون من الصمغ العربي والثروة الحيوانية والمحاصيل النقدية الأخرى، وتسهم دارفور ضمن القطاع التقليدي بأكثر من 45% من عائدات صادرات السودان غير البترولية والجدول(6.1) التالي يوضح أهم مساهمات دارفور في الاقتصاد الوطني:

النوع	نسبة المساهمة %
السمسم	22
الماشية واللحوم	15
الصمغ العربي	5
الكركدي وحب البطيح	9

المصدر: أبورفاس، 2011م

ويجدر بالذكر أن هذا الإسهام من دون أدنى تكلفة من الحكومة، لآن هذه المنتجات لا تتطلب مدخلات إنتاج كبيرة، مما قاد تلقائياً إلى تشجيع الاستثمار في هذه المحاصيل التي إما أن يتم استهلاكها في الأسواق الوطنية المحلية أو تم تصديرها إلى الخارج، وقد لعب القطاع الخاص، (التجاري، والصناعي) دوراً هاماً وكبيراً في

مجال الانتعاش الزراعي والتجاري، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي شهدت المدن الكبرى في الإقليم في كل من الفاشر ونيالا والجنينة جهداً كبيراً في مجال التصنيع الزراعي، وذلك بإدخال المعاصر والقشارات ومصانع الصابون، وقد تجاوز إنتاج هذه المصانع الاستهلاك المحلي بالإقليم، بل ودفع بالصادر من الزيوت على خارج الإقليم بكل من تشاد وأفريقيا الوسطى وغيرها من الأقطار بغرب أفريقيا.

الاستخدام والبطالة وظروف المعيشة:يعتبر إقليم دارفور من الأقاليم التي ترتفع فيها نسبة الفقر والتي بلغت في ريفه 97% وفي حضره 98% في بداية النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي، أدت هذه الحروب إلى نشوء الفقر بسبب استنزافها للموارد وضرورة الإنفاق منها رغم قلتها على الأسلحة وبناء الجيوش بدلاً عن الخدمات الأساسية، فوجود الآلاف من النازحين في معسكرات النزوح واللجوء يعتبر إضافة جديدة من الفقراء، حينما يهاجر الناس من مناطقهم تنتقل معهم العمالة المدربة وغير المدربة، فالنازحون من الريف تنتقل معهم العمالة من الريف إلى المدن فيزيدون بذلك حجم العطالة في المدن ويخلقون نقصاً في العمالة في الريف خاصة بين العمال الزراعيين، حيث يقل الإنتاج في مناطق الحاجة إليهم، مما يؤدي إلى انتشار المهن الهامشية فتظهر أنشطة اقتصادية غير مرتبطة بالإنتاج الحقيقي ويصبح النازحون عبئاً على الموارد الاستهلاكية فيزداد الطلب عليها وترتفع الأسعار ولا يقدر الناس على شرائها وبذلك يحدث الكساد التجاري(الفيل، 2017م)، ومن ناحية أخرى فإن الدولة وهي مشغولة بالهاجس الأمني تقوم بتحويل الاعتماد المخصص للتنمية إلى أمن الدولة والصرف على القوات المسلحة وقوات الشرطة ومحاربة الجرائم المختلفة. وهذا يعكس ما يسمى انخفاض مستوى التنمية البشرية المستدامة وهي تنمية مرتكزاتها التعليم والصحة ...الخ اللذان يعدان مكوني رأس المال البشري الذي تفوق أهميته رأس المال المادي. فرأس المال البشري: هو كل الإمكانيات التي يملكها المجتمع من المعارف ومهارات وقدرات وخبرات المواطنين وقدرتهم الجسمانية التي تتحول إلى قوة عمل، أما رأس المال المادي: وهو يتكون من كل ما يملكه المجتمع في هذا الإقليم من أصول إنتاجية تتمثل في الأراضي الصالحة للزراعة والرعي والتربة الخصبة والتنوع البيولوجي وكل ما فوق الأرض من نباتات وغابات وحيوانات وأنهار وكل ما تحت الأرض من مياه سطحية وجوفية وبترول ومعادن وغير ذلك من الموارد المتجددة وغير المتجددة المتاحة للاستخدام، وأيضاً يتضمن المباني والمرافق والآلات والطرق

والسدود والكباري ومحطات المياه والكهرباء ونظم شبكات الري والاتصالات وغير ذلك من البنية التحتية(جلال الدين، مصدر سابق).

إن تفكيك النظام الاقتصادي والاجتماعي في الريف وما صحبه ولحق به من تهجير جماعي مفزع من الريف إلى المدن بسبب الصراع الذي دار في الإقليم لم تصحبه كما هو معلوم ثورة صناعية توفر قاعدة جديدة للإنتاج، كما لم تسنده قاعدة تعليمية أو تكنولوجية توفر مهارات ومعارف تفتح منافذ بديلة للمعاش، فهذه كما ترى أمور شديدة التعقيد، لا يحلها خبير اقتصادي واحد أو فريق من التكنوقراط، أو فقيه تخصص في باب البيوع، وإنما يحتاج الأمر إلى قاعدة فكرية وعلمية راسخة يعهد إليها ببناء رؤية متعمقة للتنمية القومية(تصوراً فكرياً، وتخطيطاً استراتيجياً، وإدارة علمية)، كما يحتاج إلى شريحة اجتماعية رائدة ذات رغبة صادقة في احتضان عمليات التنمية، توطيناً للصناعة والتكنولوجيا، وتشجيعاً ورعاية للعلماء والمخترعين، ورد اعتبار للزراعة والرعي؛ وتحتاج علاوة على هذا لقيادة سياسية مترفعة عن الولاءات العشائرية الضيقة ومتجردة للمصلحة القومية، فتناط بها عمليات التعبئة الشعبية والتنسيق المؤسسي والتشريعي لإنجاز العملية التنموية على قواعد العدل الاجتماعي.

المبحث الثالث: مهددات الأمن الاقتصادي في دارفور من جراء الصراع المسلح

توصف بأنها خطراً يهدد الحياة في الدولة، وخطراً بالغاً على حياة الشعب ووجوده، ويمس ذلك كيان الدولة نفسها، فعندما تهدد خطراً مصادر الحياة للدولة، ويعمل على نقصانها، فهو تهديد مباشر لكيان الدولة وبقائها. تعطي القوة الاقتصادية للدولة، ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي والعالمي، هو ما يحقق في الوقت نفسه الأمن الجماعي لتلك المجموعة، ويمثل البعد الاقتصادي ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية، وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية، لتأمين المعدات والأسلحة اللأزمة، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي، مما يقوي من تلك القوة. تشير معالم الخريطة العصرية للعالم في العلاقات السياسية إلى تشابك المصالح القائم على تبادل المنفعة في شتى المجالات، ويوجب ذلك على الدولة أن تصنع لنفسها إستراتيجية وسياسة لتحقيق مصالحها وأهدافها في إطار أمنها الوطني، واضعة في الاعتبار نقاط التعارض العديد مع الآخرين لتنوع المصالح الذي قد يتصاعد من خلال صراع اقتصادي أو سياسي، إلى صراع مسلح، مما يهدد من الأمن الاقتصادي(عبدالله، 2010م). إن مهددات الأمن الاقتصادي في ولايات السودان تكاد تكون متشابهة وإن كان هناك خصوصية في دارفور، منها، **مهددات اقتصادية**(أبو رفاس، 2011م):

تصعب السيطرة غالباً على تداعيات الخسائر في الميدان الاقتصادي، التي تنعكس على كافة الأبعاد بدرجات متفاوتة، خاصة البعد الاجتماعي الأكثر حساسية للأوضاع الاقتصادية، كما أن الاصلاح تلك التداعيات وخسائرها يحتاج إلى أضعاف زمن حدوثها، وغالباً ما يكون الاصلاح على حساب إتجاهات أخرى.

مؤشرات قياس تهديد البعد الاقصادي:

1. ضعف الرعاية الحكومية على النشاط الاقتصادي.
2. إرتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الإدخار والاستثمار.
3. إرتفاع نسبة الإعالة بالدولة، وكثرة المتعطلين عن العمل، خاصة في المناطق الحضرية(نسبة البطالة الحقيقية بالحضر).
4. إختلاف توزيع النتاتج القومي وانخفاضه، وإرتفاع نسبة القروض المحلية وفوائدها.
5. ضعف مستوى الخدمات وسوء حالتها، ونقصانها.

6. تخلف وسائل الإنتاج وسوء حالة المنشآت الاقتصادية.
7. عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، لسوء حالتها.
8. إتساع الفجوة بين الإنتاج والإحتياجات المحلية.
9. عدم توفر مستلزمات الإنتاج من مواد الخام والطاقة اللأزمة للتصنيع.
10. ضعف أو إنعدام الرقابة على أعمال البنوك والشركات الأجنبية بالدولة.
11. انخفاض مستوى المعيشة، وعدم وفاء الدخل بمطالب الحياة الأساسية.
12.سوء توزيع الامكانيات.
13. الفساد.
14. ضعف التخطيط الاقتصادي والتكنولوجي
15. ضعف الإنتاج والإنتاجية.
16. زيادة نسبة البطالة.

مهدداتسياسية(محمد، 2008م):

مؤشرات قياس عناصر البعد السياسي:

1. الصراعات السياسية بين الجماعات المسلحة والدولة.
2. الصراعات السياسية في دول الجوار، خاصة تشاد.
3. ضعف المؤسسات السياسية والتنفيذية وعدم قدرتها في تعبئة شعبها.
4. ضعف نفوذ السلطة وإهدار هيبتها بشكل عام والقضاة والشرطة بشكل خاص.
5. مقاطعة التنظيمات السياسية الشعبية للنظام السياسي للدولة.
6. الولاء للأجنبي.
7. زيادة نفوذ جماعات الضغط على نظام الحاكم.
8. غموض الأهداف المرحلية، وعدم اهتمام الدولة بتوضيحها وتناقضها.
9. ضعف المشاركة الشعبية في إبداء الرآي، واختيار ممثلي الشعب في المؤسسات الدستورية

مهددات اجتماعية(أبورفاس، مصدر سابق):

مؤشرات قياس تهديد البعد الاجتماعي:

1. ضعف مستوى الخدمات التعليمية والصحية.
2. ظاهرة المعسكرات التي سادت في دارفور، حيث توقف الإنتاج الزراعي والحيواني في الريف.
3. وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية التي تكون لها أهداف تتعارض مع أهداف الدولة.
4. ظاهرة الصراعات القبيلية.
5. ظاهرة النهب المسلح.
6. الخلل في النسبة بين دخل الفرد وعدد السكان، وعدم التوصل إلى الحد الأمثل للسكان، وهو ما يبتعد بالمجتمع عن حد الإستقرار.
7. ضعف القوة البشرية (كماً ونوعاً)، المتاحة للخدمة العسكرية (الوعاء الحربي).
8. ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع، وزيادة عدد المتسربين من مراحل التعليم المختلفة، خاصة صغار السن.
9. ضعف قوة العمل (كماً ونوعاً) وإرتفاع نسبة العاملين في الوظائف المكتبية والحكومية، مع انخفاض نسبة العاملين في الصناعة والزراعة والقيادات.
10. ارتفاع نسبة البطالة بصفة عامة، والريف خاصة، مع انخفاض نسبة العمالة في المجال الزراعي وتعدد الطوائف ، والأقليات في المجتمع ووصولهم على إمتيازات، تؤثر على التوافق الاجتماعي وإنسجامه.
11. إرتفاع نسبة التحضر بالدولة(سكان المدن)، مما يخفض الكثافة السكانية في المناطق الحدودية، وتصبح المناطق شبه خالية، لتغري الدول المجاورة على إختراقها للوصول إلى الأهداف الحيوية داخل الدولة، أو اقتطاع جزء منها (سياسة شد الأطراف).
12. إزدياد نسبة الهجرة إلى الخارج(دائمة وموقتة)، من المثقفين وأهمها أصحاب الثقافات العالية والتخصصات النادرة والكفاءات والمهارات الصناعية.
13. تفشي اللامبالاة، والسلبية لدى الشعب خاصة الشباب المثقف، وعزوف الشعب بصفة عامة عن المشاركة في الأحداث، والتعبير عن رأيه، وإختيار ممثليه في المجالس النيابية المختلفة.

مهددات عسكرية(Www.moqatel.com):

هي الأكثر خطوراً وتنحصر التهديدات في كل ما يؤثر على قدرات القوة العسكرية ويضعفها أو يعوق تأديتها لمهامها، كأن تقصر إمكانات الدولة المادية، أو قدرتها الصناعية عن الوفاء بمطالب القوات المسلحة من

الأسلحة والعتاد الحديث، أو الكم الكافي، أو القصور في خطط التعبئة وعدم القدرة على حشد والتعبئة بالسرعة اللأزمة، أو ضعف الموارد البشرية بالدولة عن إمداد القوات المسلحة بمطالبها، كماً ونوعاً والأكثر خطورةً في هذا الجانب، وجود تنظيم شبه عسكري في الدولة غير خاضع للسيطرة، مناوئ للقوات المسلحة، رسمياً كان أو غير رسمي، بالإضافة إلى ذلك وجود تهديد داخل القوات المسلحة نفسها، سواءً بتغلغل طوائف ذات أيديولوجيات متعارضة، مع أيديولوجية النظام الحاكم، وإرتفاع نسبة العسكريين من غير أبناء الدولة بالقوات المسلحة(في الدول التي تعتمد على سد النقص في القوة البشرية بعمالة وافدة في كافة المجالات، بما في ذلك قواتها المسلحة، أو استخدام محترفين مأجورين أي مرتزقة)، أو إنتقال الصراع من الطوائف داخل القوات المسلحة، مثل الهندوس والمسلمين في الهند، أو الشيعة والسنة في بعض الدول، أو القوميين والبعثيين في لبنان وسورية والعراق، أو تمرد جزء من القوات المسلحة وانفصاله بإقليم حدودي(حالة معظم الدول الأفريقية.

مؤشرات قياس تهديد البعد العسكري:

1. تدخل القوات المسلحة في العمل السياسي.
2. وجود عناصر مسلحة ذات تنظيم شبه عسكري غير مسيطر عليها من قبل الدولة(مليشيات حزبية).
3. وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدولة ولا تخضع لرقابتها.
4. الاعتماد على تسليح القوات المسلحة من مصادر خارجية أجنبية، لضعف أو إنعدام الإنتاج الحربي.
5. ضعف خطط التعبئة وحشد القوات وضعف نسبة التعبئة المستهدفة للإمكانيات العسكرية والمدنية.

مهددات بيئية:

تعتبر ولاية شمال دارفور أكثر ولايات السودان تأثراً بموجة الجفاف والتصحر التي عمت إقليم الساحل الأفريقي، إن الآثار المباشرة لتلك الموجة تمثلت في النقص الواضح في إنتاج الغذاء، مما استدعى التوسع في المساحات الزراعية وإدخال الآلة وأساليب زراعية أخرى مدمرة للبيئة بالإضافة إلى الهجرات المتواصلة للسكان إلى المناطق الواعد والمنتجة مما سبب ضغطاً كثيفاً على عناصر الموارد الطبيعية بتلك المناطق(الغابات، المراعي، التربة، وموارد المياه وغيرها)، مما أدى إلى تدهورها وانحسار بعضها، أن الذي حدث في ولاية شمال دارفور وارتباط البيئة الاقتصادية بالموارد الطبيعية يحتم وجود عمل جاد لتغير الواقع يتطلب فهم العوامل الرئيسية للتدهور، وإن القصور البشري في إدارة الموارد الطبيعية يمثل من أكبر المهددات في

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالولاية، ويمكن إجمالها في ضعف التوجهات والقدرات لمعالجة قضايا التنمية.

مؤشرات قياس تهديد البعد البيئي(النور، 2013م):

أ-**الزيادة في عدد السكان:** إن السكان دائماً ما يتمركزون في المناطق المنتجة والتي تتوفر فيها مياه الشرب ويترتب على ذلك تحطيم قدرة الأرض على الإنتاج، وذلك لحاجة السكان لتلبية إحتياجاتهم السكنية والزراعية والاقتصادية وتوفير العلف لحيواناتهم، الجدول(7.1)أدناه يوضح عدد السكان والكثافة السكانية لكل كيلومتر لولاية شمال:

السنة	عدد السكان	الكثافة السكانية/كم مربع
1956	1080000	3
1973	1340000	4
1983	3500000	10
1993	5600000	15
2003	6480000	18

المصدر: النور، 2013م

إن الزيادة في عدد السكان زادت من معدل احتياجات الإنسان للموارد الطبيعية اتجاه معظم السكان خاصة الريفيين للحصول على احتياجاتهم من الموارد الطبيعية، مما أدى إلى الاستخدام المفرط لعناصر الموارد الطبيعية.

ب-**التوسع الزراعي:** نسبة لنقص خصوبة التربة وقلة الأمطار في الآونة الأخيرة قل معها القوة الإنتاجية للتربة أجبر المزارعين على التوسع الزراعي الأفقي لإنتاج ما يكفيهم وأسرتهم من المحاصيل الغذائية وكان ذلك خصما على أرض الغابات والمرعي الطبيعي.

ج-**تدهور الموارد الرعوية:** شهدت كثير من الدول التي تقع على حزام الساحل خلال الأعوام الأخيرة تدهوراً في قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة للتصحر والجفاف مما ادى إلى تمركز انسان والحيوان في المناطق الواعدة والمنتجة ذات الأمطار العالية والتربة الخصبة، إن من أهم أسباب تدهور الموارد الرعوية هو غياب المنهج التكاملي بين الحيوان والزراعة وعدم الإستفادة الكاملة من المخلفات الزراعية بالإضافة إلى عدم المقدرة الإدارية لحماية المراعى من الحرائق المتمثلة في فتح خطوط النار بالصورة المطلوبة وفي الزمن المناسب مما يؤدي إلى دمار المرعى والتربة وحرق مخزون البذور في التربة، وعدم تفعيل التشريعيات والقوانين والأوامر المحلية لحماية المراعي.

د-**الفقر:** يعتبر من المسببات الرئيسية في تدهور البيئة والموارد الطبيعية، حيث يرغم الأفراد على الانخراط في قطع الأشجار وجمع الحشائش للحصول على حطب الوقود وكمصدر للدخل للحصول على احتياجات الأسرة بالإضافة إلى تحويل مساحات وأسعة من أراضي الرعي إلى أراضي زراعية من أجل الحصول على الغذاء، يقدر هورست وزميله كمية الاستهلاك السنوي من الأخشاب للعائلة الواحدة في شمال دارفور بحوالي 324 من شجرة إلى لشجيرة في أغراض متعددة بين حطب الوقود أو بناء مساكن أو حظائر للحيوانات على هذا الأساس قدر عدد الأشجار التي يتم قطعها سنوياً بواسطة 150 ألف أسرة تقطن ولاية شمال دارفور بحوالي 50 مليون شجرة سنوياً.

ه-**التغيرات المناخية:** نسبة إلى تذبذب في هطول الأمطار من حيث الكمية والوزيع، وارتفاع دراجات الحرارة حيث تشير بعض الدراسات إلىأن كمية الحرارة قد ارتفعت درجة واحدة خلال المائة عام الماضية، حيث أدى ذلك إلى تدهور نظم الإنتاج وأختفاء الغطاء النباتي وشح في مياه الشرب والرى وغيرها، في كثير من الأحيان تتعرض المناطق الجافة لفترات انحباس المطار تستمر لبضع سنوات مثلاً جفاف 68 – 1973، 82 – 1985م، ففي السنوات الرطبة تزداد اعداد الحيوانات وتتسع الرقعة الزراعية والرعوية، عندما تحل سنوات الجفاف يحدث تناقص سريع في الغطاء النباتي وتناقص في احتياطي المياه وتعجز البيئة عن توفير مياه للأراضي الزراعية وإعالة الثروة الحيوانية.

لا شك أن الماء هو أساس وجود أي نشاط حيوي، سواءً أكان بشرياً أو حيوانياً في أي زمان ومكان، وهذا بالطبع ينطبق على إقليم دارفور، هذا الإقليم الذي يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على مياه الأمطار كمصدر اساسي للزراعة والرعي ومياه الشرب بسبب البعد عن نهر النيل، ومن الملاحظات الهامة أن كمية سقوط

المطر على إقليم دارفور تختلف من عام إلى آخر زيادة ونقصاناً، وتكون غزيراً في جنوب الإقليم وتقل كلما اتجهنا نحو الشمال، فضلاً عن ذلك فإن مواعيد سقوط الأمطار تختلف من عام إلى آخر، وهذا يؤثر حتماً على حجم ومكان النشاط الحياتي في الإقليم الكبير.

نشاطات الإنسان وأثره على عناصر الموارد الطبيعية(المصدر نفسه):

1- ممارسة السكان للزراعة المتنقلة يؤدي إلى إزالة مساحات وأسعة من الغطاء النباتي وتفكيك سطح التربة مما يعرضها للإنجراف.

2- تربية عدد كبير من الثروة الحيوانية بواسطة السكان يفوق طاقة المرعى والتواجد الدائم للحيوانات على أرض المرعى يؤدي إلى تدمير البيئة وتعرية الأراضي الرعوية.

3- استخدام النيران في نظافة الأرض للزراعة يؤدي إلى حرق النباتات ومخزون البذور في التربة وتغيير التركيبة الكيمائية والفيزيائية للتربة.

4- تشيد القرى والمعسكرت والمدن على المراعى الطبيعية ومسارات الرحل والصواني.

5- الحركة المستمرة للحيوانات على أرض المرعى يؤدي إلى تفكك سطح التربة مما يعرضها لعوامل التعرية المختلفة(الماء، الرياح).

تناقس والصراع حول الموارد الطبيعية:

الصراعات والنزاعات في جميع دول العالم موجودة منذ قدم الزمان بسبب التنافس على الموارد الطبيعية وأسباب أخرى، الا أن هذه الظاهرة تفاقمت في الآونة الأخيرة نتيجة للتدخلات السياسية والتدهور الحاد في الموارد الطبيعية والعوامل الخارجية، ويشير التحليل الذي أجراه منظمة(UNEP) إلى وجود ارتباط قوي بين تدهور الأراضي والتصحر والنزاع في دارفور، فواقعها الاقتصادي المبني على النشاطات الرعوية والزراعية يفضي إلى خصومات واشتباكات بين القبائلوتحالفاتها ذات صلة بالكلأ والأراضي الخصبة والماء، وبطبيعة الحياة الاجتماعية المستقرة على الزراعة أو المعتمدة على الرعي، ومع تطور الواقع الاقتصادي السوداني حيث أصبح الإعتماد على الثروة الحيوانية وتبوئها مكانة أكثر أهمية من المحاصيل الزراعية لأسباب ليست ذات طابع سوداني أفريقي فحسب، بل إن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية أثرت من التصدير الزراعي لصالح الموارد الحيوانية والاستخراجية(الدومة، 2017م)

الجدول(8.1) أدناه يوضح أطراف النزاع والمسببات:

العام	أطراف النزاع	المسببات
1924	الرزيقات والدينكا	الموارد الطبيعية
1932	الكبابيش والكوهلة(شمال كردفان)ضد الزيادية والبرتي(شمال دارفور)	الموارد الطبيعية
1976	الزيادية والميدوب	الموارد الطبيعية
1976	الماهرية وبني هلبة	الموارد الطبيعية
1980	المسيرية كردفان والزريقات دارفور	الموارد الطبيعية
1981	الرزيقات والدينكا	الموارد الطبيعية
1982	تعايشة وسلامات	الموارد الطبيعية
1984	قبائل شمال كردفان وشمال دارفور	الموارد الطبيعية
1987	المسيرية كردفان والرزيقات شمال دارفور	الموارد الطبيعية
1989	الفور والعرب	الموارد الطبيعية
1990	القمر والزغاوة	الموارد الطبيعية
1990	القمر والبرقو	الموارد الطبيعية
2000	الميدوب والبرتي	الموارد الطبيعية

المصدر: آدم الذين محمد(2008م)

الفصل الثاني: الأمن والاقتصاد

المبحث الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي: أهميته، والمفاهيم المشابهة

أولاً: مفهوم الأمن الاقتصادي:

اهتم الكثير من الدول والمنظمات والأكاديميين أهتماماً بالغاً بمسألة الأمن الاقتصادي وأصبحت كل الأنظمة في عصرنا الحديث تضعها على رأس أولوياتها الوطنية واهتماماته، نظراً لكثرة المشكلات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي يشهدها العالم أجمع، وخاصة تلك الأزمات التي تتخطى الحدود الوطنية إلى الإقليمية والدولية كالحروب والعواصف وغيرها التي تلقي بظلالها على الشعوب فتفقدها بذلك الموارد المائية والغذائية، ويرى خبراء الفكر الإستراتيجي الحديث والمعاصر أن القوة العسكرية وحدها لا تحل المشاكل الإنسانية كما تعجز عن تأمين رفاهية الإنسان واطمئنانه ما لم يرافقها أمن اقتصادي، فالاستقرار بمعناه الاقتصادي والأمني والسياسي من متطلبات البيئة المواتية التي تهيئ الجوّلتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، بل يعتبر تحقيق الاستقرار شرطاً أساسياً لإحداث أي تحول اقتصادي، ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية والإنسانية ما لم تتوفر فيه التدابير والإجراءات الكافية حيث يكون بمقدور الفرد أن يستجيب لتحديات الحياة ويتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به، ونظراً للارتباط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي، يتناول الأمن الاقتصادي الحاجات الأساسية للإنسان حتى لا يشعر بالعوز والحاجة لضمان التغلب على انعكاساتها بالإضافة إلى عوامل انعدام الاستقرار الاقتصادي كالتضخم، وانخفاض المستوى المعيشي، والبطالة، وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية، وانتشار الفساد الاقتصادي، وانعدام التنمية الاقتصادية والبشرية، والأمراض والأوبئة، وعدم استغلال الثروات بشكل مدروس، والتبعية الاقتصادية لاقتصاديات دول العالم الأول، التي تنعكس سلباً على الشعوب وتعيق عجلة التنمية في أي بلد في العالم، وبالتالي تمثل تهديداً خطيراً للأمن الاقتصادي: عدم توفير الغذاء الكافي، والخدمات التعليمية والصحية، والمأوى المناسب، والعمل، والمياه النظيفة، وباستقراره يكون الإنسان آمناً على نفسه وماله وذويه ومجتمعه.

لبيان مفهوم الأمن الاقتصادي يجب توضيح مفهوم الأمن، وهو ما نتناوله على النحو التالي(عمر،2008م):

أ–مفهوم الأمن: الأمن من الأمانضدالخوف ويعني به السكينة والاستقرار والطمأنينة مما يؤدي إلى الهدوء وراحة البال وأبعاد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة، كما يرمز إلى الحماية من خطر الجريمة والجوع

والمرض والبطالة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة وكما يعرف بالإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.

ب- الحاجة إلى الأمن: لكي يحيا الإنسان في الحياة لا بد من إشباع حاجاته وحاجيات الإنسان تتمثل في نوعين: النوع الأول: الحاجات الجسمية الفسيولوجية وتتعلق بكل ما يحافظ على جسم الإنسان من مأكل ومشرب وملبس ومسكن أي ما يتعلق بصحة الإنسان، النوع الثاني: الحاجات النفسية السيكولوجية وتتعلق بكل ما يحافظ على جوانب الروحية للإنسان وتتمثل في الأمن والانتماء والتقدير وتحقيق الذات ولا يمكن لأي إنسان أن يعيش بدون إشباع هذين النوعين من الحاجات وصولاً إلى الصحة والأمن اللذين يمثلان النعيم في الدنيا.

تعريف الأمن الاقتصادي:

تعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي باعتباره الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإجبارية تغطية مستدامة، بالنظر إلى الاحتياجات الوظيفية والبيئية والمعايير الثقافة السائدة(الشبكة العنكبوتية: *www.icrc.org*). كما يتعرض كثير من الناس في أنحاء متفرقة من العالم لكوارث طبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية، أو مصائب إنسانية كفقدان الوظيفة بسبب العجز أو الاستبعاد من العمل نتيجة سياسة الخصخصة، ويؤدي ذلك إلى انقطاع مصادر رزقهم وتدهور مستوى معيشتهم، وربما فقدانهم المأوى والمأكل والملبس والرعاية الصحية، ولا يكون بمقدورهم دفع الضرر عن أنفسهم دون مساعدة الآخرين(القليطي،مصدر سابق).هذه الظواهر في جملتها تشكل أهم الدواعي التي تبرر حاجة الإنسان لتأمين حياته لمواجهة ظروف كارثية، أو عندما تعترضه مشاكل في تدبير شئون معيشته لسبب طارئ أو مستديم، وعليه يمكن تعريف الأمان الاقتصادي ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي، وأكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمان الاقتصادي هم الذين يبلغون الشيخوخة، والعجزة، والمعاقون، والأطفال، والأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع، والعاطلون عن العمل بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم(مصدر نفسه).

مفهوم الأمن الاقتصادي:

الأمن الاقتصادي حسب تعريف الأمم المتحدة هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم(ستيتي الزازية، انترنت *www.caus.org*: د . ت)؛ أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وهناك من عرف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية؛ ومن دون تنمية لا يكون هناك أمن، ومن دون أمن لا تكون هناك تنمية إذ إن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطان بحيث يصعب أحياناً التمييز بينهما فهي عملية وليست حالة واتجاهاً مستمراً في النمو ولا وضع طارئ، كما أنها آلية إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية، ولذا فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمد نفسه بما يحتاج إليه وتعود على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الكبرى، فإن درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة(أبوفارس، 2012م)، ومع تطور الحياة وتطور أساليبها، استحدثت مسميات عدة للأمن مثل الأمن القومي والأمن الجماعي والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والثقافي والأمن السياسي والأمن البيئي، أما كلمة الأمن الاقتصادي فتعني البعد الاقتصادي للأمن والذي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن ويحمي المصالح الاقتصادية(مصدر نفسه). وفي هذا الإطار تم تقسيم المجتمعات إلى(عمر،مصدر سابق):

1.مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيه الموارد البشرية والمالية الأزمة لاستغلالها. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بأمن غذائي مستدام حيث أن كل أو معظم احتياجاته الغذائية تنتج محلياً ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي من حيث ضمان تدفقه وجودته.

2. مجتمع لا يملك الموارد الطبيعية الزراعية الكافية لإنتاج احتياجاته الغذائية ولكنه يملك الموارد المالية وبالتالي لديه قدرة على استيراد احتياجاته الغذائية من الخارج. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بالأمن الغذائي، على الأقل في المدى القصير ما دام يعيش مناخاً إقليمياً ودولياً سلمياً وتعاونياً وبافتراض تمسك وتقيد المجتمع الدولي بالقيم الإنسانية وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط وحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات. ولذلك أقر الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية أن رفاهية الشعوب وأمنها

الغذائي يتوقف على إنتاج وتوزيع الأغذية بكميات كافية وأسعار معقولة في جميع الأوقات وبمناي عن الضغوط السياسية والاقتصادية مما يتطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة الوصول إلى اتفاق إجماعي على ميثاق يكون أداة فعالة لإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة على أساس مبادئ الإنصاف والعدالة.

3. مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنه لا يملك الموارد الاقتصادية اللأزمة لاستغلالها. هذا النوع من المجتمعات يفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط.

4. مجتمع ليس لديه موارد طبيعية زراعية ولا يملك الموارد المالية التي تمكنه من استيراد الكميات الكافية من الغذاء. وهذا النوع من المجتمعات هو الذي يعاني مشكلة مزمنة في أمنه الغذائيويكون الأمن الاقتصادي واضحا حينما تختار الدولة وبوعي الكفاءة الاقتصادية كي تتجنب أي ضغوط اقتصادية من الخارج، وهناك من يرى أن نفقات الدفاع والتسليح، إنما تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، حيث يحرم المجتمع من موارد كان يمكن تخصيصها لعملية التنمية الاقتصادية، وهناك من يرى أن الموارد التي تخصص للأمن القومي لا تعد خسارة بصورة مطلقة، ذلك أن هذه النفقات تعد أفضل وسيلة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي(أبوفارس، مصدر سابق)، ومن المعروف أن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد هو الوصول إلى حالة الرفاهية لجميع الأفراد ورغد العيش، والأهداف الموصلة لذلكمرحليةهي تحقيق كل من الكفاءة والعدالة، فالكفاءة يعني بها حسن استغلال الموارد المتاحة، والعدالة يعني بها توزيع الثروة والدخل في المجتمع على جميع أفراده بما يضمن أن يصل كل فرد على كفايته للعيش بسلام(منير، 2008م).

مستقبل حالة الأمن الاقتصادي في العالم:

إن أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008م تعتبر من أسوء الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، من خلال تراجع مستويات النمو الاقتصادي وتزايد تسريح العمال، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال، وقد أكدت عديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن الأزمة الاقتصادية العالمية لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة، وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عامي 2008 – 2009م بشكل يؤكد أن العالم سيدفع

ثمن التعافي من هذه الأزمة، وقد حذر تقرير "آفاق الاقتصادية العالمية،2010م "الصادر عن البنك الدولي من أنه علىالرغم من أن أسوء آثار الأزمة قد وقعت بالفعل، فإن التعافي الاقتصادي مازال هشاً(السراج، 2010م). ويتوقع التقرير أن تؤدي آثار الأزمة إلى تغيير الوضع العام بالنسبة للتمويل والنمو على المدى السنوات العشرة المقبلة، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي تقلص بواقع 2.2 في المائة عام 2009، بنسبة 2.7 في عام 2010م، 3.2 في المائة عام 2011، وتشير التوقعات الخاصة بالبلدان النامية إلى تحقق تعافي قوياً نسبياً، حيث ستنمو بنسبة 5.2في المائة 2010م، و5.8 في المائة عام 2011م(المصد نفسه).

أزمة غلاء الأسعار في العالم:إن أسباب الغلاء أي ما يعرف بالتضخم الاقتصادي وهو الارتفاع العام في الأسعار وبالاستمرار الذي يحدث في العالم بشكل عام وفي البلدان النامية بشكل خاص، ويطال حاجات الناس الأساسية في المأكل والملبس والمسكن والخدمات الضرورية، فإن ذلك عائد لفساد النظام المطبّق على البشرية هذه الأيام وهو النظام الرأسمالي الغربي، ومنه النظام الاقتصادي، ويمكن إجمال الأسباب في هذا النظام الاقتصادي السقيم ضمن النقاط الآتية : الأزمات الاقتصادية المصطنعة الناتجة عن سياسات الدول الرأسمالية الجشعة، فالدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الدول الصناعية الثماني الكبرى وعلى رأسها أميركا وأوروبا الغربيّة هي دول تنطلق في سياساتها الاقتصادية داخل حدودها وخارجها من المبدأ الرأسمالي، الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح والثروات والأموال، حتى وإن كان ذلك على حساب الشعوب الفقيرة، لذلك تلجأ الدول إلى افتعال الأزمات ورعايتها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح، مثل هزّات الأسواق المالية التي كانت تفتعلها بعض الشركات الكبرى في آسيا، وتحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة، وتترك خلفها بلاداً مدمرة اقتصادياً كما حدث في جنوب شرق آسيا في تشرين أول سنة 1997م(حسب الكريم،2011م). وهذه الأزمات والسياسات الإجرامية لم تتوقف على موضوع هزّات الأسواق المالية، بل تتجاوز ذلك إلى أسعار البترول، وإلى أسعار العملات النقدية مثل الدولار،فهذه الأمور تؤثر في ارتفاع الأسعار، لأن هزات الأسواق تتسبب في أزمات مالية داخل الدولة مما يدفع الدولة لتعويض النقص الناتج عن طريق الضرائب ورفع الأسعار، وكذلك انخفاض قيمة الغطاء المالي العالمي مثل الدولار يؤدي إلى رفع قيمة السلع والخدمات

لتفادي الخلل الناتج، وكل هذا يكون من عرق الناس وتعبهم وعلى حساب أجورهم اليومية، وعلى حساب مدخراتهم(الأسراج، مصدر سابق).

وعن التوقعات في المستقبل في السنوات القادمة بالنسبة لأزمة الأسعار والغذاء سوف تتحدد قضية الغذاء علي الصعيد العالمي بالتوازن بين الطلب علي الغذاء و إمدادات الغذاء أي (الطلب والعرض) إذا رجحت كفة العرض استقرت الأمور وساد التفاعل وإذا رجحت كفة الطلب على الغذاء كانت المشكلة وفي أي محاولة لتوقع أيهما سوف ترجح أو ما إذا كانتا ستتوازنان أو يستقر على وضعه الحالي ينبغي النظر إلى أربعة عوامل أساسية وهي: السكان والموارد الطبيعية الأساسية ومعدل الزيادة في محصول وحدة المساحة وواقع وتأثير التدهور البيئي على القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية.

مصادر انعدام الأمن الاقتصادي:

1-الفقر:إن قياس الفقر وعدم الاستقرار المصاحب له يتحقق من خلال منظورين(سيتيي الزازية، مصدر سابق):

أ-**فقر الدخل:** هو الذي يحدد مستوى رفاهية الأفراد ممن يتوافر لهم سلع وخدمات بناءً على إنفاق دخلهم، وأكثر المقاييس استخداماً لتحديد الفقر في هذه المقاربة نسبة عددية تمثل إجمالي نسبة السكان التي تعيش دون خط الفقر والذي بحسب البنك الدولي يعتمد على دخل يعادل الدولارين للفرد يومياً.

ب- **الفقر البشري:** هو مفهوم أشاع استخدامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعبير عن حرمان المرء من الفرص والقدرات ويمكن قياسه باستخدام(دليل الفقر البشري) والذي قوامه ثلاث مكونات أساسية: طول العمر؛ المستوى المعيشي؛ المعرفة. قياس المكون الأول بنسبة السكان الذي لا يتوقع أن يبلغوا الأربعين من العمر، المكون الثاني هو قيمة مركبة تقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه النظيفة ونسبة الأطفال ناقصي الوزن من هم في سن الخامسة من العمر. والمكون الثالث يقاس بمعدل الأمية بين البالغين، وبموجب دليل الفقر البشري هذا تصنف البلدان التي تحصل على أكثر من 30% في مرتبة مرتفعة على سلم الفقر البشرى، والبلدان التي تحصل على أقل من 10% في مرتبة منخفضة على سلم الفقر البشري، أما النسب المئوية الواقعة بين هذين المعيارين فتشير إلى درجة متوسطة من الفقر البشري. إن نتائج الفقر البشري ترتبط بشكل وثيق مع الدخل، فالبلدان ذات الدخل المنخفض تشهد أعلى مستويات من الفقر البشري 35%، وبذلك فإن انخفاض

الدخل يشكل انتقاصاً من مستويات المعيشة والصحة والتعليم، وعلى أثر الهبوط المسجل في معدلات فقر الدخل، انعدم بمرور الوقت كذلك الأمن الناجم عن الفقر البشري(المصدر نفسه).

الفئات المعرضة لخطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي في السودان:

ذكر الفئات التالية فئات معرضة لخطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وهم(آدم، 2014م):

أ-**فقراء الريف:** الذين لا أرض لهم والرعاة الرحل وأفراد مجتمعات الصيد الصغير وهم كثيراً ما يعانون من الجوع وسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة، فعدم كفاءة الإنتاج ونقص فرص الحصول على القروض والبذور والأسمدة والخدمات الإرشادية وفرص الوصول إلى قنوات التسويق، كلها تؤدى إلى خفض إنتاجهم الغذائي، وفي المجتمعات الزراعية الفقيرة يصبح الجوع أمراً شائعاً قبيل الحصاد، إذ تكون المخزونات الغذائية قد نفدت والمحاصيل الجديدة لم يجر حصادها بعد لعدم وجود الإمكانيات المادية.

ب- **فقراء المدن:** عدم كفاية دخول هؤلاء، يؤدى إلى سوء التغذية لذا يقترن بظروف معيشة تتسم بالاكتظاظ العددي والأمراض الفتاكة والمعدية.

ج- **اللاجئون والنازحون:** وهم ضحايا للإضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية ويعتمدون أساسا على المعونات الغذائية الذي تقدم لهم في حالات الطوارئ بسبب الجفاف والنزاعات الأهلية وأصحاب الدخول المحدودة.

د- **النساء:**بسبب تواضع مراكزهن في بعض المجتمعات فهن يحصلن على التغذية أقل من الرجال منذ طفولتهن المبكرة وطوال حياتهن.

الجدير بالذكر أن أعداداً كبيرة من النساء يعملن ساعات أطول من الرجال بالرغم من أن قوتهن تنفد في العمل المتكرر، كما تنشر الانميايات في صفوف النساء يأتي سوء التغذية ليزيد من احتمالات ولادة أطفال ناقصي الوزن وتوقع وفاتهم في عمر الرضاعة.

ه- **أطفال الأسرة الفقيرة:** هؤلاء الأطفال يعيشون في ظروف غير صحية ويضطرون إلى الكد ساعات طويلة في أعمال صعبة وعندما يصاب هؤلاء الأطفال بالعدوى يتحول نقص التغذية الهامشي الذي يعانون منه إلى سوء التغذية الحاد.

و- **كبار السن:** وهم يعانون من انهيار الأسرة الممتدة وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية المتحققة لرعايتهم وتتزايد أعمارهم باطراد وتمثل الفئات الرئيسية التي تعاني من عدم توافر الأمن الغذائي.

ثانياً: أهمية الأمن الاقتصادي:

تكمن أهمية الأمن الاقتصادي بكونه مرتكزاً رئيسياً للأمن بمفهومه الشامل: اقتصادي، سياسي، اجتماعي، البيئي والعسكري، وقد قرن القرآن الكريم بين الإطعام والأمن باعتبارهما لازمين لا ينفكان عن بعضهما قال تعالى :﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾(قريش:4) وقال تعالى :﴿وَضَرَبَ اللّه مَثَلً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّة يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذَاقَهَا اللّه لِبَاسَ الْجوعِ وَالْخوْفِ بِما كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾(النحل: 112)، كما قرن النبي صلى الله عليه وسلم بين القوت والأمن، فعن سلمة بن عبيدالله بن محضن عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده طعام يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها) (الترمذي: د . ت). نجد أن كل الشعوب تتوق إلى استقرار معايشها واقتصادها وهذا لا يتأتى إلا ببذل الجهد من حكومة تلك الشعوب والبحث المضني لاكتشاف خيرات الأرض وكان لازماً، وفي أهمية الأمن الاقتصادي يقول ابن خلدون" اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم، ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها إنتهابا من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاماً في جميع أبواب المعاش، كان الاعتداء يسيراً، كان الانقباض عن الكسب على نسبته، والعمران ووفوره ونفاق أسواق العمران، وانقضت الأحوال وأذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة(السياسة) في طلب الرزق في غير ما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان"(أبو عامر، 2016م).وبذلك نلتمس الارتباط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والسياسي، حيث يحتل الاقتصاد مكان الأولوية في الحياة؛ وهو مركز البناء الاجتماعي والسياسي، وبانتظام الاقتصاد يكون الاستقرار والأمن، ودون اقتصاد سليم يحصل فيه كل فرد على ما يشبع حاجياته تنتشر الجرائم ويعم الخوف والفزع اللذان هما ضد الأمن، حيث لا أمن لجائع ولا أمن من الجائع.

ثالثاً: بعض المفاهيم الأمنية المشابهة له:

1-**الأمن السياسي:**ويقصد به ما إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية بالإضافة إلى الاستقرار التنظيمي للدولة، وانعدام الشعور بالعزلة السياسية بتنمية مشاركة المواطنين السياسية بالاحتفاظ على الشرعية الدستورية والقانونية في الدولة وحماية الحرية التي يتمتع بها الفرد في ممارسة الحقوق السياسية ومتابعة الرأي العام والتصدي لأي بادرة قد تمثل مناخاً ملائماً لتحرك أي نشاط مضاد، وحماية أسرار ومصالح الدولة العليا وتحقيقها جزء لا يتجزأ من الأمن العام، كما أن الأمن بكافة أنواعه وصوره وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة وهو جميع الإجراءات التي تتخذ لحماية السياسية العامة للدولة وفي بعض تقسيمات اللوائح التي تعمل في الإدارات الأمنية القسم السياسي هو قسم يتبع لقسم الأمن الوقائي والعمل به ذو شقين حمائي(حراسة) وشق آخر استخباراتي وهو جمع المعلومات والرصد والمتابعة والتحري، ولا بد له من تأمين الوزارات السيادية في الدولة(عبدالله، 2004م)، فالفكر السياسي المستنير هو الذي يبني ولا يهدم ويشارك بفعالية أو يعارض بعقلانية فهو ثمرة تنشئة اجتماعية سياسية هادفة وواعية، وعندما يكون هذا الفكر مدعوماً بشرعية ومصارحة وحرية الرأي وحوار متواصل وصريح بين الحاكم والمحكوم، فإنه عادة ما يكون أساساًلاستقرار الدولة السياسي، وضماناًلأمنها الوطني بمفهومه الشامل.وليس كل الأفكار السياسية هي أفكار عقلانية ومقبولة فقد ينشأ فكر سياسي متطرف ومنحرف عن الحق مما يؤثر على الأمن الوطني، وعلى استقرار الدولة وسيادتها، وتتضح خطورة الإيمان بفكرة التمرد والخروج عليها والعمل على تحقيقها بالآثار الفادحة التي قد تؤدي إليها مثل هدم النظام الاجتماعي وإشاعة الفوضى، والاضطراب في الدولة مما يؤدي إلى انهيار بنيانها، ومن مظاهر الانحراف الفكري الأخرى في المجال السياسي مصادرة حرية الآخرين، واتهام الدولة بالتبعية للغرب ومعارضة الشورى(الدغيم، 2005م).

2- **الأمن الاجتماعي:** إن الإحساس بالأمن يحتاج إلى حالة نفسية ملحة للطبيعة البشرية واحتياجات الإنسان وأولوياتها حسب قوة وفاعلية هذه الاحتياجات، لذا تعتبر الجريمة بكافة أشكالها مهددة للأمن الاجتماعي، فهي ظاهرة اجتماعية باقية طالما بقية الإنسان في المجتمع، ولذلك فإن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات وتختلف من مكان إلى الآخر، والأمن الاجتماعي هو الذي يسيطر على معدلات الجريمة ومرتكبيها في شتى صورها، الأمن الذي يعكس في نفوس المواطنين إحساسهم بالأمن والأمان(عبدالله، مصدر سابق). فانعدام الأمن الاقتصادي من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات مما يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السالبة في المجتمع، وفي المقابل فإن ارتفاع معدل الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي

إلى نقص الأموال والأنفس مما يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي، كما توجد هناك بقاع كثيرة في العالم تعاني من ندرة الموارد والغذاء أو انعدامه مما يتطلب ذلك اتخاذ التدابير المناسبة اقتصادياً لتأمين الحاجات الأساسية لحياة البشرية واستقراهم. ومن الباحثين من انتهج النظرة التكاملية في تعريف الأمن الاجتماعي ومنهم مصطفى العاجي، الذي يرى أن الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو ما يشمل الاكتفاء الذاتي المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول الأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف(آل عيون، 1985م)، ويؤيده من منظور تنموي من يرى أن الأمن الاجتماعي هو حجر الزاوية التي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة(هاشم، 2000م).

3-**الأمن البيئي:**ويعرف بأنه تحقيق أقصى درجات حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنع أي اعتداء عليها قبل حدوثه منعاً لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة سواء كانت تؤدي من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر، أو باستخدام وسائل الملاحظة والتابعة والقياس، أو وسائل التحذير وضبط الفاعل في حال ارتكاب جرائم التعدي على البيئة وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين، وكذلك حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستدمار الإنسان وأن الكوارث البيئية مثل الزلازل والصوائق والحرائق والفيضانات وغيرها التي أصبحت من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني ذات آثار خطيرة على المجتمعات والاقتصاد(العشري، 1996م)، وأوضح كثير من الدراسات أن هنالك ارتباطاً وعلاقة بين الأمن الغذائي والأمن لاقتصادي من جهة، والتدهور البيئي من جهة أخرى. فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادةً ما يلجأون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة مما تؤدي إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية (غابات، مراعي، أراضي زراعية) الهشة المتاحة لهم، وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء وتدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية التي يعتمدون عليها في الحصول على الغذاء(منير، مصدر سابق).

إن تدهور البيئة والموارد الطبيعيةواستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية تؤدي إلى تدني الإنتاج والدخل التي بدورها تؤدي إلى نقص الغذاء وبالتالي تهديد للأمن الاقتصادي.

4- **الأمن المائي:** يعتبر الأمن المائي، والذي يتحقق عندما يكون نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة من المصادر المتجددة 1000 متر مكعب(Population Action International)، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2,8 مليون نسمة في 48 بلد يعانون من شح ونقص المياه، وذلك بسبب تناقص كميات المياه المتاحة من جراء الاستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي للمياه في كل بلدان العالم حيث تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة حوالي 71% من المياه المتاحة، ونحو 86% في الوطن العربي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001م). ونظراً لأن الري المنتظم وبالكميات المطلوبة يعتبر من أهم أسباب الإنتاجية العالية للزراعة الحديثة وأن مياه الري تعد أكثر الموارد الطبيعية الزراعية شحاً وندرةً فبالتالي عدم توفر المياه الصالحة للري من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم، وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة 1990 – 2000م بلغ عدد المتأثرين بالمجاعات التي سببها الجفاف(انعدام الأمن المائي) حوالي 42 مليون نسمة سنوياً وأن هذه المجاعات كانت سبباً لوفاة 42% من كل الوفيات التي سببتها الكوارث الطبيعية، وفي عام 1988م فقط كان هنالك 10 مليون لاجئ بيئي بسبب الجفاف والتصحر على مستوى العالم، ويكتسب موضوع المياه والأمن المائي كمحدد للأمن الغذائي أهمية خاصة في الوطن العربي نظراً لموقعه الجغرافي ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تتسم بندرة الموارد المائية بصفة عامة(منير، مصدر سابق).

المبحث الثاني: معايير قياس الأمن الاقتصادي ومكوناته

أولا:معايير قياس الأمن الاقتصادي:

يقاس الأمن الاقتصادي طبقاً لأربع أشكال نشره مكتب العمل الدولي ويعتبر هي الأولى من نوعها وتم اعتماده كمعايير لقياس أداة الأمن الاقتصادي للدول من حيث تهيؤها لعمالها وموظفيها في مواطن العمل وذلك تحت عنوان: الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل، منها :-

1- تأمين الدخل الفردي: يقصد به ضمان الحصول على دخل شهري مستقر.

2- تأمين سوق العمل: يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها في تقديم فرص العمل وفقاً لمتطلبات الاقتصاد من جهة، وطبقاً لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى، وقد اهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي ظل مهمشاً في كثير من الدول والذي يعتبر من أهم مصادر تأمين فرص الشغل في الكثير من الدول.

3-التكوين المهني: يرى التقرير أن ظاهرة الفقر التربوي انتشرت في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة تمنع قسماً مهماً من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي، كما تطرق إلى مدى تأثير العولمة وتحرير التجارة على تخفيض ميزانية التربية والتعليم في كثير من البلدان وكيفية لجوء البعض إلى تعويض ذلك من خلال مصادر أخرى مثل خصخصة التعليم ومؤسسات العامة.

4- الحريات النقابية: تعتبر الحريات النقابية أساس الأمن في كل مكان الشغل نظراً للتحديات التي تعترض طريق العمل النقابي في زمن العولمة والليبرالية المفرطة، وما يستنتجه التقرير في هذا المجال هو تراجع العمل النقابي وإضعاف الحركة النقابية في كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية بل إن التقرير أشار إلى تعاظم التشكيك في مدى ثقة العمال في تمثيل النقابات لهم، والتوقع بنهاياتها، ويضاف إلى ذلك ظهور تيارات تعمل على استبدال العمل النقابي بنشاط جمعيات عمالية تابعة للمؤسسة(مكتب العمل الدولي،*2004*)

وفي هذا الإطار تم تقسيم دول العالم من حيث درجات الأمن الاقتصادي إلى أربع مجموعات وهي(القليطي،2004م):

1-محدود الخطوات: والذين يملكون سياسات ومؤسسات ونتائج جيدة.

2- الواقعيون: نتائج جيدة رغم السياسات ومؤسسات غير المهرة أو المؤثرة.

3- التقليديون: تبدو السياسات والمؤسسات جيدة إلاَ أن النتائج غير مؤثرة.

4- الدول التي هي بحاجة للكثير من العمل: سياسات ومؤسسات ضعيفة أو معدومة ونتائج متدنية أو ضعيفة.

ثانياً: مكونات الأمن الاقتصادي:

ذكر الدكتور محمد إسماعيل (2008م)مكونات الأمن الاقتصادي في الآتي:-

1-**الأمن الغذائي:** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد ويمكن تعريفه بأنه قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخولهم المتاحة سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو الأثنين معاً اعتماداً على الموارد الذاتية، وبالتالي إذا لم يعرف الإنسان من أين يحصل على الوجبة التالية من الغذاء فهذا يعني أنه في وضع شديد التهديد لأمنه بل وبقاءه على قيد الحياة، ولأهمية الغذاء للإنسان باعتباره من أهم عناصر المحافظة على الحياة، ينظر للغذاء بأنه يشكل بعداً اجتماعياً وسياسياً باعتباره أحد حقوق الإنسان، ولذلك يعكس تحقيق الأمن الغذائي قدرة المجتمع في كفالة حق الغذاء لكل مواطن خاصة حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة، وان عدم توفر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع لابد أن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة وعدمه هو الحالة التي يفقد السكان المقدرة على الحصول على الغذاء الضروري الذي يعطيهم الطاقة والسعرات الحرارية الكافية لحياة صحيحة ومنتجة، والحالة التي لا يحصل فيها أي فرد من أفراد الأسرة في اليوم أو أكثر من العام على الغذاء الكافي نتيجة للفقر أو قلة الموارد، يوضح مؤتمر روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقَّاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يشمل أيضًا نوعية الغذاء المتوافرة. فالشعوب التي تتوافر لها كميَّات معيَّنة من الغذاء ولا يؤمن لها قدر كافٍ من السعرات الحرارية، ليست بالضرورة آمنة غذائيًا. وهكذا إذا أخذنا بهذين المعيارين، أي معيار الكمية ومعيار النوعية، نجد أن أكثر شعوب الأرض بمن فيهم شعوب الدول المتقدّمة يفتقدون الأمن الغذائي. كما يجدر بالإشارة أن الأمن الغذائي يختلف عن الحق في الغذاء بحيث يشكل الأول هدفًا سياسيًا يمكن أن تضعه حكومة وتعمل على تحقيقه، أما الحق في الغذاء فعلى العكس هو حق من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد من أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية .

2- **الأمن الصحي:** يهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد ويقصد به توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة وترتبط الصحة ارتباطا وثيقاً بالأمن الاقتصادي، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع شعبه بنشاط وقوة تمكنه من الإنتاج والعمل ويحقق معدلات نمو اقتصادي مناسب، بينما يحدث عكسه تماماً في المجتمع الذي تسيطر عليه الأمراض والوبائيات، ولذلك تحاول الدول مكافحة الأمراض الخطيرة مثل الايدز وأنفلونزا الخنازير والطيور وحتى الأمراض التي تصيب الحيوان، حمى الوادي المتصدع وجنون البقر وغيرها لحماية اقتصادها ومواطنيها. كما يرتكز الأمن الصحي بصورة أساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المنقذة للحياة وتطوير المؤسسات الصحية وزيادتها كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي وإعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الضعيفة كالأطفال والمرأة والمعاقين وكبار السن.

3- **الأمن التكافلي:** يقصد به تلك السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال إتباع نظام استقطاع جزء من مرتبات العاملين وإيداعها في صندوق معين وفقاً لقوانين ولوائح معروفة تمنح للعاملين في حالات ترك العمل أو الفصل من الخدمة أو استيفاء سن المعاش أو العجز أو المرض أو الوفاة، وهذه النظام يعرف بالتأمين الاجتماعي أو فوائد ما بعد الخدمة والذي يرتكز بصورة أساسية على تسخير عمليات التكافل بين المواطنين والدولة حيث يدفع المشترك حسب دخله مساهمة شهرية محدودة يتمتع هو وأفراد أسرته بالخدمات الطبية المتكاملة بغض النظر عن حجم الأسرة وحجم الخدمات المطلوبة والذي تشمل الكشف والفحص المجاني ثم الدواء بتكلفة رمزية.

4- **مشاريع مكافحة الفقر:** تمثل مشاريع مكافحة الفقر واحدة من أهم الطرق التي تستخدم لتخفيض معدلات الفقر في المجتمع، ويمثل الفقر الخطر الأكبر للمجتمعات المعاصرة وذلك لآن الفقر هو أحد مهددات الأمن الاقتصادي، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر الأمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي، مما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل بأنها عامل أساسي في تحقيق الأمن الشامل في المجتمع.

5- **العمل:** يعتبر العمل مصدراً أساسياً في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي، ولذلك ينظر للمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصادياً بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو نامي أو متأخر، ولذلك فإن ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصاديا يعكس الوضع الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها في تحقيق الأمن الاقتصادي.

6- **السياسات الاجتماعية:** تمثل سياسات الرقابة الاجتماعية المتعددة التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسرة والمجتمعات وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر وغيرها، تمثل بعداً مهماً من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي خاصة تلك البرامج والمشاريع التي تتمثل في التمويل الأصغر وبرامج الأسرة المنتجة وتشغيل الخريجين ومشاريع استقرار الشباب ورعاية الطلاب ومشاريع تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة، ولذلك لابد من توسيع مفهوم الرعاية الاجتماعية ليشمل احتياجات فئات أخرى في المجتمع وتفعيل برامج التدخل الاجتماعي والاقتصادي الفاعلة التي تحقق عائداً اجتماعياً كبيراً.

7- **استغلال الثروات والموارد الطبيعية:** يؤدي عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية وعدم العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للدولة، ويشير إلى وجود حالة متدنية من القدرة الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للدولة ولذلك نجد كثيراً من الدول لم تفكر في استغلال ثرواتها بالرغم من حاجاتها الماسة لها كما توجد دول أخرى استغلت بعض ثرواتها ولكنها لم تتمكن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والدخول بصورة مناسبة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وارتفاع دعاوى التهميش والخروج عن سلطان الدولة(*anthro-world.ahlamontada.net*).

ينبغي أن تشمل برامج مكونات الأمن الاقتصادي كل مكونات البناء الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمع بصورة عامةولتحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع لابد من تضافر جهود الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع ، من خلال رسم سياسات متكاملة تحقق الاستقرار الاجتماعي المستدام في المجتمع وكذلك التنمية البشرية والتي تهدف إلى زيادة وإتاحة الخيارات أمام الناس ليعيشوا حياة طويلة ، خالية من العلل ، حياة يحصل خلالها الإنسان على الموارد التي تحقق له مستوى عالياً من العيش ،

ومستوى عالياً من المعرفة ، حياة يتمتع فيها بالحرية وابدأ الرأي، تجعل مواطنون يدينون بالولاء ويشعرون بالانتماء لتلك الدولة.

عناصر تحقيق الأمن الاقتصادي:

إن الأمن الاقتصادي يعمل على الحد من آثار الشكوك والمخاطر التي يواجهها المجتمع يومياً مع توفير بيئة اجتماعية ملائمة للانخراط مع البيئة الخارجية، ومن أجل ذلك كان لابد من توافر العناصر التالية(ثابت، 2014م):

1-تأمين مستوى الدخل المناسب: ويعني الحصول على أعلى درجات الثقة من قبل المجتمع في ضمان دخلهم الفعلي أو المتوقع، سواءً أثناء حياتهم العملية أو بعد تقاعدهم، وتشمل آليات تأمين الدخل التقليدي كلاً من آلية الحد الأدنى للأجور والأرقام القياسية للأجور وفرض الضرائب تصاعدية والضمان الاجتماعي الشامل والتقاعد.

2- تأمين مستوى التمثيل في الفرص الاقتصادية: إن تأمين مستوى التمثيل، سواء التمثيل الفردي أو الجماعي، يعتبر من أهم عناصر الأمن الاقتصادي، حيث أن التمثيل الفردي بصيانة الحقوق الفردية من خلال قوانين رصينة تسمح للأفراد بالوصول إلى الجهات المسئولة، وكذلك التمثيل الجماعي من خلال حفظ حقوق الأفراد المنضوين تحت عباءة مؤسسة معينة، المفاوضة الجماعية حول الأجور وظروف العمل والمراقبة الصارمة من قبل الدولة لممارسات العمل وحق الإضراب. وجاء في إعلان مبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة تعبير عن التزام الحكومات بتشجيع ظروف العمل الهادفة مما في ذلك:

1-حرية تكوين الجمعيات العمالية والحق في التفاوض الجماعي.

2- القضاء على العمل تحت الضغط أو الإجبار.

3- القضاء على ظاهرة عمل الأطفال.

4- إلغاء التمييز في أماكن العمل، وقد أدمجت منظمة العمل الدولية هذه المجالات الأربعة في مفهوم شامل وهو العمل اللائق الذي يشمل: توفر فرص العمل المنتج والذي يحقق دخلاً عادلاً ويحقق الأمن في مكان العمل

والحماية الاجتماعية للأسر وتحسين فرص الترقي على مستوى الشخصي والتكامل الاجتماعي، ولتحقيق الأمن الاقتصادي لابد من:

1-توفير عمل لائق لجميع في سن العمل.

2-القضاء على البطالة طويلة الأمد.

3- ضمان قابلية العمل لجميع بتكيف المهارات وفقاً لحاجات سوق العمل عن طريق تأمين التدريب وإعادة التدريب للجميع.

3- تأمين سوق العمل وإتاحته للجميع: ينشأ سوق العمل الأمن عندما تكون هناك فرص وافرة للأنشطة المدرة للدخل الكافي، بحيث يحتوي سوق العمل على عناصر هيكلية حقيقية ويمثل أنواع متنوعة من الفرص، وكذلك توفير المعرفة ويتميز بقدرته على التوقع وخلق الفرص المستقبلية وتعتبر أهم آليات تأمين سوق العمل هي تعزيز المعرفة السوقية والقدرة على إنشاء وكالات توظيف.

4- تأمين مستوى الوظيفي للجميع: يقصد بالأمن الوظيفي هو حماية ضد فقدان العمل المدر للدخل والتي تعني حماية الأجور ومرتبات العمال والموظفين من خلال تدارك عمليات فصل التعسفي، وكذلك حماية الأعمال المستقلة والمشاريع الصغيرة من الخاسرة المفاجئة الحاصلة نتيجة ظروف غير طبيعية، ومن أهم آليات تأمين المستوى الوظيفي هي وضع اللوائح والقوانين حول شروط التوظيف وحماية الموظف من الفصل التعسفي وفرض غرامات على أصحاب العمل عند فشلهم بالإلتزام بالقوانين.

5- تأمين المهنة: إن تأمين المهنة يدل على وجود منافذ في المنظمات وأسواق العمل تسمح للعامل بالسيطرة على العمل وتتيح فرصة لبناء مستقبل مهني، كما يشير إلى إتاحة الفرصة للعامل على مواصلة العمل في المؤسسة، والعمل على تدريبه وتطوير مهاراته، وتعد أهم آليات تأمين المهنة هي وضع الوصف الوظيفي وتحديد المؤهلات الوظيفية بشكل علمي وعملي وتفصيل دور النقابات.

6- تأمين العمل: يدل تأمين العمل على تأمين ظروف العمل في المنظمات وتشجيع العمل بأوضاع مريحة، وبعبارة أخرى هي تحقيق الصحة والسلامة المهنية في ظروف العمل مما يحمي العمل من المخاطر المهنية والأمراض وإصابات العمل، وكذلك معالجة حالات الإجهاد والإرهاق والتغيب والتحرش في بيئة العمل، أن أهم آليات تأمين العمل هي وضع أحكام وضوابط ضد الحوادث والتأمين ضد الإعاقة والأمراض في مكان العمل مع تحديد أوقات العمل المسموح بها.

7- تأمين وتطوير المهارات: يدل تطوير المهارة على وصول العمال للتعليم الأساسي، وكذلك التدريب المهني لتطوير القدرات واكتساب المؤهلات اللازمة اجتماعياً واقتصادياً وتشمل آليات تأمين تطوير المهارة كلاً من تطوير سياسات التدريب المهني وتوفير مجانية التعليم ووضع القوانين اللازمة لتحديد الحد الأدنى من المستوى التعليمي للعمال.

هنالك ثلاث قطاعات يستدعى تضافراًلتحقيقه(القليطي، مصدر سابق):

أ-دور الحكومة:

هناك جملةمن السياسات والإجراءات يمكن أن تقوم بها الحكومة لتوفير الأمن الاقتصادي للناس وتتمثل فيالآتي:

1- رعاية وتشجيع التأهيل المهني للسكان: من المهم أن تقوم الحكومات برعايةوتشجيع التأهيل المهني للسكان، وذلك من أجل زيادة إنتاجية ومهارة قوة العمل، وأن تجتهدفي وضع السياسات المناسبة للوصول إلى تأمين وحماية حياة السكان. وعليه لابد منسياسات للعمالة تيسر للجميع إمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول، وذلك بغرض الحد من الفقر ، ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال خلق فرصالدخل والثروة.

2- المساواة في سوق العمل: ويلاحظ في العديد من اقتصاديات الدول النامية وجود مجموعات من العمال شديدة التأثر بعدم المساواة في سوق العمل، مثل: العمال الأكبر سنا الذين يفقدون وظائفهم المنتظمة والمحمية، كثيرا ما يستبعدون مبكرا من العمل، أو ينتهي بهم الأمر في أعمال غير مستقرة. ويواجه العمال المعوقون بالمثل مشاكل خطيرة.

3- تقديم قروض (تمويل الأصغر): من الجوانب التي يجب أن توليها الحكومات اهتماما في إطار توفير الأمن الاقتصادي: تقديم قروض متناهية الصغر للعمال الفقراء، وإعادة تدريبهم وتأهيلهم المهني، وكذلك دعم المشاريع الصغيرة المدرة لدخل والحرفية المحلية الطابع التي تفيد الفئات الضعيفة والفقيرة في المجتمع.

4- مواءمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل

قطاع التعليمي يجب ألا يكون منفصلا عن القطاع الاقتصادي، فمخرجات العملية التعليمية يجب أن تصب في مصلحة الأنشطةالاقتصادية، وهذا يوجب على الجامعات ومعاهد التعليم العالي والتعليم المهني والتقنيأن توثق

صلاتها بشركات القطاع الخاص وباتحادات العمل من خلال تقديم خدمات في مجالالأبحاث والتطوير والخدمات المختبرية لتحسين جودة الإنتاج.

5- ترشيد سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة: أماسياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة المدعومة من صندوق النقد الدولي، والتينفذتها العديد من الدول العالم الثالث للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية، فقدأدت إلى تقليص سياسة التوظيف في قطاع الحكومة، والاتجاه نحو إعادة هيكلة مؤسسات وشركات القطاع العام؛ وهو ما أدى إلى تراجع قدرة القطاع العام على استيعاب موظفينجدد في الوقت الذي بدأ فيه بالاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين، وإحالة العديدمنهم إلى التقاعد ودفعهم لتقديم استقالاتهم من الوظائف الحكومية من خلال تقديمحوافز مالية.

6- تدعيم نظام الرعاية والمساعدات الاجتماعية: يقوم نظام المساعدات الاجتماعية الذيترعاه الدولة على فلسفة تنطلق من ضرورة رعاية الأفراد، والعمل على تأهيلهم وإعادتهمعاملين منتجين يسهمون في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ويشمل ذلك رعاية الطفولةوالأمومة، وحماية القصَّر وغيرهم من العاجزين عن الرعاية بسبب المرض أو العجز أوالشيخوخة أو البطالة الإجبارية.

ب- دور الشركات والقطاع الأهلي:

1-دور القطاع الخاص: يتحددور القطاع الخاص ممثلا في الشركات والمصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والخدميةمن خلال دورها في تنشيط عمليات الإنتاج والتصدير وزيادة الاستثمارات؛ وهو ما يؤديإلى إيجاد فرص عمل جديدة بما يسهم في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع.

2-دور النقابات المهنية: تقومالنقابات المهنية كاتحادات العمال بإدوار مهمة ويتحدد دورها بشكلخاص في زيادة مشاريع التدريب والتأهيل للعمالة المحلية، ومتابعة تشغيل هذه العمالةفي المصانع والشركات التي تطلب عمالا ومهارات محددة، والمطالبة بحقوق العمال وزيادةالامتيازات التي يحصلون عليها، وضمان الحد الأدنى للأجور وزيادة شبكات الضمانالاجتماعي وزيادة تعويضات إصابات العمل.

3-دور الهيئات التطوعية والخيرية والمنظمات غير الحكومية: تقوم هذه الهيئات والمنظماتفي توفير الحماية والأمن الاقتصادي لفئات عديدة من المجتمع، فقد لعبت العديد منالمنظمات غير الحكومية، وصناديق الإقراض الصغيرة دورا في تشجيع المشاريع الفرديةالصغيرة وتقديم الحوافز للعاملين في هذا المجال، وقد أثبت الواقع نجاح هذهالمؤسسات في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجه وساهمت بفعالية في تقليل دفع الأطفاللللعمل في سن

مبكرة أو الحد من ظاهرة التسول والتشرد وغيرها من الظواهر السالبة التيأفرزتها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة والمزمنة.

4-دور التأمين التكافلي:من المداخل الأخرى لتحقيق الأمن الاقتصادي ما يعرف في المجتمعاتالصناعية بالتأمين وهو يشكل صورة لنظام الضمان الاجتماعي المعاصر، فقد كان لنمو الوعيالتأميني في الدول المتقدمة الدور الكبير في اتساع دائرة نشاط التأمين وتعددمجالاته وتنوع طرقه، وتقوم أكثر نظم التأمين على تلبية احتياجات الأفراد والمنشآتبتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم وفي دفع حركة النشاط الاقتصادي ككل بفضل الأموالالتي تضخ في سوق التأمين، لقد أصبح النشاطالتأميني ضروريا في حياتنا المعاصرة نسبة لتكاثر المخاطر المحدقة بإنسان هذا العصر.

ج- دور الأفراد:

وللأفراد أيضا دور رئيسي في توفير الأمن الاقتصادي لأنفسهم وللمجتمع، فقد مجد الإسلام قيمة العمل، وجعلها أساس التقويموضرب لنا الأنبياء وفي مقدمتهم رسولنا الكريم المثل الأعلى في مزاولة المهن الشريفةوالسعي للعمل، وإذانظرنا إلى الإسلام كدين شامل لمناحي الحياة المختلفة نجد هناك نظاما اقتصاديا فريدايجمع بين الأمن الاقتصادي والضمان الاجتماعي في سياق مؤتلف. حيث يمكن أن تتعددالوسائل لتحقيق هذا النظام وتأخذ صورا متنوعة منها على سبيل المثال الزكاة التييدفعها الأفراد والمساعدات الإنسانية (الصدقة، الميراث، عون وكفالة المحتاجينكالأيتام والأرامل والضعفاء)، إذ حث الإسلام جميع أفرادالمجتمع على التعاون والتكافل فيما بينهم، ويتم ذلك عن طريق جبري كالزكاة أو طوعي كالصدقات.

لا شك في أن توفير فرص العمل والحماية للعاملين وسيلة بالغة الأهمية للحد من الفقر والجوع، حيث إن العمل كثيراً ما يكون هو كل ما يملكه الفقراء إلا أن المشكلة الرئيسية المتعلقة بتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، هي أن كثير من الوظائف لا يكفل مستويات لائقة من الدخل وسيلة معيشية مستدامة، ورغم أن العمال الزراعيين يمثلون عصب إنتاج الأغذية لكنهم محرومون من أكثر من ناحية فهم الأكثر تعرضاً للخطر اجتماعياً واقتصادياً وأقل تنظيماً في النقابات العمالية والأقل حصولاً على المساواة بين الجنسين في فرص العمل والأجر وإمكانية الحصول على شكل فعال للضمان والحماية الاجتماعية والاقتصادية، ويعمل الكثير منهم في ظروف صحية وبيئية سيئة تفتقد إلى السلامة ويعد توفير فرص العمل اللائق أمراً بالغ الأهمية مما يمكنهم هذا العمل من إنتاج أو شراء ما يكفيهم من أغذية كافية ومغذية، بيد أن أشكال علاقات العمل المستجدة التي تقوم على العمل الزراعي غير المنتظم يمكنها أن تعوق الجهود التي تبذل للحد من الفقر والجوع عن طريق

زيادة الدخل التي يحصل عليها فقراء الريف من العمل في المزارع وخارجها وتنويع سبل المعيشة، وتشهد نظم الزراعية تغيرات جوهرية في أنحاء العالم، كذلك تشهد نظم العمل في المناطق الريفية تحولاً شاملاً من جراء توسع سلاسل القيمة المرتبطة بمشروعات التجارة والتصنيع المنتجات الزراعية والصعوبة التي تواجه صغار المزارعين الذين يعملون لحساب أنفسهم في الحصول على دخل يعيشهم العيش اللائق، إن تحقيق قدر من العدالة في توفير فرص العمل من شأنه أن يوفر فرص العمل الذي يحقق دخلاً عادلاً ويوفر الأمان في العمل والحماية الاجتماعية والاقتصادية للعمال وأسرهم، مما يوفر فرصاً أفضل لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الذاتية والمساواة في الفرص والمعاملة بين جميع وحرية الناس في التعبير عن همومهم وتنظيم أنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم والاطلاع على المزيد من المعلومات حول كيفية مساهمة العمل اللائق والمنتج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية(حسب الكريم، 2011م).

الأمن الاقتصادي في الدول النامية ذات الثروات الطبيعية:

إن تحقيق الأمن الاقتصادي في الدول النامية يختلف مع اختلاف كمية الثروات الطبيعية التي تمتلكها هذه الدول، ولقد أثرت الثروات الطبيعية بشكل سلبي على تحقيق الأمن الاقتصادي في الدول النامية وخلقت العديد من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصاد وحوله بصورة متزايدة إلى اقتصاد قائم على استيراد والخدمات مقابل انكماش لقطاعي الزراعة والصناعة. وفي ما يلي بعض مواطن الضعف التي خلفتها الثروات الطبيعية في الدول النامية منها(سيتي الزارزية، مصدر سابق):

1-**الخدمات:** يقع أنواع الخدمات المتوفرة في البلدان النامية ذات الثروات الطبيعية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل إلى التنمية والمعرفة على المستوى المحلي وتضع بذلك تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق الدولية.

2- **الصناعة:**إن معظم الدول النامية ذات الثروات الطبيعية ليست دولاً صناعية بالمعنى الحقيقي، تغيب فيها السياسات التنموية القائمة على توافر عنصر الإرادة الفاعلة والصلبة من أجل إنجاز مهمة التحرير الاقتصادي، وجعلت من هذه الدول سوقاً للسلع الاستهلاكية التي تنتجها الدول المتقدمة.

3- **البطالة:** تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم بلدان الدول النامية ذات الثروات الطبيعية، حيث يرتفع متوسط معدل البطالة في تلك الدول بشكل كبير عنها في الدول المتقدمة أو حتى النامية التي لا تملك ثروات طبيعية، كما أن معدل البطالة في شريحة المتعلمين عالية جداً وقد تصل إلى أكثر من 40%.

4- **الفقر:** أن الفقر يمكن قياسه من خلال تدني الدخل الفردي وكذلك الإنفاق على خدمات البناء والسلع، وأن هذا التدني يبدو واضحاً في الدول النامية ذات الثروات الطبيعية على الرغم من ارتفاع دخل الفرد في بعض تلك الدول ولكن معدل نمو هذا الدخل يتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار بسبب الاعتماد على أسعار الثروات الطبيعية في الأسواق الخارجية وكذلك ارتباطه مع الأزمات السياسية.

والجدير بالذكر أن من أهم وظائف الاقتصاد تتمثل في العمل على إعادة توزيع الموارد بين طبقات المجتمع حيث تكفل توزيعاً عادلاً لتلك الموارد وفي الوقت نفسه الحفاظ على طبقة وسطى واسعة داخل المجتمع تحقق الأمان الاقتصادي والسياسي للدولة وتؤسس لنظام قائم على المشاركة السياسية، ويمكن طرح السؤال هنا هل العدالة تقتضي أن يتحمل كل شخص تكلفة الخدمة المقدمة له؟ بمعنى أن يكون مقياس العدالة الفرد نفسه وبحيث تتوزع تكلفة الإنفاق الحكومي بين أفراد المجتمع كل على حسب استهلاكه منها، وفي نفس الوقت يجني الفرد من هذه الموارد ما يساوي فقط قيمة ما يقدمه هو من عمل المجتمع، إذا كان الأمر كذلك هذا سيؤدي إلى تركز الثروات في أيدي أشخاص وعائلات بعينها مما سيؤدي إلى استحالة الانتقال بين مختلف الطبقات الاجتماعية ومن ثم يؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي للطبقات ذات الدخل المنخفض، فالخلاف أعمق بالنسبة للاقتصاد الريفي وتضارب الآراء أشد فيما يتعلق بتوزيع عبء الإنفاق الحكومي بسبب انتقاء عنصر الإسهام المادي للأفراد في إنتاج هذه الموارد، فالاختلاف هنا يتعلق بماهية العدالة في توزيع هذه الموارد، ومن ثم تأسيس مفهوم إعادة التوزيع على أسس ثابتة وراسخة ولكن الشريعة الغراء كلفتها عناء البحث على أساس عادل لتوزيع هذه الموارد عندما أكدت على أن هذه الموارد يعود إلى خزانة الدولة، ومن ثم الإنفاق العام للدولة، ولكن على الرغم من ذلك فإن مشكلة العدالة في التوزيع تظهر مرة أخرى عندما يتم إنفاق هذه الموارد في أوجه الإنفاق العام المعروف كالأجور ومشاريع البنية التحية حيث يذهب جزء كبير من هذه الموارد إلى أيدي الطبقة المالكة لعناصر الإنتاج مما يؤدي إلى عدم التوازن في توزيع الإنتاج والتي يؤدي بدور إلى انعدم الأمن الاقتصادي لبعض شرائح المجتمع(حسب الكريم، مصدر سابق).

أثر الأمن الاقتصادي في دعم الاستقرار الاجتماعي والرفاه الشخصي:

لا شك أن الأمن الاقتصادي للشعوب يعزز الرفاه الشخصي، والسعادة والقدرة على التحمل، كما أنه يعزز في وقت نفسه النمو والتنمية، أجرى مسح لأكثر من 85% من سكان العالم لمعرفة مستويات المعيشة والسكن والعمل وشمل حوالي 48 ألف عامل وأكثر من 10 آلاف مكان عمل في 15 دولة من مختلف أرجاء العالم، وتم إجراء حوارات فردية معهم حول عملهم، وحول انعدام الأمن الذي يواجهونه وتوجهاتهم حيال انعدام العدالة والأمور الأخرى المرتبطة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، وأكدت النتائج بأن الأمن الاقتصادي الذي تصاحبه الديمقراطية والإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي لا يفيد فقط النمو، بل بإمكانه أن يدعم

الاستقرار الاجتماعي، وذكرت نتائج المسح بان ما يقارب 8% فقط من السكان، أي أقل من واحد لكل عشرة أشخاص يعيشون في دول توفر أمناً اقتصادياً ملائماً، وبحسب التقرير فإن الأمن الاقتصادي لا يزال بعيد المنال للغالبية العظمى من عمال العالم، فحوالي ثلاثة أرباع من هؤلاء العمال يعيشون في ظروف من انعدام الأمن الاقتصادي في ما سميه بالعالم مليء بالقلق والغضب، وكما أوضح التقرير أن الناس في الدول التي توفر السعادة حسب معايير المسوح الوطنية الذي أجريت حول معدلات الرضا عن الحياة والسعادة، بين أن العامل الأكثر أهمية حول معدل السعادة على مستوى الوطني لا يرتبط بمستوى الدخل فحسب، وإن كان هناك ارتباط إيجابي، لأن تأثير الدخل الأعلى يبدو محدوداً مقارنة بدخول الدول الغنية التي تزداد ثراءً ولكنها تسجل معدلات السعادة متدنية، وهكذا فإن العامل الأهم هو وجود دخول آمنة،يقاس بحماية الدخل والدرجات المدنية للتفاوت في الدخول، بالإضافة إلى أن درجة عالية من الأمن في المهارات التيتقاس بالمؤشرات تتداخل بين التعليم والتدريب لها في الواقع علاقة عكسية بالرفاهية عندما تكون الوظائف غير متطابقة مع احتياجات وتطلعات الإنسان، ولاسيما عندما يكون الشخص أكثر تعليماً وصاحب قدرات ينتج ما يسمى بالإحباط، وفي الختام أوصى التقرير من خلال النتائج بأنه على الدول أن تؤجل فتح أسواقها المالية حتى يكون لديها القدرات المؤسسية التي تستطيع أن تواجه بها التقلبات في الثقة وتأثيرات التطورات الاقتصادية الخارجية(القليطي، مصدر سابق).

والجدير بالملاحظة أن الديمقراطية السياسية والتوجه نحو الحريات العامة يزيد بشكل ملحوظ من الأمن الاقتصادي، كما أن الإنفاق الحكومي على سياسات الضمان الاجتماعي له أثر إيجابي، إلا أن هناك تأثيراً ضعيفاً للنمو الاقتصادي بالنسبة للأمن عندما يقاس على المدى البعيد، لأن النمو السريع لا يعني بالضرورة خلق أمن اقتصادي أفضل، رغم أنه بإمكانه أن يخلق مثل هذا الأمن إذا كان مصحوباً بالسياسات الاجتماعية الملائمة.

المبحث الثالث: إستراتيجية الأمن الاقتصادي

سوف تعالج الإستراتيجية قضية الأمن الاقتصادي والغذائي في كل جوانبهما وما ينبغي أن يكون الوضع الاقتصادي مستقبلاً في ضوء محدودية الموارد والاحتياجات السكانية المتعددة والمتنوعة والمتجددة والمتغيرة وخاصة توجهات الزراعة وتطورات السوق العالمي التي ينبغي تحقيقها والاستفادة منها ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاعتماد على التجارة الدولية ودور الحكومة والإجراءات الواجب اتخاذها في ما يتعلق بتحسينها أو صيانتها وتنميتها مع الأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات في ضوء الاحتياجات والإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

توفير الحاجات الأساسية والدخل:

كثيراً ما يثار تساؤل مهم في مجال توفير الحاجات الأساسية عن ما إذا كان هنالك تعارض بين توفير هذه الحاجات والنمو الاقتصادي؟ فإجابة عن ذلك التساؤل لدراسات تجريبية مكثفة فالنتائج التطبيقية المتوفرة متضاربة، فبعض الدول مثل:(بورما، كوريا الشمالية، سيريلانكا، تنزانيا) ربما تكون قد فعلت ذلك على حساب معدلات النمو الاقتصادي، بينما نجح البعض الآخر في توفير هذه الحاجات وحقق معدلات عالية للنمو في نفس الوقت مثل: (تايوان، كوريا الجنوبية وسنغافورة)، ويعكس هذا التباين والاختلاف بين أنصار إستراتيجية توفير الحاجات الأساسية ومنتقديها، حيث يرى أنصارها أن الأفضل هو الهجوم المباشر على الفقر عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفقراء بدلاً من انتظار توفير ذلك عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه بدلاً من أن يكون النمو سبباً لتوفير الحاجات الأساسية في المدى الطويل يكون النمو الاقتصادي نتيجة أو تابعاً، أي يتحقق النمو الاقتصادي بعد القضاء على الفقر بتوفير الحاجات الأساسية، ويرى المعارضون لهذا الاتجاه أنه يوجد تضارب بين توفير الحاجات الأساسية من ناحية والدخل والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى، لأن توفير الحاجات الأساسية يستلزم توجيه الاستثمارات نحو هذه الحاجات مما ينتج عنه حرمان القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من الكثير من الموارد الاستثمارية، فالحجة ضد توفرها هي أنها ربما تزيد من الاستهلاك، ربما قد تكون على حساب الاستثمار ومن ثم الدخل والنمو، ويضيف المعارضون لذلك الاتجاه أن من المشكلات التي تجابه توفير الحاجات الأساسية ما تتطلبه من مصروفات تشغيل مرتفعة، فالبلاد غالباً ما تعاني من عجز في ميزانيتها مما يمثل عبئاً إضافياً يؤدي إلى فشل تلك السياسات، وفي خضم هذا

الجدال يجب النظر إلى تحقيق الحاجات الأساسية على أنه الهدف الإستراتيجي للتنمية والذي سيترتب عليه زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، كما ذكر أن الصحة والتعليم هما من أهم محددات إنتاجية العمل ومن ثم الدخل وفي هذا الإطار يقول محبوب الحق"علمونا أن نعتني بإنتاجنا القومي الإجمالي، إذ إن ذلك كفيل بالعناية بالفقر فدعونا نقلب ذلك ونعتني بالفقر أولاً، إذ أن الناتج القومي الإجمالي باستطاعته أن يعتني بنفسه، وذلك لأنه مجرد مجموع مريح، وليس حافزاً للجهود البشرية"(عبدالرحمن، 2016م).

وتعد مشاريع مكافحة الفقر عاملاً رئيسياً في تحقيق الأمن الاقتصادي، لأن الوصول للأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا بالقضاء على الفقر، ومن ثم الوصول إلى حالة الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. ولعل أهم السبل الموصلة للقضاء على الفقر هي الكفاية في استغلال وتخصيص الموارد المتاحة، والعدالة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع بما يضمن أن يحصل كل فرد على كفايته ليعيش حياة كريمة، فالإنصاف يعزز قوة النمو من اجل تخفيض أعداد الفقراء، فالعدالة لابد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء في أي سكان من العالم النامي، فالاقتصاد ينمو ويتطور عند ما يكون لدى السكان النسبة الكبرى من الأدوات اللازمة للمشاركة في المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي.

إذً ما هي حاجات الإنسان الأساسية؟:

إن فكرة الرغبات والتي تشكل ما يعرف بالدوافع أو الحوافز إنما تولدت أصلاً في دراسات علم النفس في دراساته للميول الفردية والجماعية والتي عادة ما تتم ترجمتها إلى سلوك فردي وجماعي، ومن أهم الكتابات التي تمت في مجال دراسات وبحوث نظريات الحاجة خلال نصف الثاني من القرن العشرين ما كتبه أبراهام ماسلو في أشهر مؤلفاته تحت عنوان: التحفيز والشخصية، ويرى ماسلو أن حاجات الإنسان لا نهائية إذ لا يتم إشباع حاجة إنسانية حتى تأخذ حاجة أخرى مكانها وأهم افتراضات ما سلو:

1-البشر كائنات حيوانية لا يمكن إشباع حاجاتهم على إطلاق.

2-حالة عدم الاكتفاء هي التي تحفز الفعل البشري.

3-الحاجات تترتب على شكل هرمي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية أي الأساسية تليها حاجات الأمان ثم القبول الاجتماعي ثم الاحترام والتقدير وأخيراً تحقيق الذات، أما بخصوص هرمية الحاجات عند ما سلو فهي تتشابه إلى حد بعيد مع تقسيمات بعض الفقهاء المسلمين للحاجات(الرواس، 2013م). إن تقسيم الإمام الشاطبي

للمصالح يجعلها في شكل هرمي من ثلاث مستويات للإشباع وهي بالترتيب من أسفل الهرم صعوداً إلى الأعلى، تتحدد مستوياتها عنده كما يلي(المصدر نفسه):

أ–الضروريات: هي ما لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، وتكون الأمة كلها(الجماعة) في حاجة وضرورة لاكتسابها بحيث إذا فقدت (لم تشبع) لم تجر مصالح الدنيا على توازن مستدام، وقائمة الضروريات كما هو معلوم إنما تشمل كافة السلع والخدمات والأشياء والتصرفات التي لا بد منها للمحافظة: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، حفظ المال، والإمام أبو إسحاق الشاطبي يعتبر أن هذه المصالح الخمس لازمة لحفظ الفرد والجماعة ولو انعدمت جرت مصالح الدنيا على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم.

فهذه الضروريات هي الحاجات التي تتوقف عليها حياة الإنسان، وقيام المجتمع واستقراره، بحيث إذ فاتت اختل نظام الحياة، وساد الناس هرج ومرج، وعمت أمورهم الفوضى والاضطراب، ولحقهم الشقاء في الدنيا والعذاب في الآخرة.

ب– الحاجيات: وهي وفق هرمية الإمام الشاطبي تمثل المستوى الثاني من مستويات إشباع الحاجات وهي تشكل حاجة الناس من ناحية توسعة الحال ورفع المضايقة التي تقود إلى الحرج والتعب دون حدوث اختلال جوهري في نظام حياتهم ومعاشهم كما في حالة مستوى الضروريات(المستوى الأول)، فإذا لم تراع الحاجيات دخل مجموع الأفراد في الضيق والمشقة، ومن ثم فهي في مجموعها إنما تعود إلى تيسير وتسهيل التعامل بين أفراد المجتمع وأن ترخص لهم بأحكام تخفف من مشقاتهم وترفع مظاهر وعوارض الحرج التي يمكن أن تقوم عليهم، ويبدو أن اغلب قسم المباح في المعاملات إنما يرجع إلى مستوى الحاجيات، وهذا المستوى من الإشباع عادةً ما يتعلق بالتمتع بالطيبات من مأكل وملبس وغيره.

ج– التحسينات: هي كل ما يعمل أن تسير الحياة بالنسبة للأفراد على أحسن حالاتها حيث يكمل بها نظام الحياة والمعاش، إن هذه التحسينات راجعه إلى محاسن زائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية، إذ ليس فقدانها مخلاً بأمر ضروري ولا حاجي، وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين.

توفير الغذاء:

تأتي مشكلة توفير الغذاء في مقدمة المشاكل التي تواجه العالم في وقتنا الحاضر فأصبحت مصدر قلق وخوف لمختلف الأوساط السياسية والاقتصادية، وفي ما يسعى العالم جاهداً إلى التعافي من تأثير أزمة أسعار

الأغذية في العالم وانهيار المالي والركود الاقتصادي، يواجه مئات الملايين من البشر مزيداً من عدم اليقين وجوعاً حقيقاً(عبدالحفيظ، 2013م). فالأمر جد خطير وناقوس الخطر يدق محذراً من المخاطر الكثيرة والكبيرة القاتلة، فتوفير الغذاء هو ما يعرف بقدرة دولة ما على توفير الحاجات الأساسية من الغذاء والماوى والماء لأبنائها، وفي كافة الظروف العادية وغير العادية كالحروب والجفاف والحصار. وعن التنبؤات بأزمة العالمية للغذاء قد كذبت، والله سبحانه وتعالى قد بين في كتابه العزيز أنه قدر في هذه الحياة أقواتها قال تعالى(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) فصلت : 10، فأقوات العباد مقدرة، وهي مبثوثة في كل الأرض وقد اختص الخالق عز وجل كل جزء منها ثروة تكفي ساكنيها وتسد احتياجاتهم، ولكن الذي يحدث هو أن بعض البشر يجور على البعض ويبادئه بالعدوان، وان الطغيان والتجاوز الحد تشيع بين الناس فيظهر بذلك المتخمون والجائعون ، فالغذاء موجود هو بحاجة إلى الإنتاج وإلى التوزيع العادل والقول إن زيادة عدد الناس، وقلة الماء، والأرض الزراعية سبب في موت الناس جوعاً لا أساس له من الصحة، فقد تحدث المجاعة في أماكن قليلة السكان ولا تحدث في مناطق كثيرة السكان، فالصين لا تعاني مشكلة في الغذاء فيها أكثر من مليار نسمة، بينما دول أفريقية تعيش على الأنهار وهي قليلة العدد ومع ذلك أبناؤها يعيشون مجاعة دائمة. فسكان الأرض قد بدؤوا بمواجهة تحدي جديد والمقدر أن ينجح الإنسان المعاصر في هذا الامتحان كما نجح فيه سابقه، ولنستمع إلى شهادة عالم كبير هو (نورمان بولو) الذي نال جائزة نوبل لجهوده في دراسة مسألة نقص الغذاء العالمي لقد أعلن هذا العالم: أن العالم ينتج ما يكفي لإطعام شعوبه بشكل جيد، لكن المشكلة تكمن في توزيع العادل للإنتاج الغذائي..)(الصوري، 2010م). وعليه فأن توفير الغذاء مسؤولية عظيمة ، والإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، ومن رعايته توفير الأقوات للناس حتى لا يجوعوا أولاً، وحتى تبقى الأسواق عامرة بالمواد الغذائية فتستقر الأسعار، ويقطع دابر المحتكرين.

التوزيع غير العادل للثروات:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" هكذا وصف الرئيس الجنوب الإفريقي "مبيكي"(2004م) في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ، ولعل مشهد الأمريكيين والأوربيين وهم يقذفون بأطنان الزبد إلى البحر للمحافظة على أسعارها، كما يفعلون في أكثر من موسم وفي أكثر منتج غذائي وزراعي، مقارنة بشهد الطفل المنتفخ البطن من أمراض الجوع في أفريقيا، ما يلخص القضية كلها وتتأمل من أجل المزيد

من التأكد بأن هناك أختلالاً مريعاً في التوزيع الثروة وفي التقنية إلى رقم 50مليار دولار الذي تنفقه الولايات المتحدة وحدها على أدوية إنقاص الوزن وتقنيات إذابة الشحوم وغيرها ، فهذه الخمسون مليار كاف لتوفير جررات والمخصبات لكل قارة أفريقيا الجائعة التي لا تنقصها الأرض، ولذلك فمقولة الأرض التي تعجز عن إطعام بساكنيها خرافة ووهم كبير فالأرض لم ولن تبخل على ساكنيها بالغذاء الوفير(المصدر نفسه)، بالإضافة إلى ذلك تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وتوضح الدراسات إنهم لو ساهموا بـــ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل أطفال في العالم النامي، بينما يموت 35 آلف طفل يومياً بسبب الجوع والمرض(زيدون، Aljazeera.net). ولقد أجرى علماء مخلصون للجنس البشري والحياة أبحاثاً كثيرة وهامة حول قدرة الأرض على تلبية حاجات الناس الغذائية في ضوء معدلات المستمرة للتزايد السكاني وكانت النتائج مبهرة، شيء لا يتصوره عقل وفي ما يلي بعض نتائجها:-

-تبلغ مساحة الأراضي اليابسة في العالم 13.2 بليون هكتار نصفها غير قابل للزراعة، وأكثر من ربعها 25.7% مراع، وأقل من ربعها الباقي 24.3% أراضي القابلة للزراعة، غير أن مساحة الأراضي فعلاً أقل من نصف الأراضي القابلة لزراعة 43.5%، ومازال قسم الأكبر ينتظر المبادرات الإنسانية لاستزراعه واستغلاله، وعلى سبيل المثال فأفريقيا التي تعاني من المجاعات المستمرة لم ستغل من أراضيها سوى 16%، وما تزال 84% من الأراضي تمثل احتياطياً هائلاً لأفريقيا والعالم.

- يحتاج سكان العالم إلى نحو 200 مليون طن من البروتين سنوياً حسب تقديرات العلماء ، وفي حين يبلغ العجز العالمي 22 مليون طن سنوياً، فإن العلماء يؤكدون أن في العالم ما يفوق احتياجاته السنوية بكثير، وهو متوفر في الطبيعية على هيئة مراع ومصادر الإنتاج أخرى، ويشيرون إلى وجود كميات ضخمة من البروتين الصالح لغذاء الإنسان، ولكن الدول التي تملكه تستخدمه في تغذية الماشية والحيوانات الأليفة وترفض طرحه في الأسواق من أجل البشر، وفي ما يرى آخرون أن كوكب الأرض يستطيع إطعام 47 مليار نسمة بالمستويات الممتازة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية،57مليار نسمة بمستويات التغذية في اليابان وذهب آخرون أن الأرض الزراعية لو أحسنت استغلالها لأطعمت عشرة أضعاف عدد السكان العالم حالياً 6مليار نسمة وبمستوى استهلاكي مرتفع وذهب آخرون مدى أبعد من كل ما سبق، حين قدروا أن الكوكب الأرض يستوعب ويطعم 132000 مليار نسمة وهو رقم كبير أشبه بالخيال، وذلك أن الإنسان لم يكتشف ولم

يستثمر من طاقة الكون والطبيعة اللذين يعيش في كنفها سوى 1% حتى الآن رغم ثورات العلوم والتكنولوجيا وقفزاتها الكبرى منذ القرن العشرين حتى الآن(الصوري، مصدر سابق)

إنها إذن مسألة عجز الإنسان ومسؤوليته لا فقر الطبيعة وشحها، فالعلم يبرهن يومياً أن الكون لا محدد، وموارد لا نهائية، وأن الفكر والعقل والعلوم والجهد والخيال التي يحوزها الإنسان تمكنه من فتح آفاق وراء آفاق أمامه، لا لسد حاجاته فحسب، بل للارتقاء بها وتوسيعها وتطويرها

عوامل التي تؤدي إلى نقص الغذاء(المجاعة):

هنالك عاملين رئيسيين هما:(طبيعي وبشري)

1-عامل الطبيعي: يعني أن المجاعة ظاهرة طبيعية خارجة عن إرادة البشر، تحدث بسبب عوامل بيئية: كالقحط(الجفاف) أو انحباس(عدم نزول الأمطار) أو بسبب مخاطر بيئية طبيعية كآفات الغلال كالجراد، والتي تؤدي بدورها إلى عواقب السالبة على الإنتاج الغذائي، أهمها نقص المحاصيل وحدوث فجوة غذائية بين العرض والطلب، ومن ثم قلة أو عدم توافر الغذاء المتاح لاستهلاك الفرد أي جملة الإنتاج الغذائي مقسوماً على جملة السكان ببلد معين، ويحدث الجوع والذي يشتد إلى حد المجاعة عندما يموت الناس جوعاً بأعداد كبيرة(ارتفاع حاد في معدل الوفيات).

2- العامل البشري: يعني أن المجاعة ظاهرة بشرية، أي أنها تنشأ من عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة من صنع البشر: كالفساد وسوء السياسة العامة والتضخم، ونحو ذلك من متلازمة الظلم والإفقار الاقتصادي، كمنتج للفقر والجوع حتماً، وما يلزمه ويعنيه ذلك من قصور أو فشل قدرة الإنسان على تحصيل الغذاء الضروري للبقاء، عن طريق سبل كسب الإنتاج الأصلية المتاحة له، سواءً بالإنتاج الزراعي والحيواني المباشر لفقد قدرته البدنية على العمل بسبب المرض والوباء أو ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي أو بانتزاع أرضه الزراعية أو غلاء إيجارها بالنسبة لفقراء المزارعين مثلاً، أو بالتجارة يعني بالشراء والبيع في السوق بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية، انخفاض قيمة العملة، انخفاض القوة الشرائية للفقراء، انخفاض الأجور، البطالة ونحو ذلك(محمود، 2009م).

ولتحقيق الأمن الاقتصادي يقتضي الآتي(حسب الكريم، مصد سابق):-

-توفير الحاجات الأساسية عن طريق الإنتاج المحليأوالاستيراد أو الأثنين معاً.

- استغلال الأرض الزراعية استغلالاً تستخدم كافة الأساليب والوسائل العلمية الحديثة.
- التوسع في جانب إنتاج الأرض أفقيا وراسياً
- محاربة الجفاف والتصحر.
- إنشاء مراكز الأبحاث لتحسين البذور والأدوية.
- الاهتمام بالتصنيع الزراعي والحيواني.
- تأمين التسويق الزراعي والحيواني داخلياً وخارجيا وتمكين صغار المنتجين.

ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الآتي(آدم،مصدر سابق):-

1- تصور مستقبلي للموارد الطبيعية والموارد بوجه عام واحتمالات الزيادة أو النقصان والحاجة إلي التحسين والصيانة مستقبلاً.

2- تصور مستقبلي لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة في ضوء الزيادة السكانية والتحول من الريف إلي الحضر وتغير مستويات الدخول.

3- تصور مستقبلي لاحتمالات الإنتاج الكلي من السلع الغذائية المختلفة، وتكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية.

4- تصور مستقبلي للتقدم التكنولوجي وإمكانية استثماره وتطورات السوق العالمي وإمكانية الاعتماد عليه.

5- تصور مستقبلي لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان في المستقبل اعتماداً على الزراعة الوطنية وإمكانية التصدير أو الاستيراد أو الأثنين معاً وإمكانيات الارتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتي.

الاكتفاء الذاتي:

يعد تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلباً جوهرياً وملحاً في العديد من البلدان العالم، وتكمن أهميته في توفير الأمن الغذائي للسكان وتحصينهم من الأزمات والمجاعات التي تحدث أحياناً بسبب نقص الإمداد في السوق العالمي، أو غلاء الأسعار، كما يعد الاكتفاء الذاتي سبيلاً إلى الاعتماد على النفس وتطوير الإمكانات الذاتية والتقليل من الاعتماد على الخارج، وذلك مما يدعم استقلالية القرار السياسي والسيادي الوطني أمام الدول الأجنبية، ويحد من التأثيرات وبعض السلوكيات التي تمارسها الدول المصدرة لبعض الأغذية الإستراتيجية كالقمح في إطار التفاوضي حول مصالحها أو مصالح حلفائها، وتشير تقارير الدولية العالمية في مجال الغذاء والزراعة إلى أن

عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعانون من نقص التغذية أو سوئها يصل إلى زهاء 795 مليون شخص في العالم، وهذا يعني أن واحداً من بين كل ستة أشخاص تقريباً لا يحصل على ما يكفي من الغذاء للتمتع بصحة جيدة وحياة نشطة، الجوع وسوء التغذية هما في الواقع الأمر الخطر الأول الذي يهدد صحة الإنسان في جميع أنحاء العالم وهو أشد خطراً من أمراض الايدز والملاريا والسل مجتمعة(ar.wfp.org)، وهذا ما زاد من تخوف واهتمام الدول النامية يضعه للاكتفاء الذاتي تساؤلين: السؤال الأول: حول طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف وهذا يجب ربطه بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، والمستوى الغذائي سواءً كان أدنى أو أعلى مثل (الهند)، ولكن الغذاء من الناحية النوعية التغذوية تتميز بمستويات متدنية جداً متوسط أغذية الطاقة 200 سعر حراري وتطبق هذا على البلدان المتقدمة مرتفعة الدخل، ومن خلال تطبيق والاكتفاء الذاتي يجب مراعاة تكلفة إنتاج أي سلعة وبالتالي لا يمكن مقاطعة العالم الخارجي تجارياً، لأن الاكتفاء الذاتي يصعب تحقيقه حتى على أغنى الدول، ولكن يمكن ذلك في حالة الدخول في تكتلات اقتصادية يهدف تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها والابتعاد عن الضغوط الخارجية. السؤال الثاني: حول إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي عملياً فهو يرتبط بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات الإنتاج المطلوبة والاستهلاك وإمكانية السيطرة عليها، ويمكن تحقيق الاكتفاء في بعض المنتجات، ولكن بثمن اقتصادي واجتماعي كبير وبظروف خاص، ولتبني خطة للاكتفاء الذاتي يجب مراعاة ما يلي(عبدالحفيظ، مصدر سابق):

1-محدودية الموارد الزراعية في أي قطر تبقى نسبية فضلاً عن الظروف الداخلية.

2-الانفتاح التجاري العالمي التي تعتمد على المنافسة والتبادل التجاري بين الدول وخاصة تطبيق قانون النسبية.

3-التقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية

4-ارتفاع مستويات المعيشة وما يترتب عنه من تنوع في طلبات السكان للغذاء.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن الاكتفاء الذاتي ليس من مصلحة معظم الأقطار ولكن الأهمية الأساسية في الاكتفاء الذاتي كانت في السلعة الغذائية الأساسية لأن لاستيرادها مخاطر كبيرة على سياسة أي قطر، ويعمل الدول على تجنبها.

إجراءات واجب اتخاذها(آدم،مصدر سابق):

1. الحد من النمو السكاني.
2. العمل على زيادة النمو الاقتصادي.
3. الحد من زيادة العمال بدون فرص العمل.
4. الوقاية المبكرة من الأخطار والتهديدات المحتملة.
5. تطوير كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والحد من إهدارها.
6. تحسين وزيادة مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية حياةالناس.
7. إيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاجتماعي والتكافلالاجتماعي
8. تقليل التفاوت في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
9. توفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول إلى الوظائفوالدخول..
10. تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر حتى تستطيعهذه القوة مواكبة أي تطور في اقتصاد الدولة.

الفصل الثالث: التنمية المتكاملة

المبحث الأول: التنمية، مفهومها، تعريفها وأنوعها

لا شك أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين ضعف التنمية والنزاعات، فالتنمية كما يقول دودلي سيرز هي مصطلح معياري تهدف إلى تنمية قدرات الإنسان بتوفير الحاجات الأساسية مثل: الطعام والمسكن والملبس، وبغياب هذه الضرورات الحياتية يفقد الإنسان القدرة على النمو البيولوجي والنفسي، وهي وفق هذا المفهوم يعني القضاء على الفقر والبطالة وعدم المساواة، لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغيرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية والهيئات القومية والأساليب الحياتية الشائعة، معتمداً على استخدام الأساليب العلمية الحديثة في المجالات التكنولوجية والإدارية، بهدف دفع عملية النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة وأخيراً اجتثاث الفقر وإبادته،وعليه لما كانت التنمية تعالج هذه الأسباب، فإنها تشكل صمام الأمان لعملية بناء السلام، بتسليط الضوء على قضايا حيوية التي ترتبط بمستقبل الإنسان وأمنه وازدهاره، والتي تشمل دراسة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والأمنية وانعكاساتها على مشروع بناء السلام وإصلاح النزاع الذي يشمل على اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وإرساء الأساس للسلام الدائم.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـــ(عملية التنمية)، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينيات من القرن الماضي في آسيا وأفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل: التخطيط والإنتاج والتقدم، وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسية منذ سيتينيات القرن العشرين(عارف، د، ت)، لاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك

التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية والأمنية، فأخذ الاقتصاديون البعد الاقتصادي وتناول السياسيون الجانب السياسي، كما ركز علماء الاجتماع على الجانب الاجتماعي، ويرجع الاختلاف أيضاً إلى كثرة المصطلحات التي استخدمت لوصف وتفسير وتحليل التنمية، عموماً التنمية مهما كان تعريفه فهي في نهاية المطاف العلاج الناجع لظاهرة التخلف التنموي، ولكي يكون فعالاً يجب ان نراعي فيه الآتي(سليمان، 2011م):-

1.لابد أن يكون توقيته التوقيت الصحيح، أي لا بد لبلدان العالم الثالث خاصة تلك التي كانت مستعمرة، أن تبدأ عملية التنمية منذ أول يوم نالت استغلالها، وفقاً لهذا المعيار كان يجب أن تبدأ عملية التنمية في السودان منذ أول يوم نالت استغلالها من المستعمر البريطاني عام 1956م.

2- ولكي يكون التنمية فعالاً يجب أن يكون الجرعة التنمية مناسبة(من حيث الحجم والنوع)، لقد ظهرت قضية التنمية باعتبارها وسيلة وأداة بواسطتها يمكن للدول النامية كسر طوق حلقات الفقر والتخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصوله عدد كبير من البلدان المتخلفة على استغلالها.

وفي أحدث تعريف للتنمية يقول البروفسير الأمارتيا صن العالم الأمريكي الجنسية الهندي الأصل والحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1998م في كتابه التنمية حرية(2004) فيقول إن التنمية هي تحرير الإنسان من شرك الجهل والمرض وزيادة نطاق الخيار الإنساني وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئة وبناء قدراته لبناء حضارة ومستقبله من واقع الشعور بالمسئولية الايجابية الحرة، ومن هذا المنظور تتطلب التنمية على القضاء على أهم عوامل عدم الحرية: كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر عدم الأمن(عبدالله، مصدر سابق).

إن التعريف الذي تبناه صن يقول" إن للبشر لمجرد كمونهم بشر، حقاً أصيلاً في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، وبهذا فإن عملية التنمية هي الحرية، العدالة، الكرامة، الإنسانية والرفاه الإنساني. إذً تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية في تحقيق التنمية المرغوبة، وتأتي الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين: الأول يعني بتقييم أداء السجل التنموي بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيده وتوسعيها، والمصدر الثاني: يعني بكفاءة الأداة التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرزها في

مجال التنمية لا بد وأن يكون قد ارتكز على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في احراز التقدم المعني كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنمية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر(المصدر نفسه).

تكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات ترتبط ببعضها البعض وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إطراد الأنواع الأخرى من الحرية: حريات السياسية بمعناه العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، التي تتعلق بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية، وتشمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناه الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية والتسهيلات الاقتصاد: تتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل، وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح من هذه الموارد لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق، وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية وزيادة ثروات الأمم، لتنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل لاستحقاق الأفراد والأسر، من جانب آخر، فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة بين الأفراد والأسر ترتب عليها فروقات ذات مغذية من الحريات التي تتمتع الأفراد. أما الفرص الاجتماعية: تتعلق بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة، وتستمد مثل هذه الخدمات أهميتها ليس فقط من أهميتها للحياة الخاصة للأفراد وإنما أيضاً لتأثيرها على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية.ضمانات الشفافية: تتعلق بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الافصاح والسلاسة، وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحا في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية، والتعامل بنوايا مبطنة غير المعلنة. (سليمان، مصدر سابق).

خصائص التنمية(عارف، مصدر سابق):

1-التنمية عملية باعتبار أن الوضعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة من التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لم تأتي بمحض الصدفة، بل تطلب ذلك المرور بمجموعة مراحل وتراكم التجاري والأفكار التنموية وهي الشيء الذي يعني: ان التنمية هنا هي عملية تتطلب الوصول إليها قطع مراحل مختلفة وسنوات طويلة.

2- التنمية بوصفها أداة وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليس هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا المفهوم الإرادة بالنسبة للمجتمع.

3- التنمية عملية مخططة، لأن تحقيق التنمية لا يمكن أن تأتي بشكل عشوائي أو تلقائي، لذا فلا بد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.

4- التنمية عملية مجتمعيةلابد من مشاركة المواطنين في كافة مراحله تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعةً ورصداً ومراقباً(ديمقراطية التنمية)

5- إيجاد تحولات هيكلية وهذا يشمل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، وهذا التحولات بالضرورة هي تحولات في إطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إذً التنمية تعني الزيادة والنمو في مجال الإنشاءات الصناعية والعمرانية والاقتصادية والسياسية والزراعية، فالتنمية تعني مصنع تقام وإنسان يعلم وطرقات تعبد وعمائر تبنى ومالاً يستثمر وقنوات تشق وأرضاً تصلح ونباتاً يزرع ويحصد وحيواناً يرعى ويراعي فتتوالد ....الخ)، كما تعني هياكل وإدارات تتشكل وتدريباً علمياً وفنياً وبحثاً علمياً(علي، 2011م).

الأهداف الجوهرية للتنمية(عبدالرحيم، 2015م):

1-زيادة إتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل: الغذاء والصحة والحماية.

2- رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الانسانية التي لا تودي فقط إلى لتحسين الرفاهية المادية، بل إنها سوف تولد أيضاً عزة النفس على المستوى الفردي والقومي.

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تغلبهم من العبودية والاعتمادية والتبعية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوة الجهل والمأساة الإنسانية.

القيم الجوهرية للتنمية(لام، 2016م):

1-القدرة على العيش: يعني ذلك أن تكون المجتمعات والأفراد قادرة على سد الحاجات الأساسية التي بدونها تصبح الحياة مستحيلة منها: الغذاء، المسكن، الحماية وحال غياب تلك الحاجات تكون الدول في حالة التخلف الحضاري المطلق، فإن الأوضاع الاقتصادية السائدة الآن وعدم توفر سبل العيش الكريمة والحماية من قبل

بعض الدول النامية تدل على أن إنسان تلك الدول في حالة التخلف الحضاري نتيجة لبروز المأساة الناجمة عن غياب الاستراتيجية التنموية متمثلة في نقص الغذاء والمسكن والصحة والمجاعة.

عليه الآن يمكن القول إن الدول النامية التي تفتقر للتنمية بحاجة إلى وضع الأهداف الطموحة التي تؤدي إلى تحسين حياة الملايين من البشر.

2- تقدير الذات واحترامها: هو المكون الثاني لحياة أفضل وهي الأساس بالأهلية واحترام الذات والشعور بأنك لست أداة يستخدمك الأخرون من أجل مصالحهم، لذا تسعى الدول النامية لتحقق التنمية من أجل عزة النفس كوسيلة مهمة للتنمية لا غنى عنها وإن لم تسع تلك الدول لتحقيق ذلك فسيظلوا عديمة العزة والكرامة.

3- الحرية من الاستعباد: أن يكون لكل شخص الحق في الاختيار وهي القيمة الشاملة للتنمية لأن ذلك يعطيهم أيضاً الحرية في اختيار راحة أكبر بأن يعيشوا حياة أفضل، هذه القيم الجوهرية التي أوردناها سابقاً قد أمنت المجتمعات على أنها وسائل الحصول على الحياة الأفضل ولا بد من توفرها في أي مجتمع مراعي لحقوق الإنسان؛ لأن الإنسان هو محور التنمية وغايتهاومن أجلها تتم عملية التنمية، ولذلك أصبح الحديث عن التنمية هم أساسي ومحور اهتمام من قبل الأمم المتحدة، فإن تحقيق أهداف التنمية يشكل موضوعاً يعكس لنا بأننا مواطنون جمعياً لنا الحق في الحياة الأفضل، لذا فإن تحقيق التنمية لأي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يتوفر فيها على الأقل واحد من الأهداف الجوهرية المنشودة والمذكورة آنفاً. ولو أمعنا النظر إلى الأهداف التنموية السابقة نجدها في غاية الأهمية ولكن عدم العمل الجاد والسعي إلى تحقيقها هي المشكلة التي تتوالد عنها المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية بشأن التنمية،ويرجع السبب إلى غياب استراتيجية تنموية واضحة لنهوض بالعملية التنموية، لذلك اعتقد أن مشكلة غياب التنمية ستكون دائمة لتلك الدول ما لم تعط لنفسها سانحة لوضع استراتيجية، تعطي للإنسان أهمية بالغة في حياة اليومية.

أنواع التنمية:

أولاً: التنمية الاقتصادية(حشد الموارد وتوظيفها وتخصيصها):

في مصطلحات الاقتصاد، تعني التنمية الاقتصادية، تقليدياً، قدرة الاقتصاد القومي في خلق زيادة سنوية متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بنسب لا تقل عن 5-7% . مقياس آخر للتنمية الاقتصادية يتمثل في استعمال نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي، هذا المقياس الأخير يأخذ في الاعتبار قدرة المجتمع المعين في زيادة إنتاجية بنسب أسرع من نسب النمو السكاني، إن مستويات ونسب النمو في النصيب الحقيقي للفرد من

الناتج القومي الإجمالي(النموالمالي للإنتاج القومي الإجمالي ناقصاً درجة التضخم) عادة ما يتم استعمالها لقياس الرفاه الاقتصادي للمجتمع؛ بمعنى كم من السلع والخدمات الحقيقية المتاحة للإستهلاك والاستثمار للمواطن في ذلك المجتمع(الدشوني، 2005م).

مفهومها: هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها، مثل الانتقال من الاقتصادية الزراعية إلى الصناعية، المعتمدة على التكنولوجيا، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصادي، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطوراً، مما تؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف أيضاً بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدراتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة.

علم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة لنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة مثل: التعليم والصحة وبيئة العمل والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع ظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد، سواءً كلي أو الجزئي(www.mawdoo3.com).

تعريف التنمية الاقتصادية: هي عبارة عن عملية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، والدخل القومي الحقيقي يشير هنا إلى مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية معبراً عنه لا في شكل نقدي، وإنما في شكل حقيقي، أي أن التعبير النقدي للدخل القومي ينبغي تصحيحه عن طريق رقم قياسي مناسب لأسعار كل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية(أحمد، 2007م)، في ستينيات من القرن الماضي عرف التنمية الاقتصادية لتشمل أساساً تخفيض حدة الفقروإزاحته عدم المساواة والبطالة في إطار اقتصاد متواصل النمو، فمشاكل الفقر والبطالة وتوزيع الثروة، قضايا تأتي في المرحلة الثانية من الأهمية لقضية النمو العام. فالتنمية الاقتصادية يمكن تعريفها، من هذا المنظور، على أنها عملية يحدث ازدياد إنتاجية الفرد على مدى هذه الفترة(الدشوني، مصدر سابق))، ومن هنا يتضح أن هناك شيئاً ما يسير في غير الاتجاه الصحيح مع هذا التعريف الضيق لعملية

التنمية الاقتصادية، ولهذا أصبح هناك عدد متزايد من الاقتصاديين ومهندسي السياسة يتجه صوب التخلي عن مفهوم" قياس الناتج القومي الإجمالي" على أساس نصيب الفرد والتحول المباشر للهجوم على قضايا الفقر المطلق الواسع الانتشار، توزيع الدخل القومي غير العادل، والبطالة المتزايدة، وأصبحت الأسئلة التي تثأر عن مدى تطور بلد ما تتركز في ماذا يحدث في مجالات الفقر، العدالة، والبطالة؟ فإذا تم تاثير إيجابي في هذه المجالات الثلاثة يمكن القول باطمئنان أن هذا البلد أو ذاك يسير في طريق التنمية الاقتصادية، وإذا حدث أن واحداً أو اثنين من المجالات قد صار أكثر تدهوراً أو سوءاً أو إذا شمل التدهور والسوء المجالات الثلاثة معاً، يصبح من العبث تسميته التنمية الاقتصادية حتى لو تضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عدة مرات(المصدر نفسه).

ثانياً: التنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات الشعوب وهذه الخيارات يمكن أن تكون لانهاية، وتتغير عبر الزمن، هي أن يتمتع الإنسان بمستوى مرتفع من الدخل ويحيا حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لتأمين مستوى معيشي كريم ولائق، بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم، ففي عام 1991م صدر تقرير التنمية والذي أكد فيه أن التنمية البشرية لا تؤدي مهمها بدون أن يكون هناك نمواً اقتصادياً مصاحباً وإلاّفلن يكن هناك تحسين في الأحوال البشرية عموماً(محمد، 2015م)، في عام 1994 صدر تقرير التنمية من الأمم المتحدة الذي أكد فيه أن التنمية البشرية هو نموذج من نماذج التنمية والتي من خلالها يمكن لجميع الأشخاص توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد يمكن توظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين، وهو يحمي كذلك خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ويخلص التقرير إلى أن التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.

إذً ما هي التنمية البشرية؟ إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للمجتمع، وما التنمية البشرية إلاّ عملية لتنمية تعالج وتوسع الخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس وللناس(المصدر نفسه).

تطور مفهوم التنمية البشرية:

ينظر مفهوم الاقتصادي للتنمية للعنصر البشري بوصفه قوة العمل التي تؤدي الأنشطة الاقتصادية، وهنا يتم الاختصار على فئة القادرين على العمل من السكان، وبشكل خاص العناصر المؤهلة أو المتخصصة، ففي

الضوء الاقتصادي للتنمية فإن الإنسان ينظر إليه بوصفه عنصراً إنتاجياً إلى جانب رأس المال، ويأتي الاستثمار في تنمية مهارته وخصوصاً تلك التي تؤثر على الأداة والإنتاجية، الا أن مفهوم التنمية البشرية، والذي تبناه أجندة تقارير الأمم المتحدة للإنماء يتجاوز المفهوم الاقتصادي المحدد ليصل إلى هدف توفير البيئة الملائمة للبشر ليتمتعوا بحياة خالية من العلل وبها متسع من الخيارات المتاحة أمامهم للعمل(الطيب، 2012م)، والملاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات مثل: تحسين مستويات الصحة، المعرفة. والاستفادة من هذه القدرات، وفيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، أما الجانب الثاني فيعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والمشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من ثم فإن الإنسان هو محور رعاية التنمية فهو وسيلتها وهدفها(عبدالرحيم، 2015م)، فالمفهوم يجمع إذً بين إنتاج السلع وتوزيعها وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، وهو لا يهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية لقوى العاملة، بل يهتم أيضاً بعملية المشاركة الديناميكية، ونظراً لكل ذلك فقد أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية المتكاملة والشاملة، وليس مجرد تنمية موارد بشرية، بل إنها ترتبط بجودة حياة البشر وليس حياتهم فحسب(مصدر سابق)، وبالرغم من أن الاهتمام الزائد بنمو الناتج القومي قد أضعف هذا المفهوم الشامل لعملية التنمية البشرية، وأدخل الاهتمام بالوسائل محل التركيز على الغاية، الا أن التجارب الإنمائية الحديثة تؤكد على ضرورة تركيز مزيد من الاهتمام على الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وذلك لمجموعة من الأسباب أوجزها الدارسون في الآتي(المصدر نفسه):-

-أن إرتفاع معدلاتنمو الناتج القومي الإجمالي لم يضع حد في كثير من بلدان العالم من الحرمان الاجتماعي و الاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كثيرة من السكان.

- أن دول الصناعية أصبحت تدرك الآن أن الدخل المرتفع لا يحميها من انتشار عدد من المشكلات الاجتماعية.

- كما برهنت بعض الدول منخفضة الدخل عملياً أنه من الممكن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية بالاستخدام الماهر للوسائل المتاحة لديها لتوسيع نطاق القدرات البشرية الأساسيةعن طريق توجيه الانفاق الاجتماعي.

يمكن القول التحدي في كيفية إدارة النمو الاقتصادي وتوزيعه توزيعاً عادلاً لمنفعة الناس، فهناك دول حققت إنجازات في مجال التنمية البشرية أفضل من تقدمها في مجال زيادة الدخل، بما يدل على أنها وجهت قدراً أكبر من مواردها الأساسية نحو تحقيق التقدم البشري، عموماً التوسع في الإنتاج والثروة ما هو إلاّ وسيلة

لتحقيق الغاية، وإن الغاية من التنمية يجب أن تكون رفاهية البشر، أما كيفية الربط بين الوسيلة والغاية فهذا ما ينبغي أن تركز عليه الخطة الإنمائية لكل دولة.

أهداف التنمية البشرية:

تتمثل الأهداف في الآتي(الطيب، مصدر سابق):-

1- الارتقاء بمستوى البشر، لتحقيق مزيد من السعادة.

2- محو الأمية وتدعيم وتحفيز التعليم والثقافة والتدريب المهني على جميع المستويات وتوفير التسهيلات في التعليم والثقافة لجميع القطاعات.

3- رفع مستوى الجودة الشاملة لكافة الأنشطة البشرية.

4- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

5- ضمان حق كل مواطن في العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمل في كل المناطق الريفية والحضرية مع الظروف العادلة والملائمة للعمل.

6- تحسين نوعية وجودة الإنتاج والكفاءة والفاعلية للموارد.

7- النهوض بمستويات الصحة وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان.

8- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض.

9- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى المعيشة المناسب للجميع.

10- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الاحداث.

11- الارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للجميع.

12- رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل.

13- تنمية المشاعر الإيجابية ومشاعر الانتماء لدى الأفراد نحو الوظيفة والعمل من خلال تفعيل نظام الأجور والحوافز والترقي الوظيفي.

14- تنمية الأداة والإنتاجية من خلال تنمية طاقات وقدرات الأفراد وتوفير الظروف التي تمكن من تطور الأداة وإجادته.

عناصر التنمية البشرية:

يستند مفهوم التنمية البشرية بناءً على ما سبق إلى أربعة عناصر تشكل المكون الرئيسي لهذا المفهوم وهي(المصدر نفسه):

1-المساواة.

2- الإنتاجية.

3- الاستدامة.

4- التمكين.

وتعني المساواة تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد على أسس قانونية واضحة، ويتطلب ذلك النظر للفرد/المواطن ليس على أساس انتمائه الاثني أو الديني أو النوعي، بل على أساس انتمائه الوطني، كما يتطلب أيضاً تغيراً في الأسس التي يقوم عليها التقييم التقليدي للقوة في المجتمع لكي يكون صالح كل الأفراد وليس لبعضهم، وهو هدف لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها، وإنما من خلال العمل المضنى والجاد على صعيد الدولة، كما هو على صعيد المجتمع وأفراده، بينما يعني مفهوم الإنتاجية ليس فقط التراكمات المادية والتكنولوجية الناتجة عن عمليات النمو الاقتصادي، وإنما أيضاً ارتباط ذلك بتغيرات إيجابية في حياة الناس ومستوى وطرائق معيشتهم وأمنهم الاجتماعي والسياسي، وانعكاس ذلك على ارتفاع معدلات الإنتاجية في المجتمع، كذلك لا تعني الاستدامة مجرد ديمومة عمليات النمو والتنمية في إطارها ومعدلاتها الاقتصادية، وانما في توازنها وتوافقها مع تغير حاجات الناس والمجتمع من حيث النوع والكم وطرائق الإشباع في ظرفها الآني المعاصر، وكذلك في منظورها المستقبلي، بينما يعني التمكين الاشراك الكامل لكل أفراد المجتمع في تقرير مسارهم ومستقبل مجتمعهم، ويتحقق عملية التمكين من خلال تحقيق شرط الديموقراطية والحرية السياسية والثقافية وللامركزية وسيادة القانون كوسائط يتمكن من خلالها الناس من المشاركة في صناعة القرار واتخاذه.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية:

مفهوم التنمية الاجتماعية: اختلف المفكرون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، وهنالك اتجاهات ونظريات كثيرة لتفسير ظاهرة التنمية، وذلك وفقاً للاتجاهات المتخصصة والمهتمين بمجال التنمية والتخلف، ومن تلك الاتجاهات: الاتجاه الاجتماعي لتفسير ظاهرة التنمية، هذا الاتجاه يعتمد على العمليات الاجتماعية التي تحدث

في الدول والمجتمعات، فأينما وجدت النظم الاجتماعية التي تواجه التقدم والتغير يوجد التخلف، فاعتمد المصلحون الاجتماعيون في مفهومهم للتنمية على أنها عملية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لرفع قدرات الإنسان والدخل الذان يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برأيه في كل ما ذكر، وتستخدم كلمة التنمية الاجتماعية للتعبير عن نجاح الدولة في تحقيق أهدافها في مجال السلعوالخدمات التي تقدمها للأسر والأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية لأبناء المجتمع(على، مصدر سابق).

تعريف التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية لدىبعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما تعنيه هذا التوافق في الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وهي لدى المعنين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى الحد الأدنى لمستويات المعيشة، الذي لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه،وبما أن السعي كله عبادة في الإسلام فإن السعي التنموي صورة مخصوصة من صور العبادة تماماً؛ فالهدف الحقيقي لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية هو إحداث تغيرات في اتجاهات الناس وقيمهم عن طريق احداث تغيرات في البنية الطبيعية، وذلك بإنشاء علاقات جيدة مع الناس والموارد الاقتصادية بإدخال الوسائل التكنولوجية في الإنتاج، وإن ذلك يستوعب تحقيق العدالة الجامعة بين العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقيام التعاون على كافة المستويات والتوكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله وتنظيم المجتمع من الأسرة إلى المجتمع المحلي إلى المجتمع الكبير.

كما يعرفها الآخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أعلى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الأساسية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد. إذً التنمية لابد أن تنبع من القيم ومعتقدات المجتمع، لذلك لابد أن تصنع هذه القيم جميع الأنشطة الحياتية(المصدر نفسه).

معوقات التنمية الاجتماعية:

فأينما وجدت النظم الاجتماعية التي تواجه التقدم والتغيير يوجد التخلف وبالتالي فإن هناك عدة عوامل تحد من التنمية الاجتماعية ومن هذه العوامل ما يلي(الدومة، 2014م):-

1-العادات والتقاليد المرتبطة بنمو الانفاق الاستهلاكي بدافع من التفاخر والتظاهر وانفاق المبالغ في مجالات المناسبات الاجتماعية.

2- العوامل الثقافية المرتبطة بتوجيه المدخرات في استثمارات غير منتجة كاكتناز الذهب واقتناء الجواهر وتشييد المساكن الفاخرة وشراء الأراضي والدخول في المضاربات.

3- عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوى المنتجة وفقاً الاحتياجات التنمية في المجتمع، مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهن الفنية وارتباطها بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهناً دنيا غير لائقة، فضلاً عن عدم الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة العلمية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

4- عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ فيما يعود بالنفع على الشخص والمجتمع.

5- العادات السلبية المرتبطة بمفاهيم سائدة مثل عزوف المرأة عن المشاركة في الإنتاج في كثير من القطاعات، مما يزيد من أعباء المنتجين ويؤثر في القوة الإنتاجية وعلى الدخل القومي في المجتمع.

6- بعض الأنماط الثقافية السالبة التي تسود في كثير من البلدان مثل اللامبالاة والاستسلام للأمر الواقع والتمسك بالقيم السلبية والتباهي بالماضي واليأس والتسيب والفوضى(المصدر نفسه).

من الملاحظ أن المشكلات التي تواجه المجتمع مثل البطالة والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع، لابد من تلافي كل العوامل السابقة المعوقة للتنمية الاجتماعية إلى قوة دافعة لاستنهاض همم نحو الإنتاج والإنتاجية إلى أن يصل المجتمع إلى التنمية المنشودة والتي تحقق الرفاهية والتقدم للمجتمع، وكذلك يمكن الحفاظ على الموارد ومدخرات للأجيال القادمة دون إهدار أو إسراف غير المرغوب فيه.

رابعاً: التنمية السياسية:

مفهوم التنمية السياسية: تعتبر التنمية السياسية كغيرها من المفاهيم تم نقلها بدون تصرف إلى دول العالم الثالث، فانبثقت عن هذا النقل جملة من المعضلات التي صاحبت عملية توطين هذه المفاهيم، سواء أكان ذلك على صعيد النظرية أو تطبيقاتها، وبدأ الاهتمام بمفهوم التنمية عقب الحرب العالمية الثانية، ووجدت دول العالم

الثالث نفسها عقب الاستغلال مطالبة بالإعمار والتنمية في كافة المجالات للخروج من سلبيات مرحلة الاستعمار وما ألحقه بهذه الدول ومجتمعاتها الداخلية، خاصة بناء الدولة وترسيخ الحكم، أطلقت على هذه الدول تسميات مثل: دول العالم الثالث والدول النامية والدول المتخلفة، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي موضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها حول مواضيع النمو والتحديث والتقدم(العاقب، 2013م)، ومن المهم الإشارة إلى أن مفهوم التنمية برز في علم الاقتصاد، ثم انتقل إلى علم السياسة منذ الستينيات من القرن الماضي عبر لجنة السياسات المقارنة والتي أخرجت سبعة مجلدات تحت عنوان التنمية السياسية، أما تصنيف(باين) الذي قدمه عام 1965م في دراسته لمفهوم التنمية السياسية اشتمل على عشرة مفاهيم مختصرة في التالي(المصدر نفسه):-

1-التنمية السياسية نمط لسياسة المجتمعات الصناعية.

2- مقدمة لتنمية الاقتصادية.

3- تنظيم لدولة القومية.

4- تنمية إدارية وقانونية.

5- بناء الديموقراطية.

6- تعبئة ومشاركة جماهرية

7- استقرار وتغيير منتظم.

8 جانب من جوانب المتعددة لعملية التغير.

9- التنمية السياسية مطلب سياسي للتنمية الاقتصادية من حيث دورها في تشغيل أو اعادة النمو الاقتصادي.

تعريف التنمية السياسية:

تعددت التعريفات التي تناولت التنمية السياسية، حيث اتجه بعض الآراء إلى ربط التنمية السياسية ربطاً مباشراً بالاحتياجات السياسية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تقوم بتهيئة الظروف السياسية الملائمة، وكل هذه الجوانب تصب في بوتقة التنمية الشاملة، حيث يعرفه عضو لجنة السياسة المقارنة (لوسيان بأي) التنمية السياسية، بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، التنمية السياسية لدى (بأي) هي مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي وتنظيم للدولة القومية، وتنمية إدارية وقانونية وهي تعبئة لمشاركة جماهرية وهي بناء

للديموقراطية، وهي استقرار وتغيير منظم، وهي جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير واقامة المؤسسات وتحقيق أهداف العامة، كما يعرف بأنها عبارة عن آمال وتطلعات العالم الثالث حديث الاستقلال للحاق بالإنجازات السياسية في الغرب، حيث صار مصطلح التنمية السياسية موضوعاً للعديد من التقارير والاجتهادات والتوجيهات(على، مصدر سابق)، يتضح مما سبق أن مصطلح التنمية السياسية ظهر قريباً جداً ليعني زيادة قدرات النظام السياسي ومستويات لتلك القدرات والتطور ليشمل احتراف السياسة أو التخطيط في العملية السياسية ومواجه الأزمات، وقد تعني التنمية السياسية أيضاً بناء النظام الأساسي التي تجسد الدولة القومية وصولاً لمستوى أعلى لمعيشة وإلى دخل أكبر عن طريق استخدام وسائل الإنتاج أكثر حداثة وتنظيم اجتماعي أفضل وعدالة في توزيع الفوائد والمزايا الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية التنمية السياسية:

تتمثل في أنها العامل السياسي السليم في بناء يكفل الاستقرار ويهيئ المناخ لنماء وتطور المجالات المتعددة للتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية ...الخ، تعد اهمية التنمية السياسية من ضرورة وجود الدولة وبسط نفوذها والقيام بواجباتها وتحقيق الأمن والاستقرار، فهي تقوم بإطلاق الطاقات وتوحيد الجهود وتكامل القوى المادية والبشرية في بناء الأمم وتقدمها على أساس دعائم أهمها المشاركة السياسية والإقرار بحق المعارضة المنظمة السلمية، ثم قنوات الاتصال السياسي(المصدر نفسه)، وبموجبه تستكمل التنمية السياسية حلقاتها المنشودة من استكمال بناء المؤسسات الحديثة وخلق جهاز إداري قادر على تنفيذ الفعال للسياسات الانمائية وتلبية مطالب المواطنين وتحقيق المشاركة في مختلف مستويات تنظيم الاجتماعي والسياسي، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء الوطني وتدفع إلى المشاركة والنظرة العلمية لأمور الحياة، فضلاً عن قيم المساواة والمواطنة المسؤولة.

اقترابات التنمية السياسية:

هناك اتجاه ينظر لما اسماه اقترابات التنمية السياسية، ويعتبر (باكنهام) أول من تناول ذلك الاتجاه، حيث حدد خمسة اقترابات للتنمية السياسية في مقالته وهي اقترابات الحية المأخوذة بها في أدب التنمية حتى عام 1963م وذلك على النحو التالي(العاقب، مصدر سابق):-

1- الاقتراب للقانون الرسمي: أي أن التنمية السياسية هي نتيجة لدستور رسمي يصف ملامح دستورية مثل: الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.

2-الاقتراب الإداري: وفيه التنمية السياسية هي القدرة على حفظ القانون والنظام بشكل فعال وكفء لأداء وظائف المخرجات الحكومية وبطريقة رشيدة ومحايدة.

3-الاقتراب الاقتصادي: يتحقق منه التنمية السياسية عند بلوغ التنمية الاقتصادية مستوى كاف لخدمة الحاجات المادية للشعب وبلوغ النمو الاقتصادي مرحلة متقدمة، هي الكفيلة بإحداث تنمية سياسية، ولدعم الانسجام والاشباعات الاقتصادية.

4- الاقتراب بالنظام الاجتماعي: ويقوم على أساس أن التنمية السياسية كأحد خصائص النظام الاجتماعي التي تسهل المشاركة الشعبية والعمليات الحكومية والسياسية وتسهل تخطي الانشقاقات الاقليمية والقبلية والطائفية، وغيرها.

5- اقتراب الثقافة السياسية: وينظر إلى التنمية السياسية على أنها نتيجة ثقافية سياسية ، وتتحدد أبعاده في المعرفة السياسية وهي ما يوجد لدى الفرد من معرفة بخصوص القضايا أو المؤسسات والقيادات السياسية والاتجاهات السياسية نحو السلطة، تفترض الثقافة أن تقود لمشاركة سياسية كبيرة، ويرى صمويل أن التمدن وزيادة التعليم يساعد في رفع المطامح والتوقعات التي في حالة عدم تحقيقها تقود الأفراد والجماعات وتدفع بهم إلى العمل السياسي وفي ظل غياب المؤسسات القادرة على التكيف يؤدي إلى صدمة للأفراد.

خامساً: التنمية الأمنية:

مفهومه:يقصد بهاعملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسياً واستراتيجياً وعملياتياً اللأزمة للتعامل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية المتعلقة بصفة عامة، ومع تلك القضايا المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع على وجه الخصوص، وتنمية الأمن بالمفهوم المتقدم لابد وأن ترتبط برؤية استراتيجية جديدة تتلاءم مع الظروف المحيطة بالمجتمعات المعاصرة وبعملية التنمية القائمة في المجتمع ونستطيع أن نقدم بعض العناصر التي نرى أنه من الضروري أن تشتمل عليها في ظل معطيات الواقع المعاصر وذلك على النحو التالي(ابو عامود، د:ت):-

أ-المكون الاقتصادي للأمن: بمعنى أن الأمن كنشاط له مردوده الاقتصادي على المستوى الكلي الذي يشمل المجتمع والدولة وعلى المستوى الجزئي الذي يشمل المؤسسات والشركات والمنظمات المختلفة في المجتمع وصولاً إلى الأفراد، ومن ثم فحساب التكلفة والعائد للأمن الا يقتصر على البعد المتعلق بالمسائل الأمنية التقليدية وإنما لابد وأن يمتد إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي بالمفهوم المتقدم.

ب- الأمن يمكن أن يكون إحدى الوسائل الهامة في توليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني على المستويين الكلي والجزئي، كما أنه يمكن أن يكون أداة لإبراز المزايا النسبية وتوليد الإنتاج والمزايا التنافسية من خلال أدائه المتطور، وبالتالي يعد احد المصادر الأساسية لزياد القدرة التنافسية للدولة.

ج- البعد السياسي: ويتلخص في أن الأمن وإن كان من المهام التي تحظى بالأولية المطلقة لأي نظام سياسي لأن مهمته الرئيسية هي الاحتفاظ على استمرارية الدولة ونظامها السياسي والمجتمع، الا أنه يجب أن يقوم بهذا الدور في نطاق أحكام الدستور والقانون، وتزداد الأهمية النسبية لذلك في نطاق عملية التنمية المعاصرة، حيث يعد هذا الأسلوب في الأداة الأمني أحد المؤشرات الجاذبة للاستثمارات الداخلية والأجنبية اللازمة لعملية التنمية، حيث أنه يوفر جانباً من الضمانات الهامة في هذا المجال، وبالتالي فنستطيع القول بأن الأمن يستطيع من خلال التزامه بأحكام الدستور والقانون أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

د- البعد الاجتماعي للأمن: ويشمل في أن الأمن وإن كان من أهم ضرورات الحياة في المجتمعات البشرية إلاّ أن تحقيقه يرتبط بمدى تماسك المجتمع حول مجموعة من القضايا المشتركة أو حول مشروع وطني يلتقي الجميع من حوله، كمشروع التنمية خاصة في هذا العصر الذي ازدادت فيه الأهمية النسيبة للمكون الأمني في مشاريع التنمية المختلفة أياً كان مجالها ونوعها، وان كان هذا التصور يتطلب خلق شراكات بين أجهزة الأمن والمجتمع بمنظماته ومكوناته المختلفة، فإنه يعرض على الأمن الاهتمام بكافة القضايا الأمنية المجتمعية ذات الصلة بعملية التنمية أو التي يمكن أن تنتج عن الأساليب المتبعة في تنفيذ مشاريع التنمية في الواقع المعاصر والتي تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية.

ه- الأمن أداة للتحديث والتطور المستمر اللازم لعملية التنمية، فبحكم تعامله مع العديد من القضايا المتنوعة في مجالات الحياة المختلفة فإنه يكتسب خبرات عملية هامه سواء على مستوى التخطيط والإدارة والتنفيذ أو على المستوى التقني، هذه الخبرات يمكن نقل بعضها إلى المجتمع بمنظماته وهيئاته المختلفة، يؤكد هذا أن أهم مكونات التكنولوجيا المعاصرة كالحاسب الآلي كانت نتاجاً لدراسات وبحوث أمنية في الأساس، كذلك على الجوانب الإدارية فالكثير من الخبرات الإدارية المعاصرة، والتي تمت ترجمتها إلى برامج للتطور الإداري في المنظمات غير الأمنية كانت نتاجاً لجهود المنظمات الأمنية في هذا المجال.

و- البعد الثقافي: والذي يقوم على أساس بناء وتشكيل ثقافة الأمن في المجتمع بحيث يترسخ الإيمان لدى كل فئات المجتمع ومؤسساته بأن الأمن مسؤولية مشتركة وأنه يسعي لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة شرائح المجتمع، وأن تحقيق الأمن يحقق في المحصلة النهائية مصالح الجميع.

تعريف بالتنمية الأمنية: يقصد بأمن التنمية توفر المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي

تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها، وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد والعاملين في المجال التنموي(المصدر نفسه).

استراتيجية التثقيف الأمني:

لا يمكن إغفال التثقيف الأمني في نطاق تنمية الأمن، وذلك نظراً لوجود رؤية جديدة مختلفة للأمن وأهدافه ودورها في المجتمع، ومهمة هذه الاستراتيجية تتمثل في التعريف بأبعاد الرؤية الأمنية التنموية وأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج من ذلك، وضرورة الالتزام على مستوى المؤسسي والفردي بالقواعد المنظمة لتأمين أداة الأعمال وحماية المنشآت وتأمين المعلومات وغيرها. وتدخل هذه الاستراتيجية في نطاق الأعلام الأمني على وجه التحديد والتي تضم العديد من الوظائف منها ما يلي(إمام،2017):-

1/ خلق صورة ذهنية إيجابية عن الدولة في الداخل والخارج.

2/ تنمية روح المشاركة والارتباط بين أجهزة الدولة والمجتمع كافة، لأن تحقيق المصالح الحيوية والأمن، يمثل ضرورة أساسية لكل أبناء المجتمع، وأن تحقيق الأمن والاستقرار، يتطلب تكاتف الجهود كافة.

3/ إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالمصالح الحيوية والأمنية.

4/ التعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها الدولة، والتي تدخل في نطاق الخدمات الحكومية الرسمية التي يحتاج إليها المواطنين وشرح الإجراءات اللازمة لحصولهم على تلك الخدمات.

5/ التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة، خاصة الإلكترونية، وغيرها من الجرائم الجديدة التي بدأت الظهور بالمجتمعات المعاصرة، فضلاً عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحصينهم من الوقوع في الجريمة، بما يدعم التعاون بينهم والأجهزة الأمنية.

6/ توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة.

7/ اعداد السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة.

8/ السعي المستمر لتشكيل بيئة حاضنة لقضايا الأمن القومي وخلق رأي عام مساند لها.

9/ التغطية الإعلامية للأحداث كافة المتعلقة بأنشطة أجهزة الدولة.

وسائل الإعلام الاستراتيجي الأمني: يستخدم الإعلام الاستراتيجي الأمني ذات الوسائل التي تستخدمها الإعلام العام، وهي المقروءة والمسموعة والمرئية والوسائط الإعلامية المتاحة كافة.

الإشكالات التي تواجه الإعلام الاستراتيجي: تواجه الإعلام الاستراتيجي الأمني العديد من الإشكاليات في واقع الممارسة ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه اشكاليات على النحو التالي(المصدر نفسه):-

1.إشكالية الإفصاح والسرية: وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق، ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث استراتيجي أو أمني، والأجهزة الأمنية التي قد تتطلب المهام المكلفة بها، الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات، والواقع أن أحد المهام الرئيسة للإعلام الاستراتيجي الأمني ،هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه، وما يجب حجبه من قضايا الأمن القومي.

2. إشكالية الأمن والحرية: وهي إشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة كافة، وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن القومي في بعض الظروف، قد تؤدي إلى تقييد للحريات، وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديموقراطية، الواقع أن الخبرات المعاصرة توضح وتؤكد على أن الأولوية يجب أن تعطي للاعتبارات الأمنية، وهو الأمر الذي نجده سائداً في أعرق الديموقراطيات، على أن يكون ذلك في إطار القانون.

3. إشكالية الأحكام المسبقة:هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم، ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع الأجهزة الأمن، وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية، كالضبط والإستدعاء والقيام بالحملات الأمنية، وغيرها، فضلاً عن الثقافة السائدة في المجتمع، والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته(إيجاباً وسلباً)، والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية، ويترتب على ذلك، أن ما يقدمه أو تقوم به الأجهزة الأمنية، قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيداً عن الواقع، واستناداً إلى الأحكام المسبقة.

المبحث الثاني: السلام، مفهومه، ثقافته

في ظل ما يموج به العالم من اضطرابات وتوترات عنيفة، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقات المختلفة بين المجتمعات من منظور الحرب والسلام، يعتبر السلامأحد القضايا الهامة في الحياة الإنسانية، ولهذا دأب الإنسان منذ بداية خلقه في البحث عنه والسعي لإرساء دعائمه، من خلال دارسة الحروب وكيفية تفاديها، خاصة بعد ظهور القوى النووية وأسلحة الدمار الشامل في منتصف القرن الماضي وبروز شبح الإبادة الشاملة للجنس البشري، إن حالة العالم اليوم تبدو انعكاساً لحالة المجموعات والأفراد الذين يشكلونه: قبائل متحاربة تحترف الغذو بتقنيات متطورة وقادة يقذفون من مخزونهم الانفعالي حمم السطرة وهوس التملك، هذه الحالة تنتج حروباً ومعاناة وفقراً وإرهاباً، تبدو من خلالها الشعوب وكأنها في وضع شبيه بالتنويم المغناطيسي ساقها إليه قادة سحرة يحتلون واجهة التاريخ ويمثلون في لاوعي الناس دور آلهة تحرك إيحاءاتها مشاعر العدوانية والأنانية وإلغاء الآخر، الاتجاه المادي الحالي يهيئ للحروب فالجهد الذي يبذل في خلق وتطوير المصانع العسكرية المعدّة خصيصاً لصناعة الموت لو بذُل في تربية الإنسان على السلام لانعطف تاريخ البشرية إلى الأفضل. فلا تأكل الموازنات العسكرية أحلام الناس وخبزهم وسعادتهم، فيجب أن يعي الإنسان إنه شريك مع الآخرين وليس سيداً عليهم. الحياة على الأرض معدة أصلاً لتكون فردوساً إذا تناغمت حاجات ورغبات الإنسان، إذً السلام يبدأ في داخل الإنسان قبل أن يصبح ممارسة مع الآخرين، وبالتالي لا يمكن أن ينشأ حضارة سلام الاّ بتربية الأجيال على قيم مادية وروحية.

مفهوم السلام: كلمة السلام بالرغم من وجودها في كل الأديان السماوية إلاّ أنها غير منتشرة عموماً وفهمها ضيق، تبدو غامضة بعض الشئ مثل المفاهيم والمصطلحات الأخرى، للسلام رؤى عديدة ومتنوعة، ولكنها تنظر إليه كمعادل للصراعات والتوترات والكوارث والحروب، الذي قد يكون مباشرة مثل:القتل والجرح والإساءة باللفظ أحياناً ويمكن أن يكون محسوساً مثل:الجوع، الفقر، الحرمان والعزل الاجتماعي(محمد،2013)، يرتبط السلام بكل جوانب الحياة الإنسانية، وله علاقة وطيدة بقضايا أخرى كالحرب والتنمية، والأمن، فالحرب ضد السلام وهي طريقة غير ودية لحل النزاعات، توسع مفهوم السلام في السنوات الأخيرة ليشمل عدة قضايا منها: الأمن الدوليوالإقليمي، القومي، والاقتصاي، والغذائي، والدوائي والصناعي ... الخ، وترمي هذه المسميات إلى توظيف الاستخدامات اللغوية والاصطلاحية في خدمة المصالح والسياسات،

فعندما يتحدث صانعوا السياسات في أوروبا وأمريكا عن استراتيجية الغربية فهم يقصدون المصالح الغربية خارج بلادهم، كمصالحهم في أفريقيا مثلاً، فهم ينظرون إلى أفريقيا من حيث أهميتها للأمن الغربي، وبالمثل فعندما يتحدث الروس عن الأمن الأفريقي، فهم بلا شك يتحدثون بخلفية ومرجعية اشتراكية هدفهم محاربة المصالح الغربية وتأمين مصالحهم وتوجههم الإشتراكي وتوسيع دائرة نفوذهم في القارة(الطيب، 2005م).

وفقاً لتلك السياسات، تدور عجلة التنمية في مناطق النفوذ الأجنبية لتحقيق مطالب تلك الجهات الأجنبية، وقد إرتبطت الأعمال التنموية بمدلولات التحديث والاستغراب وهي عوامل تؤدي إلى تغير جذري في مسار الحياة وعلاقات الإنتاج والعمل في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والثقافية والسياسية بالقدر الذي تفهم به في إطار التفسير الإنساني للثروة، بحيث تصبح وسيلة لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، والتنمية لا يمكن أن تتم في غياب السلام، ولهذا فهي إلى جانب السلام، والأمن كم عضوي مرتبط مع بعضه البعض، فطريق التنمية هو السلام المؤدي إلى الأمن التنموي، والذي يحقق الرفاهية وزيادة الموارد الاقتصادية، والتي تكفل بدورها توفير الظروف الأساسية لتوطيد السلام، فكلما تحسن وضع الدولة ارتفع مستوى معيشة الفرد، وتحسنت الأحوال الاجتماعية بعد شبح الحرب.

إرتبط السلام باتجاهات وقضايا أخلاقية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية(المصدر نفسه):

-السلام كظاهرة أخلاقية ينتج عنه قيم رئيسية في الحريات والعدالة والشرعية، التكافل بين أفراد المجتمع والتي يمكن تحقيقها بصورة أساسية من خلال التعليم.

- السلام كظاهرة اقتصادية ينتج عنه تأمين القيم الاقتصادية وانسجامها مع طموحات وحاجات الأفراد في المجتمع.

- السلام كظاهرة سياسية يعني أنه شرط أساسي لابد منه للتحقيق المشاركة السياسية والاستقرار السياسي.

- السلام كظاهرة اجتماعية يقصد به التطور والتنمية في الاقتصاد وبنية المجتمع وانسانية.

مما سبق نلاحظ أن مفهوم السلام لا يعني فقط العمل على تجنب الصراعات والمواجهات المسلحة بين المجتمعات وإنما يهدف كذلك للعمل على إيجاد وخلق آليات تقود إلى اجتثاث كل أنواع ومسببات العنف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المفهوم أعلاه أوسع من أن ينحصر السلام في إيقاف الحرب وفض النزاعات فقط وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك بإنجاز قيم مجتمعية منشودة، كما أن هناك اتجاهاً آخر يتناول مفهوم السلام وثقافته بصورة وأسعة لتشمل

آراء وقضايا تتعلق بقيم عالمية تصب في اتجاه احترام الحياة وتبني مفاهيم الحريات في المجتمعات، وقيم العدالة والتسامح والتعايش الديني، بالإضافة إلى التضامن والتكافل، وحقوق الإنسان وصياناته.

تعاريف السلام: هناك محاولات عديدة لتعريف السلام منها:

– السلام هو التعايش السلمي للمجموعات المختلفة داخل الدولة، وذلك بتوفير الأمن والاستقرار وكفل الحريات(حسن، 2012م).

– السلام هو الأمان وحفظ الكرامة والعمل على وجود مصالح مشتركة تحقق قيام حضارة تقوم على احترام الذات والآخر وتوفير الرقي لجميع الأجناس البشرية على وجه الأرض(بشير،2012م).

–أما في اللغة الانجليزية فإن مفردة السلام فإنها تعني الأمان، العافية، التسليم، التحية، الهدوء والسكينة(قاموس إكسفورد، ويكيبيدا).

–السلام في اللغة يعني كل ما يتعلق بالأمن والطمأنينة، أما اصطلاحاً فهو إزالة كل ما يتعرض لسلامة الإنسان في أي جانب من جوانب الحياة التي تهدد حياة الإنسان مثل: الحرب والكوارث واللجوء والنزوح والتشرد والفقر والمرض والموت(الطيب، المصدر سابق).

–الإسلام يدعو للسلام بمعناه السياسي هو حل الخلافات بالطرق السلمية قال تعالى(وَإِنجَنَحُوا لِلسَّلمِ فَاجْنَح لَهَا وَتَوَكَّل عَلَى اللَّهِ إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) الأنفال: 61 وهكذا ينص القرآن الكريم على الاحتكام إلى السلام إذا دعا أحد طرفي الصراع إلى ذلك(ويكيبديا).

بناءً على ما تقدم لقد حصر تعاريف السلام في ثلاثة تعاريف رئيسية تساعد على فهم معنى السلام(الصمادي، 2010):

1– السلام هو حالة أو فترة ليس فيها الحرب أو إنتهت فيها الحرب، وهي من أكثر التعاريف شيوعاً، حيث يرتبط بثنائية(الحرب – السلم)، السلم قصد به السلام السياسي، فقرار الحرب، واللاحرب تتخذه القوة السياسية، والسلام السياسي يعني أيضاً التهدئة وقف إطلاق النار على اثر توقيع معاهدة سلام بين الأطراف المتنازعة.

2– السلام يعني غياب العنف أو الشر وحلول العدل والخير للفرد والمجتمع وهو ما يعرف بالسلام الاجتماعي، وهو يعني إنسجام وتوافق وغياب الشجارات في وضعية اجتماعية، خاصة عندما تغيب القلاقل الاجتماعية

ويسود الأمن العام في الأماكن العامة والممتلكات، ويمكن لمجتمع المدني أن يلعب دوراً مهماً في المناطق التوتر.

3- السلام هو مبدأ وصفة أخلاقية تقوم على الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح، وهو الحالة التي تخلو من القلق والضغط الذهني، الذي قد يؤدي إلى علل نفسية وعواقب وخيمة.

الشاهد أن فكرة السلام لم تكن نقيض الحرب فحسب، إنما هي ذات دلالات ثلاثة: سياسية، اجتماعية، ونفسية، فيما أوجز معاني السلام في الآتي(محمد، مصدر سابق):

1- الاعتراف بالغير رغم الاختلاف معه.

2- احترام وحماية الحياة الإنسانية.

3- البحث عن الأمن عن طريق إحتواء المخاطر وتقليصها إلى أدنى الحدود.

4- قاعدة أخلاقية مفاده: إنك لن تقتل أبداً.

5- نظام من القيم ذو وجهه عالمية.

6- الضبط والسيطرة على الأزمات عن طريق التشاور والتفاوض.

7- الخلق المستمر والعمل العظيم والعقل معاً.

8- المحافظة على النظام والتوازن.

9- إيجاد الوسائل لتصريف النشاطات البشرية في الفنون والألعاب.

كما أن هناك مقومات أساسية للسلام لابد من توفرها وهي(حسن،مصدر سابق):

1- توفر الأمن.

2- التعايش السلمي للمجموعات القبلية والطائفية ...الخ.

3- الإستقرار واستدامة السلام.

4- إشاعة الحريات.

5- العدالة.

6- التسامح والتعيش الديني.

7- تماسك الجبهة الداخلية.

8- احترام حقوق الإنسان.

9- توفر الثقة للمجموعات.

10- تعميق مفهوم الإيمان والوازع الديني.

مراحل السلام:تم تقسيم السلام إلى المراحل التالية(خير، 2012م):

1.مرحلة السلام الوقائي: حيث أن المقصود بتلك المرحلة هي المعالجات التي تهدف ألى حل النزاعات قبل تفجرها إلى صراعات ومواجهات.

2. مرحلة صناعة السلام: وهي مرحلة التي تهدف إلى إيقاف أو منع المواجهات والنزاعات بالوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض بين الأطراف المتصارعة، وذلك بالتراضي والموافقة على إجراءات محددة.

3. مرحلة حفظ السلام: وهي المرحلة التي تتم فيها حفظ السلام وصيانته عندما يتم تحقيقه.

4. مرحلة بناء السلام: وهي المرحلة التي تهدف إلى تقوية وتماسك عملية السلام حتى لا يكون هناك عودة ثانية لمرحلة الحرب.

تصنيفات السلام: السلام نوعان (عثمان، 2009م):

1.السلام السلبي: يعرف بأنه غياب العنف في التجمعات الإنسانية الرئيسية كالدول، وأيضاً بين التجمعات العرقية والعنصرية.

2. السلام الإيجابي: ويعرف بأنه نموذج للتعاون والدمج بين التجمعات البشرية الرئيسية، وهو الذي يأتي عن طريق:

- الحكم الراشد المتميز بالعدل والقرارات السليمة.
- وهو الذي يمنع العنف والحرب.
- ويسعي لحل المشاكل بشتى السبل أهمها قوة الدولة.
- ويبدأ بنبذ العنف.
- يشمل الإهتمام بالعدل الاجتماعي.
- يهتم بآلية فض النزاع.
- بالمشاركة وحقوق الإنسان وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين ومراعاة التنوع.

وتدخل تحت عنوان السلام الإيجابي الآتي(محمد، مصدر سابق):

السلام الاقتصادي: لنصل إلى السلام الاقتصادي الأمر يقتضي معالجة الأزمات الاقتصادية المتمثلة في الآتي:-

- تدني الإنتاج، النقص في الاستثمار، زيادة الديون الخارجية = إريفاع معدل التضخم.
- انخفاض الدخل الفردي والقومي = انتشار العطالة وارتفاع معدل الجريمة والتشرد.
- النقص في الغذاء = إرتفاع معدل الأمراض.
- النزوح = التكدس في المدن.
- العنف.
- التبعية التكنولوجية.
- زيادة الانفاق العسكري.

السلام الاقتصادي هو الذي يتفادى الأزمات الاقتصادية لينعم المواطن بالأمن والطمأنينة، وذلك يتطلب:-

- الدقة في التخطيط = تحديد الموارد والبدائل.
- ترشيد الانفاق الحكومي = التوازن بين الدخل والمنصرف.
- إتخاذ القرار = المحاسبة والمراجعة.
- الإنتاج الذي يتطلب: راس المال، العمل الجاد، والتوظيف.
- قوة العملة.
- التوزيع العادل للثروة.

الاستقرار الاقتصادي = السلام الاقتصادي

السلام الاجتماعي:يتطلب السلام الاجتماعي الآتي-

-وجود الأسرة التي تقود عملية التنشئة الاجتماعية.

- العدل الاجتماعي بين مختلف أفراد الشعب.
- الضبط الاجتماعي- بالبعد عن الظواهر السالبة مثل: التشرد والتسول.
- إشباع الحاجات الأساسية الذي يقود لتوفير الاستقرار النفسي والاجتماعي والتجانس.

السلام السياسي:يتطلب تحقيقه الآتي:-

- ضبط التجارب الساسية ونضجها.
- ضبط السياسات العليا للدولة التي تحمي النسيج الاجتماعي.
- السند الشعبي وقوى الرآي العام.
- حماية الدولة من الانقسامات.
- التوازن في العلاقات الخارجية.

كل ما ذكر آنفاً يقود إلى الاستقرار السياسي = السلام السياسي.

السلام العسكري: الذي يعني:

- عدم اللجوء للقوة لحل الخلافات والنزاعات الداخلية والخارجية.
- استعداد الدولة لتكوين جيش لحماية الأمن الوطني وحدود الدولة، وقوات شرطة للحفاظ على الأمن الداخلي.

السلام القومي: وهو الغاية الوطنية العظمي الذي يتحقق بالإنجاز في الميادين السابقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بجانب العمل على تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية والعمل على سياسة حسن الجوار.

السلام العالمي: يتحقق السلام العالمي بالوصول إلى:

-التقارب بين الشعوب، وتحسين مستوياتها، وتجسير الفجوة بين الدول الكبرى الغنية والدول النامية.

- المساعدات في عملية التنمية لازالة الفقر والتخلف، فقد يكونان القنبلة الموقوتة لتفجير الحرب العالمية الثالثة.
- التعاون الدولي، للمساعدة في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر التعاون الدولي من صميم عمل الأمم المتحدة بموجب المادة: 73.

وتجدر الإشارة أن هنالك تداخل بين السلام القومي والسلام العالمي يتمثل في:

-استخدام الفضاء الخارجي.

- استخدام أعماق البحار والمحيطات للأغراض السلمية.
- حماية البيئة.

أنماط دعم السلام(بشير، مصدر سابق):

-دعم تنظيم القانون الدولي من خلال المؤتمرات، وبشكل خاص المؤتمرات المعتمدة على مبادئ الصراع، الفضاء الخارجي والمحيطات.

- إنشاء مؤسسات لتطبيق القانون في شكل المحكمة الدائمة مثل: محكمة العدل الدولية التي أسست عام 1946م.

- العمل على تطوير وتوسيع مبدأ الحل السلمي للنزاعات من خلال عمليات الوساطة، التسوية(المصالحات)، والتحكيم.

- إنشاء مؤسسات سياسية في شكل عصبة الأمم والأمم المتحدة(1919-1946م).

اتجاهات أخرى لدعم السلام(المصدر نفسه):

-القلق المتنامي والذي يدور حول الحرب والظروف التي يمكن أن تؤدي إلى العنف.

- إتجاه آخر مرتبط بأبحاث السلام والتعليم.

- ابحاث السلام مثل: معهد أبحاث السلام الأمريكي والكندي.

- وبرامج تعليم السلام مثل ما هو في الكليات والجامعات.

- محامي السلام.

معوقات السلام(محمد، مصدر سابق):

1.العنصرية: حيث نجد أن الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض كان سبباً في كثير من الحروب.

2. الاختلافات الثقافية: حيث تولد هذه الاختلافات الشك وسوء الفهم والصراع.

3. القومية وإرتباطها بالسيادة.

4. الظروف الاقتصادية.

5.الاعتقاد السائد بأن الحرب هي وسيلة لحل المشاكل.

6. التحديد المحدود لأفكار السلام.

ثقافة السلام:

مفهوم ومصطلح ثقافة السلام: يقال دائماً إن الإنسان في المجتمع يتأثر بالبيئة المحيطة به، أي البيئة التي يولد فيها، ولكن البيئة تتكون من أشياء كثيرة، وأحد هذه الأشياء هي الطبيعية، ومع أن بعض الناس يولدون وينشأون في بيئة واحدة إلاّ أن لغتهم تختلف، كذلك طرق الزراعة والمأكل والمسكن والأسرة والقوانين، وهذا يعود لتأثرهم بالبيئة التي تعلو على البيئة الطبيعية(فوق الطبيعة)، والبحث عن ثقافة السلام لغوياً يتطلب تعريف الثقافة: وهي مجموع الآداب والفنون والصناعات والحرف والعادات والتقاليد والممارسات والطقوس وفنون الأداء الحركية كالرقص والدراما، والتي تميز مجموعة من الناس، تكون قد توجدت بصفة دائمة أو مؤقتة بخبرات ومهارات ومعارف ومواقف مشتركة عبر الزمن، فالثقافة بهذا الوصف تعطي المجموعة هويتها وتميزها عن غيرها من المجتمعات، فالثقافة مفهوم أوسع وأشمل وقد تحوي في نطاقها سلسلة من الحضارات المتعاقبة، فحاجز الزمن لا يعتد به في تحديد الثقافات، إذً الثقافة هي الوعاء الذي يحوي كلما قيل عن السلام، وما يحقق تحت رأياته وظلاله من أعمال في مختلف مناحي الحياة الكونية على مر العصور. المعنى اللغوي للمفردة ثقافة، لا يعطي المعنى التام للمفردة في التعبير(الثقافة)إلاّ في حالة دمجهما في صيغة المصطلح (ثقافة السلام) والذي يمكن تعريفها بأنها الممصطلح الذي يستند على أبعاد فلسفية اجتماعية يشمل: القيم والمعاملات غير المعتمدة على العنف، وتلك التي تحترم الحقوق الأساسية للآخرين.

مجالات ثقافة السلام(رحمة، 2009م):

1.محاربة العنف بكل أشكاله: الإرهاب، الحروب، النزاعات.

2. خلق بيئة نظيفة مستقرة تراعي قواعد الصحة والنظافة والمحافظة عليها من التلوث البيئي، وتثقيف المواطن لمشاركته في المحافظة على البيئة مع ملء أوقات فراغ الشباب.

3. تطوير الثقافات المحلية.

4. للإسهام في نشر ثقافة السلام لابد من الاهتمام بثقافة الطفل وإعداده للحياة وللمستقبل والعناية بكل مراحل نموه المختلفة.

5. تعزيز دور المؤسسات الإجتماعية في نشر ثقافة السلام(أجهزة الإعلام–ودور العبادة–المنزل والأسرة–الأندية).

أهم الذين أسسوا ثقافة السلام:نجد أن هناك عدداً كبيراً من العلماء والمفكرين، بل والساسة الذين أسسوا ثقافة السلام واهتموا بها، فمنهم ميلي(1980م)، الإيطالي الجنسية الذي أمن على السلام وقال: لحسن الحظ لا ينجب عالمنا أولئك الذين يدقون طبول الحرب ويحرقون لها البخور فقط، بل إنه ينجب أيضاً الذين يفكرون في السلام والذين يؤسسون فلسفة السلم، ويعني بذلك أنه يوجد بعالمنا من يناصر السلم ومن يناصر الحرب، ويرجع مفهوم ثقافة السلام إلى أفكار عصر النهضة الأوربي والفلسفة الغربية في القرن السابع عشر حينما بدأ في الأفق ظهور فلسفة العدل والسلم كنقيض للحرب والعنف اللتين اهتمت بهما الحضارة الغربية، فنجد مثلاً المفكر بيردوبيس الفرنسي الجنسية قد أمن على الحرب في مؤلفه(في نهاية الحرب وجدل في المملكة الفرنسية، والذي تم نشرة عام 1300م)، إنه برر الحرب مع الأعداء في الأرض، وليس مع الإخوة قائلاً: على الذين يرغبون في الحرب عليهم أن يفعلوا ذلك مع أعداد الكنيسة والأرض المقدسة فوق الأرض، ولكن ليس مع أخوتهموالمفردة أخوتهم تعني الإخوة في النصرانية(قور، 2010م)، تم تغير الاتجاه إلى التفكير في بث دعائم الوحدة والحب، حينما قال كريخ كينق بعد مرور مائة عام على دعوة ديبوس يقول: نريد أن نرى نهاية لكل الحروب والقتل بعد إنتشارهما في كل أنحاء العالم المسيحي، وأن يحل محلها دعائم الوحدة، أما أرموس فقد صور بشاعة الحرب للدعوة للسلم، حيث قال: الحرب هي الشيء الوحيد ضد كل الأشياء والحرب هي الأصل وهي الأساس في كل المشاكل وقوى الشر، لأنها محيط بلا قاع، يبتلع كل شيء بلا تمييز، وبسبب الحرب تزبل كل البراعم والورود ويجف كل شيء معافي ولا يبقى غير الدمار، ثم تشيخ الأشياء الجملية وتصير كل حلو مراً، أما كزيخ فقد ثمن آراء ارسموس ودعا إلى العودة إلى الطبيعة البشرية وتطوير الإحساس بالعطف، كما قال:(لقد وهبنا الخالق كل شيء، ولكننا أضعنا كل تلك الأشياء الطبيعية والجميلة، لذا علينا مراجعة أنفسنا إذا أردنا التخلي من الإحساس بالهزيمة، ولقد زعم كزيخ أن هناك ثلاثة أسباب جوهرية تؤدي إلى تقسيم الناس في العالم، مما يؤدي إلى نشوب الحرب والاقتتال بينهم وهي: الضغينة، المغالاة والظلم وعدم العدل، الاضطهاد والتهميش، ففي نقده لظاهرة الحرب أكد على الخسائر الناجمة خاصة البشرية والاقتصادية والاجتماعية، أما كروز فهو من المفكرين الذين أسهموا في قضية السلم والحرب، فقد عاش في القرن السابع الميلاد، وفي مؤلفه يربط الحرب بالدافع الديني، ويرى أن النصر والحماس هما القوة الأساسية ورأء الحرب، ويجب أن يحسب الملوك حساباً للهزيمة، ومن الأفكار الهامة التي طرحها كروز في دعوته

قوله: نحن لا نرغب في سلام لحظى أو مؤقت.. سلام ثلاث أيام، لكن سلام ممتد على الإختيار، والعدل، سلام يعطي كل شخص حقه، وحق الضيف، وحق الغريب، تجارة حرة واتصال عالمي(رحمة، مصدر سابق).

مما سبق يبدو جلياً أن المساهمات الفكرية في الحضارات الغربية أجمعت على فلسفة العدل كنقيض للحرب والعنف، خاصةفي أوساط المسيحين المتدينين وكتاب وفلاسفة، وقد تراوحت دعواتهم بين:

1.إعلاء قيم الإنسانية.

2. الحب والترابط.

3. نبذ اضغائن.

4. نزع السلاح.

5. عدم المغالاة في الظلم والاضطهاد.

قواعد بناء ثقافة السلام:ترتكز قواعد بناء ثقافة السلام إلى(عثمان، مصدر سابق):

1.إشاع حاجات الإنسان الأساسية: مفهوم ثقافة السلام لا يرتبط بمجرد غياب الحرب، وإنما أيضاً بغياب كل أشكال العنف التي قد تمنع إشباع حاجات الإنسان الأساسية.

2. التعليم من أجل التغيير: ثقافة السلام تقتضي ضمناً تشجيع التعليموترقيته؛ من أجل إحداث نوع من التغيير الإجتاعي، كما تتضمن ثقافة السلام وضع منهج تعليمي يهدف إلى تطوير معرفتنا، وتجربتنا، في ما يخص البدائل الممكنة.

3. تجريد جهودنا الدفاعية من الصفة العسكرية: تتميز ثقافة السلام بإفتراضها أن حل النزاعات لا يتطلب بالضرورة استخدام القوة العسكرية، مشاريع الدفاع البديلة تحاول الجمع بين الرغبة الحقيقة في الدفاع عن النفس، ومبادئ عدم التحريض أو إثارة الآخر، والسلوك غير المهدد. تدخل ثقافة السلام مقولات أخلاقية في الأوساط السياسية، وبذلك تعمل على تجريد السلوك السياسي من الصفة العسكرية، وتخليص الجهود الدفاعية، والساسيات الأمنية من عناصرها العسكرية.

4. فضح زيف المخاطرأو التهديدات: تبقي أساطير الحرب على قيد الحياة جزئياً، بسبب الآلية المنشغلة بأسباب المرض، وأعراضه، والتي دائماً تدعوا إلى الإفراط في الحماية أو العناية من المخاطر، بعض الأفراد، أو الجماعات المسلحة، لا يتصرفون وفقاً للواقع، وإنما وفقاً لإدراك حسي خطأ لذلك الواقع، إن تحريف ما يرى، أو يدرك بالحس أو يحلل، يسمح بتأسيس آليات دفاع تتصف بالإفراط على أساس التقديرات المغالي فيها

لإحجام المخاطر، أو التهديدات؛ الشيء الذي يخلق ظرفاً يعرف في ثقافة الحرب بأنه أحد العوامل المسديمة لسباق التسلح عن طريق المغالا في تقدير المخاطر، يصبح من السهل صنع أعداد في ذات الوقت الذي لا يوجد فيه حقيقة عدو ألبتة، أو اعطائهم مظهراً غير ملائم للبشر، من خلال التلاعب بالمعلومات. تتميز ثقافة السلام بين الممكن والمتحمل، متجنبة الإنشغال الكامل الذي يتصف بجنون الإرتياب، بالممكن الأسواء.

5. احترام الهوية الثقافية: يجب أن تتعرف ثقافة السلام على القيم الجوهرية لكل الهويات الثقافية القومية المختلفة، وأن تحترمها، إن الممارسات القسرية، التي تشرع في فرض ثقافة عامة، أو جماعية يجب رفضها، ما دمنا نتعلم كيفية استخدام المعايير الأخلاقية التي تتصف بالشمول على النحو المتزيد، وقلة الخضوع لخصوصيتنا التأريخية.

6. نفخ الحيوية، والنشاط في ما هو ضعيف أو ضئيل النفوذ ينبغي أن تنفخ ثقافة السلام الحيوية والنشاط في دور الفرد والمجتمع المدني، إزاء مؤسسات الدولة، ثقافة السلام يجب أن تدافع عن عامة الشعب، ما يقترح هو مشروع بديل يدع الأفراد يكتشفون ما يحيط بهم من تطورات مادية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتقنية، على أساس الندية ومن غير ظلم.

مفهوم ثقافة السلام لدى(اليونسكو):

يعتبر السلام أحد الأهداف الأساسية لليونسكو منذ انشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد آلت اليونسكو على نفسها مهمة بناء السلام في عقول الرجال والنساء منذ نهاية القرن الماضي، وهي مهمة بالغة التعقيد نظراً لما يكتنف العالم اليوم من الحروب وتحولات اقتصادية واستراتيجية كبيرة، وتتكون ثقافة السلام بالنسبة لليونسكو من:

1.القيم

2. المواقف

3. طبيعة السلوك الإنساني التي ترتكز على:

-عدم العنف.

- احترام الحقوق الأساسية للإنسان.

- احترام حريات الآخرين، وهي أيضاً كيان مكون من:

1.قيم

2. سلوكيات ترتكز على:

-عدم العنف، والتماسك، كذلك في إطار من:

1.التعاون المشترك.

2. المساهمة الكاملة للمراة.

3. إقتسام تدفق المعلومات.

وفي إطار شرح اليونسكو لثقافة السلام فهي تؤكد على أن ثقافة السلام هي: تحويل التنافس إلى تعاون في مجال تحقيق الأهداف وإلى رغبة العالم في الإبتعاد عن العنف والعمل على زرع التحمل والإيمان في عقول البشر، ولتحقيق هذا الهدف الانسانى النبل تنظر منظمة اليونسكو إلى ثقافة السلام كمشروع شاسع متعدد الجوانب، عوالمي الفضاء، لابد له من أن يرتبط بالنواحي التالية(اليونسكو):

1.التنمية والأمن الاقتصادي.

2. الديموقراطية والأمن السياسي.

3. نزع السلاح والأمن العسكري.

4. الكفاء والحوار الاقتصادي.

5. تطور التماسك الدولي.

وقد قدمت منظمة اليونسكو عدد مشروعات تصب جمعيها في برنامج ثقافة السلام والمشاريع هي:

1.عالمية المدارس لنشر التداخل الثقافي.

2. تطوير إطار التلاقح الثقافي بين الشعوب.

3. تطوير القيم التي من شأنها إحداث التداخل والحوار من أجل السلام.

4. إنشاء مشاريع عالمية للحوار والتبادل الثقافي بين المناطق المحتلة.

وفي عام 2000م صادقت الأمم المتحدة- وبناءً على بيان منظمة اليونسكو على اعتبار ذلك العام سنة دولية لثقافة السلام، وقد قام الحائزون على جائزة نوبل للسلام بصياغة مسودة بيان، فيما يلي نص وثيقة ثقافة السلام قدمت فيها:-

إن إحترام حياة وكرامة كل كائن بشري يجب أن تتم بلا تمييز مع ضرورة رفض العنف بكل أشكاله: الجسدي والنفسي، وعلى البشر البذل بسخاء لوضع حد للطغيان السياسي والاقتصادي وأن يسلكون طريق

الدفاع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي والبعد عن التعصب، وأن يكون هناك سلوك استهلاكي مسؤول ونمط إنمائي يراعي أهمية الحياة بكل أنواعها، وصون الموارد الطبيعية للأرض والإسهام في تنمية المجتمع بالمشاركة الكاملة للنساء في ظل إحترام المبادئ الديموقراطية لابتكار أشكال جديدة للتضامن(المصدر نفسه).

ثقافة السلام من منظور الإسلامي:

بيان اليونسكو ليس غريباً عن دين كالإسلام في الجزء التالي ربط لبيان اليونسكو بالدين، مما يبين أن الإسلام هو دين يدعو أصلاً للسلام والتسامح وحسن المعاملة، فجاءت النصوص الإسلامية واضحة ومحددة لمعنى السلام حكماً تذكيراً للعباد، ويحمل الإسلام شرحاً واضحاً وصريحاً لمفهوم الحرب في استكشاف عناصر ثقافة السلام، وهي ذات العناصر التي لم تقف على أهمية منظمات الأمم المتحدة واليونسكو إلاّ في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

*السلام هو أحد قضايا الاستخلاف، فالإنسان هو خليفة الله في الأرض تكليفاً يستوجب عليه ذلك أمر اعمارها وصونها ومضمون الإستخلاف هو توجيه الطاقة الإنسانية نحو تسخير الطبيعة(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ) الأعراف: 10، وذلك من أجل اعمار كوكب الأرض وتجنب المفسدة في الأرض، لذلك جاء الإسلام بهذا المعنى العميق، ويبلغ الإنسان شأناً عظيماً، عندما يحس الله في سكناته وحركاته ووحدة مفردات الكون، فهو في سلام معها، وليس في صراع، لذلك يمكن القول إن دعوة(صون كوكبنا) بوصفها أحد العناصر الأساسية لثقافة السلام هي دعوة أصيلة في الإسلام الذي كرم العباد والبشر ليكونوا خلفاء الله في الأرض(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) البقرة: 30.

*السلام هو الأصل في العلاقات بين الناس أفراداً وجماعات(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)الحجرات: 13، ولقد دعا الإسلام إلى تمكين ثقافة السلام بين العباد ودر النزاعات، وإن الإسلام يحبها ويقدسها ويحبب الناس فيها، وهو كذلك يحررهم من الخوف، ويرسم لهم الطريق الأمثل لتعيش الإنسانية متجهة إلى غايتها من الرقي والتقدم، وهي مظللة بظلال الأمن الوارفة.

*السلام عنصر أصيل في الإسلام، والدليل على ذلك أن السلام أحد أسماء الله سبحانه وتعالى(رحمة، مصدر سابق).

غرس ثقافة السلام:

عملية غرس ثقافة السلام في المجتمعات تبدأ بالدعوة إلى إقامة العدل والمساواة وإشاعة الديموقراطية، لأن الدعوة لثقافة السلم في ظل الصراع والعنف وما يرتبط بهما من انتهاكات ومظالم، تعتبر دعوة غير موضوعية لانها تبدأ قبل رد المظالم والحقوق وقبل القضاء على جزور الصراع، الأمر الذي يتناقض مع قيم السلم والكرامة الإنسانية، ويوصف بأنها هي:-

هي إشاعة روح السلام ومعانيه وسط المجتمعات التي عانت كثيراً من الحرب والاقتتال وانتشرت فيها ثقافات الحرب والعنف لتسود بدلاً منه الأمن والسلام والاستقرار وهنالك وسائل عديدة يمكن من خلالها تتم عملية غرس ثقافة السلام في المجتمع منها(حسن، مصدر سابق):

1.الوسائل الإعلامية: هي أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وهي وسائل تخاطب الجمهور بصورة مباشرة وهي ذات تأثير وفاعلية كبيرة خاصة الإذاعة، حيث تنتشر في مساحات واسعة وتغطي كل أنحاء البلاد ومن خلالها يمكن تصميم برامج خاصة ومحددة، حيث لابد للخطاب الإعلامي أن يرتكز على مرتكزات يخدم مسألة نشر ثقافة السلام خاصة المرحلة التالية لتوقيع اتفاقيات تسوية السلمية، وذلك من خلال تحويل القيم التي كانت تنفي الآخر وتلقيه أحياناً بهدف كسب الحرب الى قيم مغايرة جديدة تدعوا فرقاء الأمس إلى الإعتراف بالآخر والتعايش السلمي متبادل.

2. التعليم: والمطلوب هو أن يتم تطوير مناهج التعليم لكي تكرس قيم العيش الكريم والتسامح والمصالحة، فالعيش المشترك يساعد في ترقية العلاقات التعاونية وتقليص الصراعات.

3. النشر عبر المراكز البحثية والعلمية: تلعب المراكز البحثية المتخصصة والجامعات دوراً كبير ومقدراً في عملية التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام، وذلك عن طريق إعداد البحوث والسمنارات والورش والدراسات اللازمة في مجالات السلام والتعايش السلمي، وذلك لأن الحصول على المعلومات الصحيحة أصبح سلاحاً فعالاً، كما يمكن لتلك المراكز أن تقوم بإعداد المادة الجيدة التي تعكس عملية نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي، كما أنها يمكن أن توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة التي يمكن من خلالها معالجة بعض القضايا الحساسة.

4. الوسائل الدعوية والثقافية: هنالك منابر ذات تأثير كبير على ثقافة المجتمع مثل المساجد والمسارح والمنابر الثقافية المختلفة مثل: المنتديات والليالي الثقافية والغنائية والشعرية وتلك المنابر مؤهلة لعملية غرس ثقافة السلام على أن تتوفر لها مناهج ثابتة تتماشى مع أطروحات التعايش السلمي ورغبات المجتمع.

5. منظمات المجتمع المدني: تعتبر منظمات المجتمع المدني من أهم الوسائل التي يمكن أن تتخذها الدولة والمجتمع في عملية رتق النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي، باعتبارها لصيقة بالمجتمعات المحلية، حيث يمكن من خلالها أن تتم عملية التصالحات القبلية وفتح قنوات للتواصل بين القبائل والمجتمعات المختلفة، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون لجاناً للتآخي والتعيش السلمي تشترك فيها الأحزاب السياسية جمعياً والشخصيات الوطنية المشهود لهم بالكفاءة والبعد عن متأججي الفتن والصراعات القبلية والعرقية، على أن تعمل هذه اللجان كمنظمات تطوعية خيرية من أجل نشر ثقافة السلام في ربوع البلاد، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً كبيراً في معسكرات النازحين واللاجئين وخاصة في عملية العودة الطوعية، حيث إن بقاء المعسكرات بصورتها الراهنة يؤسس للبطالة وعدم إرتباط الأجيال بثقافة الأرض.

المبحث الثالث: بناء السلام وإصلاح النزاع

يقصد بعملية بناء السلام تغيير البنى غير العادلة إلى علاقات سلمية، وتغيير الطريقة التي تمارس فيها الجماعات حياتهم ولام جروحها بطريقة تعزز السلام والعدالة، وفقاً لوثائق الأمم المتحدة:إن بناء السلام يشمل نطاقاً واسعاً من النشاطات المرتبطة ببناء القدرات، وتسوية النزاعات، والتحول الاجتماعي، إنه عبارة عن تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، الغرض هنا هو إزالة كل أسباب النزاع سواء أكانت مادية أو معنوية أو حرفية واستبدالها بآليات وهياكل تمكن الأطراف من التعامل مع بعضهم بشكلي سلمي يسمح لهم لتحقيق غايتهم، وتنمية كل أوجه حياتهم، كما أنه يعني فسح المجال لإظهار الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل وتثبيت اعتماد الناس بعضهم علىبعض، حيث نجد أن عملية إعادة البناء والتنمية تتطلب صياغة علاقات اجتماعية وثقافية كان لها دور في مرحلة النزاع، وتتم عملية الصياغة هنا بإزالة الخلل المؤدي إلى النزاعات ومن الضروري إعادة صياغة العلاقات الإثنية والعرقية على أسس من المساواة، كذلك يجب تفعيل وإشراك كل قطاعات المجتمع في عملية البناء والتنمية على أسس محددة كل حسب طبيعته ومقدرته على العطاء، مثل هذا الفهم يتطلب عملية بناء لتشمل: توظيف المال، الإدارات، والتصميم المعماري، وتنسيق العمل، ووضع أساس المبنى، وأعمال التشطيب بتفاصيله، بالإضافة إلى الصيانة المتواصلة، هذا الفهم الشامل يخاطب القضايا البنائية، والآليات الاجتماعية لبناء العلاقات بين الخصوم، وتطوير البنية التحتية الداعمة للسلام، باختصار يجب أن تستبدل الأطراف المتنازعة لولب العنف والتخريب بلولب السلام، والتنمية، وأن يخلق بيئة مساعدة على توليد صفة الاعتماد على النفس، والسلام الدائم، لخلق مثل هذه البيئة له ثلاثة أبعاد: مخاطبة مسببات النزاع الأساسية، إصلاح العلاقات الممزقة، ومعالجة الأذى النفسي على المستوى الفردي.

مفهوم بناء السلام: لقد اكتسب مفهوم بناء السلام في السنوات الأخيرة قبولاً واسعاً في الدوائر الأكاديمية والسياسية، منذ أن طرح الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس غالي في العام 1992م تقريره المعنون بـــ(أجندة من أجل السلام) لإيجاد سياسة قائمة على حفظ السلام، حيث وردت الإشارة إلى بناء السلام باعتباره جزاً مكملاً لجهود الأمم المتحدة لترقية السلام عبر آليات محددة تشمل:(الدبلوماسية الوقائية، والصنع السلام، وحفظ السلام)، حيث ذكر أنه يتكون من التعاون المثمر والمستمر لمعالجة القضايا الرئيسية مثل(الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية والمشكلات إنسانية وغيرها) من خلال معايير محددة تشمل عدد من الأنشطة مثل: نزع السلاح، إعادة النظام، وتدمير الأسلحة الفتاكة، وإعادة توطين اللاجئين، وتدريب القوات الأمنية، وإصلاح مؤسسات، بجانب ترقية المشاركة الشعبية، ويتسم مفهوم بناء السلام بتعدد الدلالات في السياق النظري، وأحياناً يتصف بالغموض، بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ووزارات الدفاع، حيث تسعى هذه الجهات لإضفاء وعيها الخاص لصياغة المعنى والدلالة بالطريقة التي تروق لها، مما يقود لتباين في تفسير دلالات ومعاني المفهوم(جمعة، 2011م)، هذه الأنشطة تخضع لمعايير تتموضع في فترات زمنية قصيرة ومتوسط الأجل، باعتباره جزءً لا يتجزأ من التدخلات الدولية التي ترمي لأن تصبح جهوداً مستدامة في الأجل الطويل، وبالتالي فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع يعتبر مسوغاً رئيسياً لبناء السلام الدائم، وهذه العملية بحاجة إلى أجل زمني طويل.

كيف يبنى السلام؟ حدد معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات بالولايات المتحدة الأمريكية المؤسس سنة 1992م(Multi Track) تسعة قطاعات في مسارات مختلفة لممارسة بناء السلام، وذلك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والقطاعات هي(www.imtd.org):

- الحكومة.
- الدين.
- التعليم.
- الأعمال.
- التمويل.
- البحث والتدريب.
- منظمات الإغاثة.
- المواطنون الناشطون.
- الإعلام والاتصالات.

تحويل النزاع إلى حالة إيجابية: من الممكن البدء في تحويل النزاعات المتطاولة عبر مختلف الحقب الزمنية، من خلال اعتماد التسوية السياسية السلمية للنزاعات، بجانب وقف إطلاق النار، وتسريح المقاتلين،

ونزع السلاح، وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المؤسسات المدنية، وإعادة بناء الثقة والتوافق، ونشر ثقافة السلام، وقد تصنف هذه الأنشطة في المدى القصير لعملية بناء السلام الإيجابي، الذي يركز على إنجاز العدالة الإجرائية والتوزيعية، والمطلوب أيضاً بالتزامن مع ذلك أنشطة أخرى في المدى الطويل، وهي أنشطة تتعلق بإنجاز مهام التنمية(إعادة تأهيل وبناء المؤسسات والهياكل والعلاقات والأفراد)، أن فكرة إعادة البناء يتم التعبير عنها بمصطلح تحويل النزاع الذي ابتداعه (جون باول ليدراك) في الثمانينيات من القرن المنصرم، وملخص هذه الفكرة يركز على تحويل البنية والعلاقات والمؤسسات والأفراد المنخرطين في النزاعات بإعادة بث التعاطف مع الأخريين وإظهار الوجه الإنساني لأن ذلك يؤدي للمساواة الفطرية بين الناس وكذلك التدريب والتوسط وتسهيل اللقاءات بين الأطراف ووضع رؤية جديدة لمستقبل العلاقات بإعادة بناء الثقة وفرض علاقات إيجابية عبر بعض النشاطات المسلية، ليصبح دورهم سلمياً بعيداً عن ثقافة العنف(Bouding,2001).

مبادئ بناء السلام: رداً على الأسباب الأساسية للنزاعات المسلحة جاءت المبادئ التالية لتغيير العلاقات والبنية غير العادلة، ومعالجة التأثيرات الأعراض وإظهار الثقة، والمبادئ هي(محمد، سابق):

-أن يقوم بناء السلام على التزام طويل الأمد.

- التركيز على القواعد الشعبية.

- بناء السلام بحاجة إلى عمق داخلي وتحليل مشترك.

- حشد التأييد المحلي والوطني والدولي من أجل تغيير البني والأنظمة غير العادلة.

- إشراك أكبر عدد من الأطراف المعنية.

- الشركاء يمثلون تنوعات وتعدديات ويتقاسمون قيماً مشتركاً.

- تحويل النزاع.

- إجراءات المصالحة.

إصلاح النزاع: المصطلح الدارج حالاً للتعبير عن هذه الغاية هو (تحويل النزاع)، ومن المهم ذكره هنا بأنه لم يتم ترجمة المصطلح بشكل حرفي ليكون(تحويل النزاع)، إذ إن مصطلحاً كهذا لا يعبر عن المقصود بالفظ تحويل، ولذلك فإنه من الأفضل استخدام مصطلح إصلاح النزاع، إذ إنه يسمح لنا يتفهم كافة أبعاد هذه الغاية وهي إصلاح العلاقة بين الأفراد وإصلاح ذات النفس، مما يؤدي إلى الخير، وربما يكون التأثير الإسلامي هنا

واضحاً إذ أن(الصلح خير)، (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)الحجرات: 10.

آليات بناء السلام:لقد توصلت مجموعة من الخبراء العالمين في مجال بناء السلام إلى أن الطريق للاستقرار في مناطق النزاعات لابد من النظر إلى الآليات الآتي:

الآلية الأولي: البناء السياسي:

هنالك مبررات تستلزم إعادة بناء الشرعية بمعنى القبول والرضا والتوافق السياسي بين النخبة الحاكمة وعموم قطاعات الأخرى، والمقصود بذلك أن تكون هنالك دور فاعل ومؤثر لأفراد المجتمع في عمليات السلام والتنمية والديمقراطية، وذلك من خلال الآتي(حسن، مصدر سابق):

1.إشراك المجتمعات في الخطوات الأولى لتحقيق السلام في المفاوضات.

2. لابد أن يدخل هذا الفهم في البرامج السياسية للأحزاب الحاكمة والمعارضة والحركات المسلحة

3. تدريب لجان بناء السلام وفض النزاع من قيادات المجتمع.

4. ويجب إدماج عملية بناء السلام في الأجهزة الوظيفة(الإعلام) في مرحلة البناء السياسي لما بعد النزاع، وبحيث تزول العوائق أمامهم للمشاركة في صنع القرار السياسي.

الآلية الثانية: البناء الاقتصادي:

التنمية الاقتصادية هي المتغيرات الأساسية التي تحدث في الهيكل الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وإعادة البناء الاقتصادي يعني إعادة اصلاح الخلل في الهيكل الاقتصادي والبنية التحتية التي تم تدميرها بفعل عوامل سواءً طبيعية أو غير طبيعية، حيث نجد أن إعادة بناء الاقتصادي يتطلب الاعتراف بدور المجتمع ومساهمتهم في النشاط الاقتصادي والقطاعات الرسمية وغير الرسمية خاصة فئة الشباب، حيث لا نجد اقتصاداً حديثاً بدون عمالة ومشاركة فاعلة من قطاع الشباب، كما نجد معدل التنمية الاقتصادية يقاس بمتوسط إنتاجية العمل ولما كان الشباب يقومون بمعظم الأعمال نجد أن التنمية الحقيقية تدفع الشباب دفعاً إلى ميدان العمل،لذا فإن التأهيل وتدريب يصبح من العوامل الحاسمة في الإسراع بالتنمية، وذلك من خلال الآتي(إمام،2017م):-

1.خلق مشاريع زراعية تنموية تمكن أفراد المجتمع من إيجاد فرص العمل لإدرار الدخل وتمويل مباشر من الحكومة تستهدف المناطق المتأثرة بالحرب.

2. تطوير الأسواق

3. تحديد وتطوير المراحيل والصيوانات وضع علامات لها.

4. تأهيل وتدريب أفراد المجتمع في كافة المجالات(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ...الخ).

5. استزراع المناطق التي تعرضت لجفاف والتصحر وقطع الجائر.

6. تطوير الموارد الطبيعية.

7. دعم الشباب والنساء في المشاريع المدرة للدخل.

وتستلزم ذلك إعادة النظر في سياسات الاقتصاد الكلي بخلق نمو وتنمية يتسمان بالتوازن القطاعي والإقليمي بعطاء أولوية حاسمة لخطة الاستقرار المتكامل في ربوع البلاد، وتدل التجربة العملية للحراك الاقتصادي اليومي على مظاهر انعدام العدالة والمساواة والتوازن في توزيع ثمرة النمو والتنمية، التي تم التعبير عنها في طول البلاد وعرضها بطرق سلمية أحياناً، وبطرق عنيفة أحياناً أخرى، من لدن التمرد الأول في بواكير الاستغلال في عام 1955م، وانتهائها بتجديد النزاع في جنوب كردفان، والنيل الأزرق الآن، فضلاً عن استمرار سعير الحرب في دارفور.

الآلية الثالثة: البناء الاجتماعي:

إن مشاركة المجتمعات في فترة ما بعد الصراع في عملية رتق النسيج الاجتماعي يعني الاعتراف بدورهم في إعادة العلاقات الاجتماعية إلى سابق عهدها، كما أنها تؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية وخلق بيئة مساعدة على إحداث سلام دائم، كما هو معلوم إن ريق النسيج الاجتماعي ونشر ثقافة السلام تعرف بإشاعة روح السلام ومعايشة وسط المجتمعات التي عانت كثيراً من الحرب والاقتتال وانتشرت فيها ثقافات العنف لتسود بدلاً منه الأمن والاستقرار، كما يمكن لقيادات المجتمع والمشهود لهم بكفاءة وحيادية أن يَكنْ لهم دور بارز في عملية تحول الاجتماعي ونقل المجتمع من ثقافة العنف إلى التعايش السلمي، وذلك من خلال أنشطة عملية وثقافية على النحو التالي(حسن، مصدر سابق):

1.إقامة ندوات وورش عمل وسمنارات تستهدف مناطق المتأثرة بالنزاعات تحض على نبذ العنف.

2. إقامة المنتديات الثقافية والليالي الشعرية لمختلف القبائل، بحيث تجوب تلك الأنشطة الثقافية تلك المناطق.

3. التركيز على الأعمال المسرحية ومسرح الشباب، وذلك لعكس معاناة المجتمع من جراء الحرب وكيفية تجاوز آثار الحرب من خلال أعمال درامية هادفة.

4. تفعيل دور الإعلام والتركيز على نشر مواد إعلامية تحس على عملية التعايش السلمي.

الآلية الرابعة: منظمات المجتمع المدني:

وهو المجتمع المتحضر وهو نقيض الهمجية والبربرية والوحشية، أي أن الروح المدنية هي التي تحول المجتمع من الروح الوحشية إلى حالة التحضر، وهي تعني في المقام الأول: احترام مشاعر الآخرين الشركاء في الوطن، وقد أطلق "زوباخ" مفهوماً أكثر اتساعا وهو مفهوم ثقافة الروح المدنية والتي تعني الانتقال من الحياة البربرية إلى حياة المجتمع والتي تتطلب أعادة الشروط الآتية(محمد، مصدر سابق):

1.الالتزام السياسي.

2. القدرة على العيش في إطار حياة مشتركة.

3.الثقافة لإرساء قيم مثل: الاهتمام المشترك، إقامة الروابط المشتركة والتجمعات، وخلق حوار مستمر داخل المجتمع، القدرة على خلق مقومات الحياة المشتركة التي تتطلب حرية التعبير عن الذات، العقلانية، الانتفاع، التنوع الفكري، حرية الرأي.

الآلية الخامسة: بناء الأطر(السياسات والمؤسسات) الأمنية:

إن مسالة توفير الأمن الإنساني بمعناه الأوسع يعتبر قضية(تحدي) مصيرية، لأن الأمن يعتبر سلعة مرغوباً فيها في كل زمان ومكان ولكل الناس، وهناك قطاع معتبر من الناس يتصور أن توفير الأمن يستدعى الوسع في اقتناء اللوازم العسكرية(معدات، ذخائر، أسلحة،...الخ) بأعداد أكبر وبميزانيات أضخم، ولكنتشير وقائع الحراك اليومي إلى حقيقة مرعبة هي: رغم امتلاك أحدث الطراز من اللوازم العسكرية، ورغم الإنفاق المتزايد على الأمن، فإن الحقيقة هي: لا أمن ، والأمثلة على ذلك عديدة، مثل تجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية الآن، وتجربة السودان على مدار خمسة عقود وزيادة(جمعة، مصدر سابق).

وبناءً عليه المطلوب هو إعادة النظر في السياسات الأمنية المتبعة لتوفير الأمن، وإعادة تشكيل المؤسسات المعنية بتوفير الأمن، كي تصبح أكثر توازناً من ناحية إثنية وجهوية، ويصبح أكثر كفاءة واقتدارا، وأيضاً

إعادة النظر في هيكل الإنفاق العام على الأمن، كل ذلك سيساهم في تعديل الصورة النمطية السالبة والمتداولة عن الأمن، هذا لا يتأتى إلا من خلال تكوين تنظيم مجتمعي يقود العمل لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق أهدافه وفقاً لمبادئ تعرف بمبادئ تنظيم المجتمع التي تتلخص في الآتي(عثمان، مصدر سابق):

1.**مبدأ تقبل:** وهو أن نقبل المجتمع الذي نعمل معه كما هو، وأن نبدأ معه من حيث هو، أي، أن نقبل سمات المجتمع وظروفه، وأوضاعه، وقيمه واتجاهاته والقوى الاجتماعية المكونة له، والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه وما شابه ذلك، دون أن نبدي سخطنا عليها، أو احتقارنا لها، وأن نبدأ بعد ذلك في مساعدة المجتمع على تغيير نفسه إلى مستويات أفضل.

2. **مبدأ المسئولية الجماعية:** تتضمن هذا المبدأ اعتماد الأفراد على بعضهم البعض، كما يتضمن مفهوم الأخوة، وأن كل إنسان مسئول عن راعية أخيه الإنسان.

3. **مبدأ الموضوعية:** يجب أن نلتزم بالعمل مع المجتمع كلياً، ولصالح المجتمع، وأن نحاول باستمرار أن لا نسمح لأي اعتبارات شخصية أو ذاتية بالتدخل في علاقاتنا مع المجتمع.

4. **مبدأ مشاركة أعضاء المجتمع:** وهو الجهد الطوعي الذي يبذله الفرد، باختياره، لتأدية عمل معين، يعود على غيره من الأفراد، سواءً أكان هذا الجهد تبرعاً بالمال أو الوقت أو الجهد.

5. **مبدأ حق اتخاذ القرار:** من حق أفراد المجتمع أن يقرروا نوع التغيير الذي ينشدونه، والبرامج أو المشروعات التي تحقق هذا التغيير.

6. **مبدأ تقويم الذاتي:** هو أن تقوم بالتعرف بموضوعية، ودقة، على مدى نجاح ما قمنا به من أنشطة وعمليات، أو فشلها في تحقيق الهدف منها.

ذكر (جون باول ليدراخ)، أن عملية بناء السلام وفض النزاعات تواجه ثلاث فجوات في القرن الحالي، قد سمي الفجوة الأولى بفجوة التلازم، والثانية فجوة العدالة، والثالثة فجوة عملية الهيكل، حيث تتحكم الفجوات المذكورة في عملية بناء السلام، وبرأيه الفجوة تعني عدم قدرة أو كفاءة، عملية فض النزاع من الناحية التقديرية أو الفعلية والتي تضعف عملية بناء السلام، أما بخصوص فجوة التلازم: فهي قائمة على العلاقات التي تلزم إعادة بنائها بين أطرفي النزاع، مثلاً إن تلتقي القيادات العليا والوسطية والقاعدية من أطراف النزاع كل برصفائها من الجانب الأخر، بخلق التواصل أفقي متكامل في بيئة أطراف النزاع، أما فجوة العدالة فتشير

إلى أن معظم الناس المتورطين في النزاعات متأصلة يتوقعون أن تأتي لهم عملية السلام بتغيرات من شأنها وقف العنف وإعادة النظر في الهياكل الظالمة، حيث رؤيتهم، وعندما لا يحقق ذلك تظهر فجوة بين الطموح والقدرات العقلية، أما فجوة الهيكل فتتجلى عادة عندما ينظر إلى اتفاقيات السلام بأنها قمة ما يمكن التوصل إليها، بلغة السياسيين والعسكريين تعتبر نهاية الحرب، والتحدي الأبرز الذي تواجه عملية بناء السلام هو إحداث سلام قابل لأن يتشكّل، وديناميكي وقائم على بنية داعمة، في السابق كان التوجه السائد هو أن عملية بناء السلام عملية ترمي لتوقيع اتفاقيات، ولكن فجأة برزت ضرورة ترجمة الأشياء في هيكل على الأقل من الناحية البيروقراطية، لأن وجود هياكل اجتماعية وسياسية وإدارية تستجيب للحاجات القائمة على العلاقات وعلى البيئة الاجتماعية المتغيرة. ولمعالجة فجوة الهيكل يلزم أن يفهم أن السلام هو عملية تغيير قائمة على إعادة بناء العلاقات والمؤسسات والهياكل وليس قائمة على توقيع اتفاقيات(جمعة، مصدر سابق).

قضية الثقة:يعرفها بعض المختصين بأنها اعتقاد طرف ما في صدق كلمات طرف آخر، وأفعاله، وقراراته، ورغبته في العمل وفقاً لها، إن الحاجة إلى الثقة بين الخصوم تنشأ من عدة حقائق منها(Roussea،1998):

أولاً: حقيقة اعتماد الناس بعضهم على بعض، وارتباط مصالحهم.

ثانياً: حقيقة أن التعاون لا يكون الأسلوب الأفضل لإدارة النزاع الاّ إذا توفر القدر الكافي من الثقة بين الأطراف المتنازعة.

ثالثاً: حقيقة أن الثقة عنصراً رئيسياً في نجاح عملية صنع السلام، مثل التفاوض، والتوسط، لأنها ترتبط بتعزيز التعاون، وتبادل المعلومات، وحل المشاكل.

رابعاً: حقيقة أن نجاح وقف العداءات يتطلب في أحوال كثيرة توفر الثقة بين الخصوم.

خامساً: حقيقة أن من التحديات في المرحلة التي تلي وقف العداءات، معالجة المظالم المتراكمة وانتهاك الحقوق عن طريق التعويضات، والإصلاحات، والإجراءات القانونية التي تتطلب في مجملها توفر الثقة.

هذه الحقائق الخمس يتبن أن الثقة من الأشياء الضرورية لإنجاح عملية السلام، وتقويمها.

المصالحة الوطنية: يفسر مفهوم المصالحة الوطنية على إنه(ICTJ,2012):

- التعايش البسيط بين الأطراف المتصارعة.

– مشروع مجتمعي طويل الأمد يسعى إلى إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات المجتمع، حول ضرورة السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي بما تنطوي عليه من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات الجسيمة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الاجتماعية، وكذلك حول أهمية انتهاج أساليب سلمية، ومعالجة الملفات والقضايا المختلف حولها.

شروط تحقيق المصالحة الوطنية: هناك عدد من الشروط التي يلزم توافرها لضمان تحقيق المصالحة الوطنية منها (المصدر نفسه):

أ–إن المصالحة ناتجة عن تسوية سياسية، وذلك يعني أن المصالحة تبدأ بقبول الأطراف المتنازعة للجلوس للتفاوض مع إظهار القابلية للإصغاء للآخر.

ب– تحديد الغايات البعيدة من المصالحات وأهدافها المرحلية: ويتم ذلك في وجود حكماء عادلين مقبولين من جميع الأطراف.

ج– الاعتراف بالمسؤولية والندم من جانب المعتدي: جوهر المصالحة هو المبادرة الذاتية من جانب الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية وضرورة الإقرار بمسئولياتهم عما اقترفوا من أعمال، والتعبير عن ندمهم وأسفهم على ذلك والإعلان عن الاستعداد لرد المظالم، ذلك يساعد في تغيير المواقف السلوكية بين أطراف الصراع ويجعل بالصفح والمصالحة كلما كان الناس يشتركون في التاريخ والتقاليد والثقافة.

د– الصفح من جانب المتضررين:ويعني القدرة على تجاوز الكراهية المرتبطة بصراعات الماضي، ومن أهم ركائزها ما ذكره "كريسبرج" الذي يرى وجود أربع ركائز ضرورية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وهي:

1. الثقة.
2. العدل.
3. التسامح.
4. الأمن.

ه– تكوين لجان الحقيقة والمصالحة: والمعنى لها نوع من الجان تقصي الحقائق غير القضائية، ويتم إنشاؤها بشكل مؤقت، حول الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت، ثم الإعلان عن الجرائم التي تم التستر عليها والتوصية إما: بالملاحقة القضائية أو التعويض عما لحق بهم من أضرار للقبول بالعيش المشترك، هذه اللجان أكدت الأمم

المتحدة الدور المهم الذي تلعبه في تيسير عملية المصالحة الوطنية وبناء السلم، والغرض منها التركيز على الضحايا، واعتبرتها الأمم المتحدة آلية ملائمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

ز- إصدار العفو العام: هناك أكثر من شكل لإصدار العفو العام لكن أهمها:

1.إصدار مواثيق العفو العام عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومثال ذلك جنوب إفريقيا والجزائر.

2. تضمين العفو العام في اتفاقيات التسوية السلمية ومن أهمها اتفاقية(لومي) بين سيراليون والمتمردين، واتفاقية السلام بين حكومة السودان والمتمردين.

التسامح السياسي:

مفهوم التسامح السياسي: تبرز أهميه مفهوم التسامح السياسي بأنها قيمة إنسانية عالية لها جذورها الضاربة في أعماق الديانات السماوية، ظهر في فترة الحروب الدينية في أوروبا، فبرز في كتابات رجال الفكر والسياسة والدين، حيث كان الاختلاف في السياسة والدين والمذهب هو السائد في تلك الفترة، وامتد المفهوم بعد ذلك كل أنواع الخلافات، ثم أصبح يحتل مكاناً بارزاً في مواثيق حقوق الإنسان، حيث تم التأكيد على حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون التمييز، لذا أصبحت كل أشكال الاختلاف مشروعة ومقبولة قانوناً، ومن بعد ذلك أصدرت منظمة اليونسكو"إعلان التسامح" في عام 1995م، إذن التسامح أصبح ضرورة قائمة كي يظل المجتمع متوازناً، وأصبح ثقافة عالية للسلام يقتضي نهج مبدأ الديموقراطية وضمان الحريات السياسية الفردية والجماعية(محمد، مصدر سابق).

تعريفه(المصدر نفسه):

1.عرفه كريك بأنه: الاستعداد لتحمل الأشياء التي تعارضها والسماح بالتعبير عن الأفكار والمصالح التي تختلف معها.

2. عرفه هبرسون وهو فيستر بأنه: استعداد المرء لتحمل أراء الآخرين وممارستهم كأحد أساسيات العقيدة الديمقراطية.

3. عرفه بارنم بأنه: اعتراف المواطنين بحق الجماعات المكروهة في المجتمع في التمتع بكافة الحقوق السياسية، ومن التعريفات السابقة لمفهوم التسامح السياسي تدرك أنه:

- قبول الحق في الاختلاف.

- الاستعداد لقبول الآخر بشكل مطلق.
- يمثل الاعتراف بكافة حقوق الآخرين.
- الاستعداد لتقبل الجماعات السياسية التي لا تتمتع بشعبية.
- الاعتراف بحق الجماعات المكروهة في المجتمع.
- تحمل الآخرين، والإقرار لهم بالوجود والسماح لهم بممارسة حقوقهم.

التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان: هو فرصة تاريخة لبقاء دولة المؤسسات التي تقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والالتزام الصارم بدستور ديمقراطي، حيث لا توجد ديمقراطية حقة بدون حياة حزبية، إن الحديث عن ديمقراطية يعني في الأصل عملاً مركباً سياسياً/اجتماعياً/ اقتصادياً يقود إلى ممارسة السلطة، وعلاقة هذه السلطة بالمواطنين، أفراداً وجماعات، إن الحياة السياسية ينبغي ألا يتم التعبير عنها بواسطة الصوت الواحد أو الوعظ والإرشاد، فالطرح الجماهيري للسياسة يكون دائماً طرحاً جماهيرياً للبدائل أمام المواطنين يختارون من بينها ما يعتقدون أنه في مصلحتهم، بكل حرية واستقلالية(الدشوني، 2005م)، كما عرفت بأنها طريق حياة في مجتمع يشعر فيه كل فرد بأنه يتمتع بالحرية والمشاركة في تحديد قيم هذا المجتمع، وتعني الفرص المتاحة لكل أفراد المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم أفراداً وجماعات، كما تعني بناء المؤسسات والتنظيمات التي تضمن للأفراد والجماعات الرقابة وتؤسس القاعدة الشرعية في الحكم من خلال مبادئ ترضي المحكومين ومسؤولية الحاكم لدى المحكومين، إذً الديمقراطية ليس مجرد رمز تتحلى به الدساتير، وتتشدق به الحكام، إنما هي ظاهرة من الظواهر السياسية تتطلع إليها الشعوب، وتضحى في سبيلها بالأرواح، ويكون مبتغاها فيما تقدمه للشعب من خدمات مادية ومعنوية(عباس، 2010م)،إن جوهر الديمقراطية تتمثل في مرتكزات أربعة أساسية: حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية وتعدد الاتجاهات السياسية وتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية، بهذا لا يمكن للديمقراطية أن تصبح عقبة أمام التنمية والتقدم، وهكذا لا يمكن أن يتم تحقيق تنمية حقيقية مضطردة الخطى ومستقلة إلا في إطار ديمقراطي شعبي، فإذا كانت التنمية مستقلة لابد لها من أن تتم في إطار مبدأ الاعتماد على النفس، على الذات، على الناس، فكيف يتم هذا الاعتماد على أناس مستعبدين، مهمشين، مبعدين؟ لا سبيل غير الاعتماد على مواطنين أحرار، يؤمنون بما يفعلون، ويدركون أن ما يفعلون يرجع إلى مصلحتهم ومصلحة ذويهم من الأجيال الحاضرة والمقبلة، إن الاعتماد على النفس يتطلب مشاركة المواطن مشاركة ديمقراطية في صنع القرار الذي يتعلق بمصيرهم على كل المستويات، نكرر أن الديمقراطية هو الطريق الأسلم والأوحد للدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والحضارية بمعناه الشامل إلى الأمام، حقاً من يصنع التاريخ غير الناس أنفسهم؟(الدشوني، مصدر سابق).

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً دقيقاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، ويشتمل ذلك على مجتمع الدراسة ، وطريقة إعداد الأداة المتمثلة في الاستبانةالتى تم تقسيمها الى عدة محاور لأجل التحقق من فرضيات وتساؤلات الدراسة، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من فاعليتها وتأثيرها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

منهجية الدراسة:استخدم المنهج الوصفيلتحليلأهداف الدارسة فقد قام الباحث بمراجعة عدد من الأدبيات والدراسات الحديثة في هذا المجال بالإعتماد على المصادر والمراجع، فضلاً عن الإعتماد على الأساليب الاحصائية في تحليل النتائج، واختار هذا المنهج لانه أكثر المناهج ملاءمة لدراسة مشكلة البحث الحالي، وذلك لأنه يهتم برصد الوقائع ومعرفة ما وراء الظواهر التي تحدث بالفعل.

أدوات الدراسة:استخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع تلك البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث احتوى على خلاف والبيانات الشخصية والمحورين محور الأول: يتعلق بالحياة ورأي الجمهور المحور الثاني يتعلق بالتنمية والقياس.

مجتمع الدراسة:المقصود بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يأخذها الباحث كمجموعة جزئية من المجتمع ويسعى الى تعميم النتائج المستخرجة إلى كل المجتمع.

عينة الدراسة:فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة، حيث قام الباحث بتوزيع (250) استبانه على مجتمع الدراسة بعد تحكيمها من قبل ثلاث محكمين.

الجدول التالي(1.4)**يوضح كيفية إختيار عينة الدراسة**

الرقم	الوحدة	عدد الأسر	العينة
1	المدينة(البلدية)	56416	76
2	ريفي الفاشر	34394	46
3	كورما	17100	23
4	معسكر أبوشوك(نيفاشا)	21311	29
5	معسكر السلام(أبوجا)	7887	11
6	معسكرزمزم	48110	65
الجملة		185217	250

(المصدر: من إعداد الباحث،2018م)

طريقة التحليل:تم أستخدام(SPSS) برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةوتم استلام عدد(236) استبانه منهم عدد(16) استبانة تالفة، ومن ثم تم جمع الاستبيانات بعد أن قام المبحوثين بوضع استجاباتهم وللتحقق من الفرضيات تم باستخدام.

درجة الصدق والثبات:للتحقيق من ثبات الدراسة تم تطبيق معالة الفأ كروبناخ على جميع الفقرات

الجدول(2.4)درجة صدق وثبات الاستبانة وفقا لمقياس الفا كرونباخ

المحور	درجة الصدق	درجة الثبات
الأول	88	93.8
الثاني	85	92.2

من خلال النتائج أعلاه ووفقاً لمعيار ألفا كرونباخ نلاحظ ان إستبانة الدراسة قد سجلت نسبة ثبات عالية تكاد تقترب من الواحد الصحيح مما يعنى بان هناك درجة ثبات 93.8% بأن أداة هذه الدراسة إذا ما تم استخدامها مرة أخرى ستعطى نفس النتائج التى تم التوصل اليها في هذه الدراسة

أولاً : المعلومات الشخصية:

الجدول (3.4) يوضح التوزيع التكرارى والنسبي لعينة الدراسة وفقاً للنوع

النوع	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكور	170	72
اناث	66	28
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم 170 بنسبة مئوية بلغت 72% من عينة الدراسة، بينما بلغ عدد المبحوثين الإناث 66 بنسبة مئوية بلغت 28 % من عينة الدراسة.

الجدول (4.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية%
اقل من 20	4	1.7
من 21 إلى 40	160	67.8
من 41 الى 60	67	28.4
من 61 فاكثر	5	2.1
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(4.4) علاه والذي يمثل التوزيع التكرارى والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر، حيث نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة يقعون ضمن الفئة العمرية من 21 سنة الى 40 سنة حيث بلغ عددهم 160 شخص بنسبة مئوية بلغت 67.7 % من عينة الدراسة، وأيضا بلغ عدد المبحوثين الذين كانت أعمارهم من ضمن الفئة العمرية من 41 الى 60 سنة 67 شخص بنسبة مئوية بلغت 28.4% .

الجدول (5.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمى

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
خلوة	28	11,9
أساس	4	1.7
ثانوي	32	13.6
جامعي	134	56.8
فوق الجامعي	30	12.7
غير ذلك	8	3.4
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(5.4) أعلاه والذي يبين التوزيع التكرارى والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمى، حيث نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي جامعى، حيث بلغ عدد هؤلاء 134 بنسبة مئوية بلغت 56.8 %، بينما كانت نسبة الذين لديهم مؤهل ثانوي 13.6% وفوق الجامعى 12.7 وهناك 11.9% من عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي خلوة .

الجدول (6.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية%
متزوج	142	60,2
أعزب	64	27.1
مطلق	14	5.9
أرمل	16	6.8
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

الجدول(6.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم المئوية 60.2% من العينة الكلية للدراسة وبلغت نسبة الأعزب 27.1% من عينة الدراسة وهناك 5.9% المطلق، بينما بلغت نسبة الأرامل 6.8%.

الجدول(7.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية%
من 0 إلى 2	32	6.13
من 3 إلى 6	118	50
من 7 إلى 10	72	53,0
من 11 فأكثر	14	5.9
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم عدد أفراد أسرة من 3 إلى 6 أفراد، حيث بلغت نسبتهم المئوية 50%.

الجدول(8.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمتغيرعدد الاطفال

عدد الأطفال	التكرارات	النسبة المئوية%
من 0 الى 3	132	55.9
من 4 الى 6	85	36.0
من 7 فاكثر	91	8.1
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الأسر لديهم عدد أطفال يتراوح ما بين 0 إلى 3 أطفال، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الفئة 55.9% وقد بلغت نسبة الأسر التى لديها متوسط عدد أطفال يتراوح ما بين 4 الى 6 . %36.0

الجدول(9.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير العمل

الحالة العملية	التكرارات	النسبة المئوية%
أعمل	220	93.2
لا أعمل	10	4.2
غير قادر	6	2,6
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون، حيث بلغت نسبة هؤلاء(93.2)، بينما بلغت نسبة الذين لا يعملون(4.2) وغير قادرين(2.6).

الجدول(10.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع العمل

نوع العمل	التكرارات	النسبة المئوية%
موظف	98	41.5
أعمال حرة	105	44.5
مزارع	33	14.0
راعي	0	0
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة هم يمتهنون الأعمال الحرة، حيث بلغت نسبتهم 41.5% الحرة، بينما بلغت الموظفين في الدراسة 41.55% ومنهم 14% من عينة الدراسة من المزارعين.

الجدول (11.4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الذين يعملون في الأسرة

عدد العاملين في الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية %
كلهم	92	39.0
بعضهم	116	49.2
أحدهم	28	11.9
لا أحد	0	0
المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

الجدول(11.4) يبين التوزيع التكرارى والنسبي لعدد العملين في الأسرة، حيث نلاحظ أن هناك 92 من أفراد عينة الدراسة بنسبة مئوية بلغت 39% اجابوا بأن أفراد أسرتهم يعملون جميعهم، وهناك 116 من أفراد عينة الدراسة اجابوا أن بعض أفراد أسرتهم يعملون بنسبة مئوية بلغت 49.2 %، كما أتضح أن 11.9% من عينة الدراسة لديهم شخص وحيد في الأسرة يعمل.

محور الدراسة الأول :

الفرضية الاولى : هناك تأثير على الاقتصاد الريفي بولاية شمال دارفور بعد الصراعات التي دارت في الإقليم

العبارة(1) قلة الموارد النقدية سبب في قلة الإنفاق على السلع والخدمات

الجدول(12.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقاً للسؤال رقم (1)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	88	37.3
أوافق	108	45.8
لا أوافق بشدة	20	8.4
لا أوافق	12	5.1
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(12.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، حيث بلغ عددهم(88) بنسبة مئوية بلغت(37.3%) من عينة الدراسة وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (108) بنسبة مئوية بلغت(45.8%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(20) بنسبة مئوية بلغت(8.4%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(12) بنسبة مئوية بلغت (5.1%) من عينة الدراسة يرفضون . وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%)

العبارة (2): ضعف قاعدة البنية التحتية زاد من تكاليف الانتاج

الجدول (13.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (2)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	102	43.2
أوافق	78	33.1
لا أوافق بشدة	18	7.6
لا أوافق	24	10.2
لا ادري	14	5.9
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(13.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (2) حيث بلغ عددهم(102) بنسبة مئوية بلغت(43.2%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(78) بنسبة مئوية بلغت (33.1%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(18) بنسبة مئوية بلغت(7.6%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(5.9%).

العبارة(3): ضعف سيادة القانون من اسباب تراجع الانتاج

الجدول(14.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(3)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	124	52.5
أوافق	74	31.4
لا أوافق بشدة	22	9.3
لا أوافق	12	5.1
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(14.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (3) حيث بلغ عددهم(124) بنسبة مئوية بلغت(52.5%) من عينة الدراسة ، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (74) بنسبة مئوية بلغت(31.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(22) بنسبة مئوية بلغت(9.3%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(12) بنسبة مئوية بلغت (5.1%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(4): ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الأمن الغذائي

الجدول(15.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(4)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	90	38.1
أوافق	86	36.4
لا أوافق بشدة	26	11.1
لا أوافق	28	11.9
لا ادري	6	2.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(15.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (4)، حيث بلغ عددهم(90) بنسبة مئوية بلغت(38.1%) من عينة الدراسة وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(86) بنسبة مئوية بلغت(36.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (26) بنسبة مئوية بلغت (11.1%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(28) بنسبة مئوية بلغت(11.1%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(2.5%).

العبارة(5): ضعف استخدام مدخلات الإنتاج(بذور محسنة، أسمدة، مبيدات حشرية...الخ) أدى إلى تدني الإنتاج

الجدول (16.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(5)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	122	51.7
أوافق	86	36.4
لا أوافق بشدة	10	23.6
لا أوافق	14	5.9
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(16.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (5)، حيث بلغ عددهم(122) بنسبة مئوية بلغت(51.7%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(86) بنسبة مئوية بلغت(36.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (10) بنسبة مئوية بلغت(23.6%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(14) بنسبة مئوية بلغت (5.9%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(6): قصور الخدمات الزراعية (بحوث، إرشاد، تسويق...الخ) أدى إلى ضعف الإنتاج.

الجدول(17.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(6)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	108	45.8
أوافق	94	39.8
لا أوافق بشدة	14	5.9
لا أوافق	14	5.9
لا ادري	6	2.6
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول (17.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (6)، حيث بلغ عددهم(108) بنسبة مئوية بلغت (45.8%) من عينة الدراسة وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (94) بنسبة مئوية بلغت (39.8%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(14) بنسبة مئوية بلغت(5.9%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(14) بنسبة مئوية بلغت(5.9%) من عينة الدراسة يرفضون . وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(2.6%).

العبارة(7): ضعف وسائل الإنتاج عامل في تدني الإنتاج

الجدول(18.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(7)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	168	71.2
أوافق	42	17.8
لا أوافق بشدة	12	5.1
لا أوافق	6	2.6
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(18.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (7)، حيث بلغ عددهم(168) بنسبة مئوية بلغت(71.1%) من عينة الدراسة وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(42) بنسبة مئوية بلغت(17.8%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (12) بنسبة مئوية بلغت(5.1%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(6) بنسبة مئوية بلغت(2.6%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%).

هناك تأثير على الاقتصاد الحضري بالولاية خاصة المدن الرئيسية كمدينة الفاشر بعد الصراع

العبارة(1): الارتفاع العام في الأسعار عامل فى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية لذوي الدخول المحدودة

الجدول(19.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(1)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	110	46.6
أوافق	84	35.6
لا أوافق بشدة	16	6.8
لا أوافق	22	9.3
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(19.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، حيث بلغ عددهم(110) بنسبة مئوية بلغت(46.6%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (84) بنسبة مئوية بلغت (35.6%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(16) بنسبة مئوية بلغت(6.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(22) بنسبة مئوية بلغت(9.3%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(2): النزوح من الريف الى المدينة أدى إلى تنامي الأنشطة الهامشية

الجدول(20.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(2)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	46	19.5
أوافق	88	73.3
لا أوافق بشدة	60	25.4
لا أوافق	30	12.7
لا ادري	12	5.1
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(20.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، حيث بلغ عددهم(46) بنسبة مئوية بلغت(19.5%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(88) بنسبة مئوية بلغت(73.3%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(60) بنسبة مئوية بلغت (25.4%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(30) بنسبة مئوية بلغت(12.7%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(5.1%).

العبارة(3): النمو الاقتصادى أدى إلى تحسن الخدمات الأساسية للمواطنين

الجدول(21.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(3)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	42	17.8
أوافق	110	46.6
لا أوافق بشدة	42	17.8
لا أوافق	38	16.1
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(21.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، حيث بلغ عددهم(42) بنسبة مئوية بلغت(17.8%) من عينة الدراسة وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (110) بنسبة مئوية بلغت(46.6%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (42) بنسبة مئوية بلغت(17.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(38) بنسبة مئوية بلغت(16.1%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(4): التدفقات النقدية الكبيرة أسهمت في إزدهار الاقتصاد الحضري

الجدول(22.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(4)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	88	37.3
أوافق	100	42,4
لا أوافق بشدة	34	14.4
لا أوافق	10	4.2
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(22.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (4)، حيث بلغ عددهم(88) بنسبة مئوية بلغت(37.3%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (100) بنسبة مئوية بلغت(42.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(34) بنسبة مئوية بلغت (14.4%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(10) بنسبة مئوية بلغت(4.2%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(5): نشاط المنظمات الأنسانية بالمحلية أسهم في زيادة عدد الموظفين

الجدول(23.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(5)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	68	28.8
أوافق	78	33.1
لا أوافق بشدة	42	17.8
لا أوافق	40	16.9
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(23.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (5)، حيث بلغ عددهم(68) بنسبة مئوية بلغت(28.8%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(78) بنسبة مئوية بلغت(33.1%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(42) بنسبة مئوية بلغت(17.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(40) بنسبة مئوية بلغت(16.9%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%).

العبارة(6): ضعف خدمات الرعاية الصحية بالمحلية عامل في ارتفاع نسبة المهنيين في سوق العمل.

الجدول (24.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(6)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	102	43.2
أوافق	82	34.7
لا أوافق بشدة	24	10.2
لا أوافق	16	6.8
لا ادري	12	5.1
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول (24.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (6)، حيث بلغ عددهم(102) بنسبة مئوية بلغت(43.2%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (82) بنسبة مئوية بلغت(34.7%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(16) بنسبة مئوية بلغت(6.8%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(5.1%).

العبارة (7): الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية سبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات

الجدول (25.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(7)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	144	62.6
أوافق	82	34.7
لا أوافق بشدة	2	0.1
لا أوافق	2	0.1
لا ادري	6	2.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(25.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (7)، حيث بلغ عددهم(144) بنسبة مئوية بلغت(62.6%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(82) بنسبة مئوية بلغت(34.1%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (2) بنسبة مئوية بلغت(0.1%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(2) بنسبة مئوية بلغت(0.1%) من عينة الدراسة يرفضون. وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(2.5%).

خلق الصراع فى دار فور أوضاع اقتصادية متباينة في المراكز الحضرية والريفية

العبارة(1): تدهور الاقتصاد الريفي أدى إلى ضعف الأمن الغذائي

الجدول(26.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(1)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	112	47.5
أوافق	80	33.9
لا أوافق بشدة	12	5.1
لا أوافق	24	10.2
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(26.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، حيث بلغ عددهم(112) بنسبة مئوية بلغت(47.5%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (80) بنسبة مئوية بلغت(33.9%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (12) بنسبة مئوية بلغت(5.1%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون . وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%).

العبارة(2): عدم الإنصاف في توزيع موارد التنمية أدى إلى التباين في دخول الأفراد

الجدول(27.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(2)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	100	42.4
أوافق	100	42.4
لا أوافق بشدة	18	7.6
لا أوافق	16	6.8
لا ادري	2	0.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(27.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، حيث بلغ عددهم(100) بنسبة مئوية بلغت(42.4%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (100) بنسبة مئوية بلغت(42.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(18) بنسبة مئوية بلغت (7.6%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(16) بنسبة مئوية بلغت(6.8%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(0.8%).

العبارة(3): تراجع المساحات الإنتاجية أسهم في خفض مستوى المعيشة

الجدول(28.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(3)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	68	28.8
أوافق	106	44.9
لا أوافق بشدة	22	9.3
لا أوافق	24	10.2
لا ادري	16	6.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(28.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، حيث بلغ عددهم(68) بنسبة مئوية بلغت(28.8%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(106) بنسبة مئوية بلغت(44.9%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (22) بنسبة مئوية بلغت (9.3%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(6.8%).

العبارة(4): التركيز على الاقتصاد الحضري أدى إلى تطوير وتنمية المدن

الجدول(29.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(4)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	102	43.2
أوافق	82	34.7
لا أوافق بشدة	24	10.2
لا أوافق	12	5.1
لا ادري	16	6.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(29.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (4)، حيث بلغ عددهم(102) بنسبة مئوية بلغت(43.2%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (82) بنسبة مئوية بلغت (34.7%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(12) بنسبة مئوية بلغت(5.1%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(6.7%).

العبارة(5): الاعتماد على اقتصاديات السوق أسهم فى التفاوت الاقتصادي بين افراد المجتمع

الجدو (30.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(5)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	144	61.0
أوافق	82	34.7
لا أوافق بشدة	2	0. 8
لا أوافق	2	0. 8
لا ادري	6	2.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(30.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة(5) بنسبة مئوية بلغت(61.0%)، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(82) بنسبة مئوية بلغت(34.7%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(2) بنسبة مئوية بلغت(0.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(2) بنسبة مئوية بلغت(0.8%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(2.5%).

أثرت الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية بمنطقة الدراسة

العبارة (1): أسهم الصراع المسلح فى زيادة الاعتماد على الاعانات

الجدول (31.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (1)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	142	60.2
أوافق	58	24.6
لا أوافق بشدة	24	10.2
لا أوافق	8	2.4
لا ادري	4	1.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(31.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (1)، حيث بلغ عددهم(142) بنسبة مئوية بلغت(60.2%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(58) بنسبة مئوية بلغت (24.6%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(24) بنسبة مئوية بلغت(10.2%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(8) بنسبة مئوية بلغت(2.4%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(1.7%).

العبارة(2): أدى الصراع المسلح إلى هجر مناطق الإنتاج، مما أدى إلى ضعف النشاط الاقتصادي في الريف

الجدول(32.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(2)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	140	59.3
أوافق	70	29.7
لا أوافق بشدة	16	6.8
لا أوافق	4	1.7
لا ادري	6	2.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(32.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (2)، حيث بلغ عددهم(140) بنسبة مئوية بلغت(59.3%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (70) بنسبة مئوية بلغت(29.7%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(16) بنسبة مئوية بلغت(6.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(4) بنسبة مئوية بلغت (1.7%) من عينة الدراسة يرفضون . وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون (2.5%).

العبارة(3): أدى الصراع المسلح إلى ضعف الإنتاج، مما أدى الى زيادة نسبة البطالة فى المجتمع

الجدول(33.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(3)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	144	61.1
أوافق	52	22.1
لا أوافق بشدة	18	7.6
لا أوافق	14	5.9
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(33.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (3)، حيث بلغ عددهم(144) بنسبة مئوية بلغت(61.1%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(52) بنسبة مئوية بلغت(22.1%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(18) بنسبة مئوية بلغت(7.6%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(14) بنسبة مئوية بلغت(5.9%) من عينة الدراسة يرفضون. وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%).

العبارة (4): أدى الصراع المسلح إلى صعوبة تدفق السلع والخدمات إلى مناطق المحلية المختلفة

الجدول(34.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(4)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	156	66.1
أوافق	54	22.9
لا أوافق بشدة	20	8.5
لا أوافق	4	1.7
لا ادري	2	0.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(34.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (4)، حيث بلغ عددهم(156) بنسبة مئوية بلغت(66.1%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(54) بنسبة مئوية بلغت(22.9%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(20) بنسبة مئوية بلغت (8.5%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(4) بنسبة مئوية بلغت (1.7%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(0.8%).

العبارة(5): أدى الصراع المسلح إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والخدمية

الجدول(35.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(5)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	144	61.1
أوافق	60	25.4
لا أوافق بشدة	18	7.6
لا أوافق	6	2.5
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(35.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (5)، حيث بلغ عددهم(144) بنسبة مئوية بلغت(61.1%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(60) بنسبة مئوية بلغت(25.4%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (18) بنسبة مئوية بلغت(7.6%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(6) بنسبة مئوية بلغت (2.5%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون (3.4%).

العبارة(6): أدى الصراع المسلح إلى تعطيل سبل كسب العيش فى أطراف المحلية

الجدول(36.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(6)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	100	42.4
أوافق	68	28.8
لا أوافق بشدة	40	16.9
لا أوافق	18	7.6
لا ادري	10	4.2
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(36.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (6)، حيث بلغ عددهم(100) بنسبة مئوية بلغت (42.4%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة (68) بنسبة مئوية بلغت(28.8%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك (40) بنسبة مئوية بلغت(16.9%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(18) بنسبة مئوية بلغت (7.6%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون (4.2%).

العبارة(7): ضعف التخطيط التنموي سبب في التخلف الاقتصادي

الجدول(37.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (7)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	108	45.8
أوافق	98	41.5
لا أوافق بشدة	16	6.8
لا أوافق	6	2.5
لا ادري	8	3.4
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول(37.4) أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة رقم (7)، حيث بلغ عددهم(108) بنسبة مئوية بلغت(45.8%) من عينة الدراسة، وقد كان عدد الذين يوافقون على العبارة(98) بنسبة مئوية بلغت(41.5%) من عينة الدراسة، بينما كان هناك(16) بنسبة مئوية بلغت(6.8%) من عينة الدراسة يرفضون بشدة و(6) بنسبة مئوية بلغت(2.5%) من عينة الدراسة يرفضون وقد بلغت نسبة الذين لا يعلمون(3.4%).

ختبارالفرضية الأولى: هناك تأثير على الاقتصاد الريفي بولاية شمال دارفور بعد الصراعات المسلحة التي دارت في الإقليم

الجدول (38.4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآى بالنسبة للفرضية الاولى

العبـــــــــــــــــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
قلة الموارد النقدية سبب في قلة الإنفاق على السلع	1.9	0.8	74.6	4	0.00
ضعف قاعدة البنية التحتية زاد من تكاليف الانتاج	2.9	0.5	135	4	0.00
ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الإنتاج	2.7	0.7	84.5	4	0.00
ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الأمن الغذائي	2.1	0.9	24	4	0.00
ضعف استخدام مدخلات الإنتاج(بذور محسنة، أسمدة، مبيدات حشرية...الخ) أدى إلى تدني الإنتاج.	2.5	0.9	64.5	4	0.00
قصور الخدمات الزراعية (بحوث، إرشاد، تسويق) أدى إلى ضعف الإنتاج	2.5	0.8	76.5	4	0.00
ضعف وسائل الإنتاج عامل في تدني الإنتاج	2.5	0.8	48.5	4	0.00

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (3.22)، مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالي فان الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

فرضية الدراسة الثانية: هناك تأثير على الاقتصاد الحضري بالولاية خاصة المدن الرئيسية كمدينة الفاشر بعد الصراع المسلح

الجدول(39.4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآى بالنسبة للفرضية الثانية

العبـــــــــــــــــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
الارتفاع العام في الأسعار عامل فى انخفاض القوة الشرائية الحقيقية لذوي الدخل المحدود	1.8	0.8	5.6	4	0.01
النزوح من الريف إلى المدينة أدى إلى تنامي الأنشطة الهامشية	1.5	0.8	22.3	4	0.00
النمو الاقتصادي أدى إلى تحسن الخدمات الأساسية للمواطنين	1.8	1	5.8	4	0.00
التدفقات النقدية الكبيرة أسهمت في ازدهار الاقتصاد الحضري	2.2	0.8	3.8	4	0.15
نشاط المنظمات الإنسانية بالمحلية أسهم فى زيادة نسبة الموظفين	1.4	0.6	7.5	4	0.00
ضعف خدمات الرعاية الصحية بالمحلية عامل فى ارتفاع نسبة المهنيين فى سوق العمل	2	0.9	7.3	4	0.00
الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية سبب فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات	1.9	0.9	14.5	4	0.01

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22) مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

فرضية الدراسة الثالثة :خلق الصراع فى دارفور أوضاع اقتصادية متباينة بين المراكز الحضرية والريفية

الجدول(40.4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآى بالنسبة للفرضية الثالثة

العبـــــــــــــــــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
تدهور الاقتصاد الريفي أدى إلى ضعف الأمن الغذائي	1.9	1.8	64.5	4	0.00
عدم الإنصاف فى توزيع موارد التنمية أدى إلى التباين في دخول الأفراد	2.9	0.5	134	4	0.00
تراجع المساحات الإنتاجية أسهم في خفض مستوى المعيشة	2.7	0.7	84	4	0.00
التركيز على الاقتصاد الحضري أدى إلى تطوير وتنمية المدن	2.1	0.9	24	4	0.00
الاعتماد على اقتصاديات السوق أسهم في التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع	2.5	0.9	64.5	4	0.00

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ ان جميع قيم مربع كآى المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية (3.22) مما يعنى انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر الى القيم الاحتمالية نجد انها جميعا اقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالى فان الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها

فرضية الدراسة الرابعة:أثرت الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية بمنطقة الدراسة

الجدول(41.4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كآى بالنسبة للفرضية الرابعة

أسهم الصراع المسلح فى زيادة الاعتماد على الاعانات	2.9	0.5	134	4	0.00
أدى الصراع المسلح إلى هجر مناطق الإنتاج، مما أدى إلى ضعف النشاط الاقتصادي في الريف	2.7	0.7	84	4	0.00
أدى الصراع المسلح إلى ضعف الإنتاج، مما ذاد نسبة البطالة وسط المجتمع	2.5	0.8	76.5	4	0.00
أدى الصراع المسلح إلى صعوبة تدفق السلع والخدمات إلى مناطق المحلية المختلفة	2.5	0.8	48.5	4	0.00
أدى الصراع المسلح إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والخدمية	2.9	0.5	134	4	0.00
أدى الصراع المسلح إلى تعطيل سبل كسب العيش فى أرياف المحلية	2.7	0.7	84	4	0.00
ضعف التخطيط التنموي سبب فى التخلف الاقتصادي	2.1	0.9	24	4	0.00

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22)، مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد إنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

المحاور المتعلقة بالتنمية والقياس

العبارة(1): مستوى التنمية بالمحلية قبل الحرب

الجدول(42.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(1)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	31	13.1
جيد جدا	48	20.3
جيد	49	20.8
وسط	40	16.9
ضعيف	68	48.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(42.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(1)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(31) بنسبة مئوية بلغت(13.1%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(48) بنسبة مئوية بلغت(20.3%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(49) بنسبة مئوية(20.8%)، بينما كانت نسبة الذين أجابوا وسط(16.9%) وضعيف(48.8%).

العبارة(2): مستوى التنمية بالمحلية بعد الحرب

الجدول(43.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(2)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	10	4.2
جيد جدا	14	5.9
جيد	38	16.1
وسط	46	19.1
ضعيف	128	54.2
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(43.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(2)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(10) بنسبة مئوية بلغت (4.2%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(14) بنسبة مئوية بلغت(5.9%)قد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(38) بنسبة مئوية (16.1%) ،بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(19.1%) وضعي (54.2%).

العبارة(3): مستوى الأمن بالمحلية قبل الحرب

الجدول(44.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (3)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	94	39.8
جيد جدا	52	22.0
جيد	46	19.5
وسط	20	8.5
ضعيف	24	10.2
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم (44.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة (3)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم (94) بنسبة مئوية بلغت (39.8%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(52), بنسبة مئوية بلغت(22.0%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(46) بنسبة مئوية(19.5%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(8.5%) وضعيف(10.2%).

العبارة(4): مستوى الأمن بالمحلية بعد الحرب

اجدول(45.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(4)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	35	14.8
جيد جدا	46	19.5
جيد	39	16.5
وسط	48	20.2
ضعيف	68	20.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(45.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(4) , حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(35) بنسبة مئوية بلغت (14.8%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(46) بنسبة مئوية بلغت(19.4%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(39) بنسبة مئوية(16.5%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(20.0%) وضعيف(20.2%).

العبارة(5): مستوى تطبيق العدالة قبل الحرب

الجدول(46.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (5)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	38	16.1
جيد جدا	66	28.0
جيد	38	16.1
وسط	46	19.5
ضعيف	48	20.3
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(46.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(5) , حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(38) , بنسبة مئوية بلغت(16.1%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(66) بنسبة مئوية بلغت(28.0%) ,وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (36) بنسبة مئوية(10.1%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(19.5%) وضعيف(20.3%).

العبارة (6): مستوى تطبيق العدالة بعد الحرب

الجدول(47.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(6)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	14	5.9
جيد جدا	18	7.6
جيد	34	14.4
وسط	74	31.4
ضعيف	96	40.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(47.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(6)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(14) بنسبة مئوية بلغت(5.9%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(18) بنسبة مئوية بلغت(7.6%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(34) بنسبة مئوية (14.4%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط (31.4%) وضعيف(40.7%).

العبارة(7): الوضع الاقتصادي للأسرة قبل الحرب

الجدول(48.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (7)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	70	29.6
جيد جدا	66	28.0
جيد	42	17.8
وسط	32	13.6
ضعيف	26	11.0
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(48.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(7)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(70) بنسبة مئوية بلغت(29.6%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(66) بنسبة مئوية بلغت(28.0%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(42) بنسبة مئوية(17.8%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(13.6%) وضعيف(11.0%).

العبارة(8) : الوضع الاقتصادي للأسرة بعد الحرب

الجدول(49.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(8)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	12	5.1
جيد جدا	10	4.2
جيد	8	3.4
وسط	64	27.1
ضعيف	142	60.2
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(49.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(8)،حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(12)بنسبة مئوية بلغت(5.1%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(10) بنسبة مئوية بلغت (4.2%)وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(8) بنسبة مئوية (3.4%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(27.1%) وضعيف(60.2%).

العبارة(9): الوضع الغذائي للأسرة قبل الحرب

الجدول(50.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (9)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	82	34.7
جيد جدا	58	24.6
جيد	50	21.2
وسط	22	9.3
ضعيف	24	10.2
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(50.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(9) , حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(82)بنسبة مئوية بلغت (34.7%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(58), بنسبة مئوية بلغت(24.6%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(50) بنسبة مئوية(21.2%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(9.3%) وضعيف (10.2%).

العبارة(10): الوضع الغذائي للأسرة بعد الحرب

الجدول(51.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(10)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	4	1.7
جيد جدا	8	3.4
جيد	26	11.1
وسط	62	26.2
ضعيف	136	57.6
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(51.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(10) حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(4)بنسبة مئوية بلغت(1.7%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(8), بنسبة مئوية بلغت (3.4%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (26) بنسبة مئوية (11.1%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(26.1%) وضعيف(57.6%).

العبارة(11): مستوى الخدمات بالمحلية قبل الحرب

الجدول(52.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(11)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	38	16.1
جيد جدا	40	17.0
جيد	36	15.3
وسط	50	21.2
ضعيف	62	26.3
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(52.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(11)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم (94) , بنسبة مئوية بلغت(39.8%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(52) بنسبة مئوية بلغت(22.0%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (46) بنسبة مئوية(19.5%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط (8.5%) وضعيف(10.2%).

العبارة(12): مستوى الخدمات بالمحلية بعد الحرب

الجدول(53.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(12)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	8	3.4
جيد جدا	8	3.4
جيد	33	14.0
وسط	37	15.7
ضعيف	110	46.6
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(53.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(12)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(8)بنسبة مئوية بلغت(3.4%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(8) بنسبة مئوية بلغت(3.4%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(33) بنسبة مئوية (14.0%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(15.7%) وضعيف(46.6%).

العبارة(13): مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية قبل الحرب

الجدول(54.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(13)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	64	27.1
جيد جدا	30	12.7
جيد	54	22.9
وسط	46	19.5
ضعيف	82	34.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(54.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(13)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(64)بنسبة مئوية بلغت(27.1%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(30) بنسبة مئوية بلغت(12.7%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (54) بنسبة مئوية(22.9%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(19.5%) وضعيف(34.7%).

العبارة(14): مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية بعد الحرب

الجدول(55.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(14)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	6	2.5
جيد جدا	18	7.6
جيد	24	10.2
وسط	70	29.7
ضعيف	108	45.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(55.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(14) , حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(6) , بنسبة مئوية بلغت (2.5%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(18), بنسبة مئوية بلغت(7.6%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(24) بنسبة مئوية(10.2%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(29.7%) وضعيف(45.8%).

العبارة(15): حالة السكن قبل الحرب

الجدول(56.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(15)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	26	11.0
جيد جدا	60	28.0
جيد	32	13.6
وسط	86	36.4
ضعيف	32	13.6
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(56.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(15) حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(26) بنسبة مئوية بلغت(11.0%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(60) بنسبة مئوية بلغت (28.0%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (32) بنسبة مئوية(13.6%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(36.4%) وضعيف(13.6%).

العبارة(16) حالة السكن بعد الحرب

الجدول(57.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(16)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	16	6.8
جيد جدا	12	5.1
جيد	28	11.9
وسط	48	20.2
ضعيف	132	55.0
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(57.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(16) حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(16) , بنسبة مئوية بلغت (6.8%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(12) بنسبة مئوية بلغت(5.1%)وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(28) بنسبة مئوية(11.9%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(20.2%) وضعيف(55.0%).

العبارة(17): نسبة التدريب المهني والفني للعمالة قبل الحرب

الجدول(58.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(17)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	22	9.3
جيد جدا	26	11.0
جيد	44	18.6
وسط	52	22.0
ضعيف	90	38.1
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(58.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(17)حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(22)بنسبة مئوية بلغت(9.3%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(52) بنسبة مئوية بلغت (22.0%)وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (46) بنسبة مئوية(19.5%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(8.5%) وضعيف(10.2%).

العبارة(18): نسبة التدريب المهني والفني للعمالة بعد الحرب

الجدول(59.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(18)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	14	5.9
جيد جدا	16	6.8
جيد	42	17.8
وسط	66	28.0
ضعيف	98	41.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(59.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(18)حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(14) بنسبة مئوية بلغت (5.9%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(16), بنسبة مئوية بلغت (6.8%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (42) بنسبة مئوية(17.8%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(28.0%) وضعيف(41.5%).

العبارة(19): نسبة تغطية التامين الصحي بالمحلية قبل الحرب

الجدول(60.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(19)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	24	10.1
جيد جدا	24	10.1
جيد	30	12.7
وسط	36	15.3
ضعيف	122	51.7
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(60.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(19)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(24) , بنسبة مئوية بلغت(10.1%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(24) بنسبة مئوية بلغت (10،1%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (30) بنسبة مئوية(12.7%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(15.3%) وضعيف(51.7%).

العبارة(20): نسبة تغطية التامين الصحي بالمحلية بعد الحرب

الجدول(61.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم (20)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	38	16.1
جيد جدا	52	22.0
جيد	48	20.3
وسط	72	30.5
ضعيف	26	11.1

المجموع	236	%100

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(61.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(K(20 حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(38)بنسبة مئوية بلغت (16.1%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(52), بنسبة مئوية بلغت (22.0%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (48) بنسبة مئوية(20.3%) ،بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(30.5%) وضعيف(11.1%).

العبارة(21): المدخرات العينية والنقدية للأسرة قبل الحرب

الجدول(62.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(21)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	58	24.6
جيد جدا	48	20.4
جيد	56	23.7
وسط	50	21.2
ضعيف	24	10.1
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(62.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(21)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(58) بنسبة مئوية بلغت(24.6%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(48) بنسبة مئوية بلغت(20.4%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(56) بنسبة مئوية(23.7%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(21.2%) وضعيف(10.1%).

العبارة(22): المدخرات العينية والنقدية للأسرة بعد الحرب

الجدول(63.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(22)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	6	2.5
جيد جدا	8	3.4
جيد	14	5.9
وسط	80	33.9
ضعيف	128	54.3
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(63.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(22) حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(6) بنسبة مئوية بلغت(2.5%) والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(8) بنسبة مئوية بلغت (3.4%) ,وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (14) بنسبة مئوية (5.9%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط (33.9%) وضعيف (54.3%).

العبارة(23): مارأيك في الخدمات التي تقدمها الحكومة فى المجالات الخدمية المختلفة (مياه – تعليم –صحة)؟

الجدول(64.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(23)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	14	5.9
جيد جدا	10	4.2
جيد	36	15.3
وسط	64	27.1
ضعيف	162	68.5
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(64.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة (23)حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم (14) , بنسبة مئوية بلغت (5.9%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(10) بنسبة مئوية بلغت(4.2%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(36) بنسبة مئوية(15.3%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(27.1%) وضعيف (68%).

العبارة(24): ما رأيك في الخدمات التي تقدمها المنظمات فى مجال المساعدات الإنسانية؟ (اعانات عامة)

الجدول(65.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(24)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	24	10.1
جيد جدا	30	12.1
جيد	72	30.5
وسط	68	28.8
ضعيف	42	17.8
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(65.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(24)، حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(24) بنسبة مئوية بلغت(10.1%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(30) بنسبة مئوية بلغت(12.1%)وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد (72) بنسبة مئوية (30.5%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(28.8%) وضعيف(17.8%).

العبارة(25): مارأيك في خدمات التمويل الأصغر؟

الجدول(66.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(25)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	20	8.5
جيد جدا	8	3.4

جيد	28	11.9
وسط	78	33.1
ضعيف	102	43.1
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(66.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(25)،حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم(20) بنسبة مئوية بلغت(8.5%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(8) بنسبة مئوية بلغت(3.4%)وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(28) بنسبة مئوية (11.9%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا وسط(33.1%) وضعيف(43.1%).

العبارة(26): ما رأيك فى فرص التوظيف الحكومية الآن؟

الجدول(67.4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفقا للسؤال رقم(26)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ممتاز	0	0
جيد جدا	3	1.3
جيد	5	2.1
وسط	44	18.6
ضعيف	184	78.0
المجموع	**236**	**%100**

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول رقم(67.4) أعلاه والذي يبين استجابات المبحوثين حول العبارة(26)حيث نلاحظ أن الذين أجابوا ممتاز قد بلغ عددهم 0) بنسبة مئوية بلغت(0.0%)والذين أجابوا جيد جدا قد بلغ عددهم(3) بنسبة مئوية بلغت(1.3%) وقد بلغ عدد الذين أجابوا جيد(5) بنسبة مئوية(2.1%)، بينما بلغت نسبة الذين أجابو وسط(18.6%) وضعيف(78.0%).

الجدول(68.4) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم توزيع مربع كاى المحور الدراسة الثانى

العبـــــــــــــــــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
مستوى التنمية بالمحلية قبل الحرب	2.4	0.9	31	235	0.000
مستوى التنمية بالمحلية بعد الحرب	2.9	1.6	25	235	0.000
مستوى الأمن بالمحلية قبل الحرب	2.6	0.7	36	235	0.000
مستوى الأمن بالمحلية بعد الحرب	2.6	2.4	23	235	0.00
مستوى تطبيق العدالة قبل الحرب	2.8	3.4	25	235	0.000
مستوى تطبيق العدالة بعد الحرب	2.8	0.6	22	235	0.000
الوضع الاقتصادي للأسرة قبل الحرب	3.1	3.5	38	235	0.001
الوضع الاقتصادي للأسرة بعد الحرب	2.8	0.6	24	235	0.000
الوضع الغذائي للأسرة قبل الحرب	3.2	3.5	33	235	0.001
الوضع الغذائي للأسرة بعد الحرب	3.2	4	33	235	0.000
مستوى الخدمات بالمحلية قبل الحرب	2.8	0.6	26	235	0.000
مستوى الخدمات بالمحلية بعد الحرب	2.7	3.5	27	235	0.001
مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية قبل الحرب	2.4	0.7	26	235	0.00
مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية بعد الحرب	2.4	0.5	24.9	235	0.00

حالة السكن قبل الحرب	2.3	0.8	24	235	0.00
حالة السكن بعد الحرب	2.9	0.6	24	235	0.00
نسبة التدريب المهني والفني للعمالة قبل الحرب	2.6	0.4	26	235	0.00
نسبة التدريب المهني والفني للعمالة بعد الحرب	2.6	0.8	27	235	0.00
نسبة تغطية التامين الصحي بالمحلية قبل الحرب	2.4	0.9	25	235	0.02
نسبة تغطية التامين الصحي بالمحلية بعد الحرب	82.	0.6	24	235	0.00
المدخرات العينية والنقدية للأسرة قبل الحرب	2.4	0.7	22.	235	0.00
المدخرات العينية والنقدية للأسرة بعد الحرب	2.3	0.8	26	235	0.00
ما رأيك في الخدمات التي تقدمها الحكومة فى المجالات الخدمية المختلفة (مياه – تعليم – صحة)؟	2.9	0.6	20	235	0.00
ما رأيك في الخدمات التي تقدمها المنظمات فى مجال المساعدات الإنسانية(اعانات عامة)؟	2.6	0.4	24	235	0.00
ما رأيك في خدمات التمويل الأصغر؟	2.6	0.9	27	235	0.00
ما رأيك فى فرص التوظيف الآن؟	2.4	0.3	25	235	0.02

(المصدر: إعداد الباحث برنامج SPSS ، 2018م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22)، مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

ملخص النتائج:

1-72.% من أفراد العينة رجال، مقابل 28% إناث.

2- 68.0% يقعون في المدى العمري بين 21-40 سنة.

3- 56.8% تلقعو التعليم الجامعي.

4- 60.2% منهم متزوجين.

5- 53.0 % لديهم عدد أفراد بين 7-10 أفراد.

6- 93.0% يعملون.

7- 59.0% يوافقون بشدة على أن الصراع المسلح أدى إلى هجر مناطق الإنتاج، مما أدى ضعف النشاط الاقتصادي في الريف.

8- 71.2% يوافقون على أن ضعف وسائل الإنتاج عامل في تدني الإنتاج.

9- 73.3% يوافقون أن النزوح من الريف إلى المدينة أدى إلى تنامي الأنشطة الهامشية.

10- 66.1% يوافقون بشدة على أن الصراع المسلح أدى إلى صعوبة تدفق السلع والخدمات إلى مناطق المحلية المختلفة.

11- 62.0% يوافقون بشدة أن الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية سبب في إرتفاع أسعار السلع والخدمات.

12- 61.1% يوافقون على أن الصراع المسلح أدى إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والخدمية.

13- 61.1% يوافقون بشدة على أن الصراع المسلح أدى إلى ضعف الإنتاج، مما أدى إلى زيادة نسبة العطالة وسط المجتمع.

14- 61.0% يوافقون أن الاعتماد على اقتصاد السوق أسهم في التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

15- 60.2% يوافقون بشدة على أن الصراع المسلح أسهم في زيادة الاعتماد على الإغاثات.

16- 57.6% يوافقون بشدة أن ضعف استخدام مدخلات الأنتاج عامل في انخفاض الأنتاج.

17- 52.5% يوافقون أن ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الأنتاج.

18- 68.5% أجابوا أن الخدمات التي تخدمها الحكومة في المجالات الخدمية بالضعيفة.

19- 78.0% أجابوا بالضعف فرص التوظيف الحكومية الآن.

20- 57.6% اجابوا أن الوضع الغذائي للأسرة بعد الحرب ضعيف.

21- 55.0% أجابوا أن حالة السكن بعد الحرب ضعيف.

22- 60.2% أجابوا أن الوضع الاقتصادي للأسرة بعد الحرب ضعيف.

نتائج البحث:

النتيجة الأولى: هناك تأثير على الاقتصاد الريفي بولاية شمال درافور بعد الصراعات المسلحة التي دارت في الإقليم:

لتحقق من فرضيات الدراسة من الجدول(38.4) نجد أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22) مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05، وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

النتيجة الثانية: هناك تأثير على الاقتصاد الحضري بالولاية خاصة المدن الرئيسية كالمدينة الفاشر بعد الصراع المسلح:

لتحقق من فرضيات الدراسة منالجدول(39.4) نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22) مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05، وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

النتيجة الثالثة:خلق الصراع المسلح في دارفور أوضاع اقتصادية متباينة في المراكز الحضرية والريفية:

لتحقق من فرضيات الدراسة من الجدول(40.4) نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22) مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05، وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

النتيجة الرابعة:أثرت الصراعات على الأمن الاقتصادي للمجتمعات لمحلية بمنطقة الدراسة:

لتحقق من فرضيات الدراسة من الجدول(41.4) نلاحظ أن جميع قيم مربع كآى المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية(3.22) مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر إلى القيم الاحتمالية نجد أنها جميعا أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالى فإن الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر الصراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي، اتضح من خلال الدراسة أن غياب التنمية وعدم التوزيع العادل لثروات البلاد من أسباب اندلاع الصراع المسلح في دارفور ، وهذا بدوره أدى إلى فقان مصادر الدخل والثروة الذي هو أساس الأمن الاقتصادي ، وايضا نتج عن هذه الصراعات مشكلات اقتصادية تمثلت في تدمير القدرات الإنتاجية إلى حد ما(الأرض، الماء، الزراعة، الراعي)، مع صعوبة تدفق السلع بين مناطق الولاية المختلفة وبين الولاية وأسواقها الداخلية وحدوث دمار في البنيات التحتية والخدمية، لعل من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في وقتنا الحاضر انتشار الفقر وانعكاساتها في سوء التغذية وقلة في المخزون الغذائي، فالأمن تعبير يدل على حالة نفسية يوجد عليها الكائن الحي، عند ما يشبع حاجاته التي تختلف باختلاف الكائن نفسه، وهي عند الإنسان ما يشعر به نحو حاجيات بالحصول عليها تستكمل مطالبه من الاستقرار. لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغيرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية والهيئات القومية والأساليب الحياتية الشائعة، معتمداً على استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مجالات التكنولوجية والإدارية، بهدف دفع عملية النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة واخيراً اجتثاث الفقر وإبادته،وعليه لما كانت التنمية تعالج هذه الأسباب، فإنها تشكل صمام الأمان لعملية بناء السلام، بتسليط الضوء على قضايا حيوية التي ترتبط بمستقبل الإنسان وأمنه وازدهاره، والتي تشمل دراسة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والأمنية وانعكاساتها على مشروع بناء السلام وإصلاح النزاع الذي يشمل على اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وإرساء الأساس لسلام الدائم، باعتبار أن التنمية المتكاملة الأساس لمعالجة الآثار والأسباب الكامنة لصراعات المسلحة وتأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض والخوف وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم من عدم الأستقرار،و بالتالي سوف نحتاج الي تدابير امنية إقتصادية أستراتيجية، سوف تعالج الإستراتيجية قضية الأمن الاقتصادي والغذائي في كل جوانبهما ، وما ينبغي أن يكون الوضع الاقتصادي مستقبلاً في ضوء محدودية الموارد والاحتياجات السكانية المتعددة والمتنوعة والمتجددة والمتغيرة وخاصة توجهات الزراعة وتطورات السوق العالمي التي ينبغي تحقيقها والاستفادة منها ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ودور الحكومة والإجراءات الواجب اتخاذها في ما يتعلق بتحسينها أو صيانتها وتنميتها مع الأخذ في الاعتبار أنها قد تساهم في الإعتراف بدورالمجتماعات في إعادة العلاقات الاجتماعية إلى سابق عهدها، كما إنها تؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية وخلق بيئة مساعدة على إحداث سلام دائم، ونقل المجتمع من ثقافة العنف إلى التعايش السلمي.

التوصيات :-

1. توفير الأمن وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، بإجراء حوار شامل للوصول إلى السلام الدائم؛ مع ضرورة تنفيذ المشاريع التنموية بمناطق العودة حتى يتسنى للنازحين واللاجئين العودة إلى تلك المناطق والتوجه إلى مواقع الإنتاج ليكونوا منتجين حقيقين معتمدين على أنفسهم وليس إعالاً على الغير.

2. توفير مدخلات الإنتاج عبر الحكومة السودانية و المنظمات العاملة في مجال العمل الإنساني (البذور المحسنة، المبيدات، الأسمدة،..الخ)، وتقديم الخدمات الزراعية(التدريب، الإرشاد،..الخ) لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

3.توفير الدعم اللازم لإنشاء وتطوير البنية التحتية(الطرق، السدود، الكهرباء، المياه،...الخ) لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني.

4.إدخال النظم الزراعية الحديثة(مكننة) في الخطط التنموية للإنتقال من الاقتصاد المعيشي التقليدي إلى اقتصاد السوق الحر.

5.إدخال نظام المزارع الرعوية من أجل استقرار الرعاة لتسهيل وتقديم الخدمات لهم، وتجنب الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين.

6.تنويع قاعدة الإنتاج(الزراعي، الصناعي، الخدمي) لإحداث تكامل اقتصادي بين قطاعات الاقتصاد وصولاً إلى التنمية الاقتصادية.

7. ضرورة تفعيل آليات الرقابة والضبط على الأسواق لتحقيق استقرار اقتصادي.

8.إدخال جميع الأسر تحت مظلة التأمين الصحي لخلق مجتمعاً صحياً متعافي وخالي من الأمراض متمتع بنشاط وقوة متمكن من الإنتاج والعمل لتأمين أمنهم الغذائي والاقتصادي.

9.تقديم خدمات الضمان الإجتماعي لأفراد المجتمع لحمايتهم من البطالة والشيخوخة والعجز وغيرها.

10.الإهتمام بالتدريب والتأهيل لرفع قدرات أفراد المجتمع لضمان توفير مصادر الدخل.

11.إدخال برنامج التعليم المتكامل للسلام في جميع المراحل التعليمية لإعداد جيل متسامح يتقبل الآخر ويعترف بتعددية لإحداث تكامل اجتماعي سياسي بين مكونات المجتمع.

12.إنشاء مجالس السلام لنشر ثقافة السلام

13. تعزيز دور الأئمة والدعاة لتعميق مفهوم الإيمان والوازع الديني بدور السلام في فض ودرء النزاعات والكوارث ومعالجتها.

14. الالتزام بالديمقراطية مبدأ للتداول السلمي للسلطة والثروة في جميع مستويات الحكم(إتحادي، ولأئي، محلي).

المصادر و المراجع:-

المصادر :-

1)القرآن الكريم

المراجع:-

1) احمد، سميرة سيد(2006م) نظريات التنمية الاقتصادية محاضرات لطلاب الاقتصاد السنة الثالثة، جامعة جوبا-الخرطوم.
2) الترمذي: د.ت، حديث رقم(2346، ج4، ص 574.
3) النور، إبراهيم علي(2013م) الموارد الطبيعية والسلام في السودان، محاضرات لطلاب ماجستير دراسات السلام والتنمية- جامعة الفاشر.
4) أبو عامود، محمد سعد(بدون تاريخ) مفهوم العام للأمن، جامعة حلوان، جمهورية المصر العربية.
5) أبو عامود، محمد سعيد(2017م): الأمن والتنمية -مركز الاعلام الأمني- القاهرة.
6) أرباب، أحمد عبدالقادر(1998م) تاريخ دارفور عبر العصور، الجذء الأول- الخرطوم.
7) إسماعيل، محمد اسماعيل علي (2008م) الآثار الاجتماعية لأنعدام الأمن الاقتصدي، مركز العالمي للوسطية- القاهرة.
8) الأسراج، عبدالمنطلب(2010م) الأمن الاقتصادي للإنسان العربي، الواقع والآفاق، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، مملكة المتحدة، لندن.
9) الدغيم، محمد دغيم (2005م) الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج، مركز الأبحاث الواعد في البحوث الإجتماعية ودراسات المرأة- الكويت .
10) الدومة، صلاح الدين عبدالرحمن(2017م) أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، ط1 ، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية- الخرطوم.
11) الصوري، السيد على أحمد(2010م) أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية- بيروت.
12) القليطي، سعيد على حسن(2009م) التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، مملكة العربية السعودية.
13) النجفي، حسن(1977م) قاموس الاقتصادي، مطبعة الإدارة المحلية- بغداد.
14) النور، خالد التجاني(2013م) اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد- دارفور أنموذجاً، مركز الجزيرة

للدراسات- القطر.

15) بطرس، فؤاد بدوي(2008) الهوية وثقافة السلام، محاولة للوصول إلى الذات، برناديت اسكندر لطباعة دار نهضة مصر- القاهرة.

16) تكنة، يوسف(2009م) دارفور صراع الموارد والسلطة، دراسة في السياسة والإدارة، دارمدارك للنشر –الخرطوم.

17) ثابت، حسان ثابت وآخرون(2014م) تقييم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي، جامعة أربيل العراق.

18) جلال الدين، محمد العوض وأحمد محمد حامد(2009م) قطاع الخدمات ودورها في توسيع وتنويع سبل كسب العيش في دارفور، مركز محمد بشير للدراسات والبحوث- جامعة أمدرمان الأهلية.

19) خليفة، محمد الأمين(2013م) الحركات المسلح في دارفور: التركيبة والأدوار، مركز الجزيرة للدراسات- القطر.

20) سليمان، علي أحمد(1998م) قاموس المصطلحات الاقتصادية-بيت الخرطوم، الخرطوم.

21) عبدالجواد، مصطفى خلف(2011م) نظريات علم الاجتماع المعاصر، دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.

22) عمر، محمد عبدالحليم(2008م) الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام، وزارة الأوقاف، جمهورية المصر.

23) عبدالله، شهاب سليمان(2011م) بناء السلام عقب النزاع المسلح، محاضرات لطلاب ماجستير دراسات السلام والتنمية –جامعة الفاشر.

24) محمد، سلمى يوسف(2014م) دراسات الحرب والسلام محاضرات لطلاب السنة الرابعة البكالريوسالدراسات السياسية والاستراتيجية – جامعة الزعيم الأزهري.

المراجع الأجنبية:-

1) Charles Webel and John Galtung(2007) Hand book of peace and conflict studies.

2) John Galtung (2009) theories of conflict, University of Zurich.

3) Kenneth Boulding(2001), peace review and social action, New York.

4) Rousseau, D.M, etal(1998), not so different after A cross-discipline View of trust, Academy of management Review.

الرسائل الجامعية والأوراق العلمية:

1) أبوبكر آدم أبكر، (2013م) دور المنظمات النسوية في تنمية المراة، دراسة حالة محلية الفاشر، رسالة ماجستير– جامعة الفاشر.

2) عبدالإلة الطيب أحمد، (2004م) تأمين المنشاة العامة، دراسة تأهلية، جامعة أمدرمان الإسلامية رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية– الخرطوم.

3) إبراهيم عمر آدم، (2014م) النزوح وأثره على الأمن الغذائي للنازحين، دراسة حالة معسكر أبوشوك، رسالة ماجستير– جامعة الفاشر.

4) النور عبدالله آدم، (2015م) النزاع في دارفور والبحث عن الحلول، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

5) يوسف سليمان إسحق، (2016م) استغلال مكونات المحلية في نشر ثقافة السلام واستدامة السلام، رسالة الدكتوراة– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

6) أزهري أبوبكر أحمد التونسي، (2013م) النزوح وأثره على الصحة العامة وصحة البيئة، دراسة حالة معسكر زمزم، رسالة ماجستير–جامعة الفاشر.

7) التجاني إبراهيم الدومة، (2015م) تدريب القوى العاملة بالخدمة المدنية ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير–جامعة الفاشر.

8) مريم بشير الفيل، (2017م)– أثر التنوع الثقافي على النزاع و السلام في السودان، رسالة الدكتوراة– جامعة السودان للعلوم والكنولوجيا.

9) محمد آدم حسب الكريم، (2011م) دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري.

10) آمنة جمعة خاطر، (2012م) أثر النزاعات في التنمية والسلام، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

11) كمال الدين يحى خليل، (2013م) إمكانية التنمية أثناء النزاعات، رسالة ماجستر، جامعة الفاشر.

12) كنيه عبدالحفيظ، (2013م) مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.

المجلات والتقارير والورش:

1) هالة طالب ابو عامر، (2015م) عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الأمن الاقتصادي مجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد 31.

2) عمر يوسف الطيب، (2012م) نموذج التنمية البشرية في العالم الثالث على ضوء نظريات التنمية، مركز دراسات مجتمعية العدد(13)- الخرطوم.

3) عمر عبدالله جمعة، (2012م) التحديات الحرجة والسائدة للأمن الإنساني وبناء السلام فيما بعد 2011م، مجلة التنوير، العدد(13) الخرطوم.

4) صابر آدم حسن، (2012م) دور الشباب في السلام والتنمية ورشة تأسيس ودعم مجلس الطلاب للسلام- جامعة الفاشر.

5) سعدالدين محمود، (2011م) في الأمن الاقتصادي من منظور الأسلامي، رؤية تراثية أولية، مجلة التنوير المعرفي العدد(13) – الخرطوم.

6) فاطمة العاقب، (2013م) مستقبل التنمية السياسية في السودان، مجلة العلوم السياسية العدد(الأول)- الخرطوم.

7) مريم بنت ذيدون، (2004م) ظاهرة الفقر في العالم... معضلة تنذر بالخطر.

8) مكتب العمل الدولي، الأمن الاقتصادي من أجل حياة أفضل.

9) نجلاء محمد بشير، (2012م) مفهوم السلام والأمن الإنساني ورشة تقوية مجلس الطلاب للسلام، لطلاب ماجستير دراسات السلام والتنمية- جامعة الفاشر.يوسف خميس ابورفاس، (2011م) أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي دارفور أنموذجاً، مجلة التنوير العدد(العاشر)- الخرطوم.

مواقع الإلكترونية:

1) http://www.wasatiaonlin.net.
2) www.inthro-world.almontada.net.
3) .Www.aljazeera.net
4) .www.**ictj.org**
5) .www.**ilo.org**

6) www.intd.org
7) www.mawdoo3.com
8) .Www.moqatel.com
9) Www.Policeme.gov.bh
10) .www.quran-m.com
11) .www.repository.nuaas.edu.sa
12) .www.Swissinfo.ch
13) .www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights
14) www.unenvironment.org .
15) .www.unesco.org

الملاحق

ملحق رقم(1): استبيان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الداراسات العليا

معهد دراسات ثقافة السلام

استبانة

مقدمة بغرض جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بأطروحة الدكتوراة بعنوان:الصراعات المسلحة وأثرها على الأمن الاقتصادي، دراسة حالة محلية الفاشر في الفترة من 2003-2013م

المقدمة من الدارس : إبراهيم عمر آدم إسحق

مشرف الرئيسي د. أبو القاسم قور حامد،مشرف المعاون د. عاطف آدم محمد عجيب

أرجو الإفادة بأن كل البيانات أوالمعلومات التي تدلي بها لن تستخدم إلاالأغراض هذا البحث فقط، كما أن سريتها سوف تكون مكفولة. عليه ليس مطلوب منك أن تسجل اسمك أو توقعك .

الرجاء الإجابة على كل الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان بصراحة وأمانة ودقة، بوضع علامة (/) أمام الإجابة التي تراها مناسبة في المربع المخصص لذلك.

نشكركم مقدماً على مشاركتكم وتعاونكم

إبراهيم عمر آدم إسحق

القسم الأول: المعلومات الشخصية:-

1.النوع: أ/ ذكر () ب/ أنثى ().

2.العمر: أ/أقل من 20 () ب/ 21-40 () ج/ 41-60 () د/ 61 فأكثر ().

3.المستوى التعليمي: أ/ خلوة () ب/أساس () ج/ثانوي () د/جامعي (134)هـ/فوق الجامعي () و/غير ذلك ().

4.الحاله الاجتماعيه: أ/ متزوج () ب/أعزب () ج/مطلق () د/ أرمل ()

5.عدد أفراد الأسرة: أ/ 0-2 () ب/ 3-6 () ج/ 7-10 () د/ 11- فأكثر ()

6.عدد الأطفال:أ/ 0- 3 () ب/ 4-6 () ج/ 7 فأكثر ()

7.العمل : أ/ أعمل () ب/ لا أعمل () ج/ غير قادر ()

8.نوع العمل : أ/ موظف() ب/ أعمال حرة ()ج/مزارع() د/راعي( )

9. عدد الذين يعملون في الأسرة : أ/ كلهم() ب/بعضهم() ج/ أحدهم() د/ لا أحد()

1-المحاور المتعلقة بالحياة و رأي الجمهور:

الرقم	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري
	هنالك تأثير على الاقتصاد الريفي بولاية شمال دارفور بعد الصراعات التي دارت في الإقليم					
1	قلة الموارد النقدية سبب في انخفاض الطلب على السلع	88	108	20	12	8
2	ضعف قاعدة البنية التحتية زاد من تكاليف الإنتاج	102	78	18	34	4
3	ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الإنتاج	114	80	12	20	10
4	ضعف سيادة القانون من أسباب تراجع الأمن الغذائي	124	74	22	12	4
5	ضعف إستخدام مدخلات الإنتاج(بذور محسنة، أسمدة، مبيدات حشرية...الخ) أدى إلى تدني الإنتاج	90	86	26	28	6
6	قصور الخدمات الزراعية(بحوث، إرشاد، تدريب، تسويق...الخ) أدى إلى ضعف الإنتاج	122	86	10	14	4
7	ضعف وسائل الإنتاج عامل في تراجع الإنتاج	108	94	14	14	6
	هنالك تأثير على الاقتصاد الحضري بالولاية خاصة المدن الرئيسية كمدينة الفاشر بعد الصراع					
8	الإرتفاع العام في الأسعار عامل في إنخفاض القوة الشرائية الحقيقية لذوي الدخل المحدودة	168	42	16	6	4
9	النزوح من الريف إلى المدينة أدى إلى تنامي الأنشطة الهامشية	110	84	16	22	4
10	النمو الاقتصادي أدى إلى تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين	46	78	60	36	16
11	التدفقات النقدية الكبيرة أسهم فيإزدهار اقتصاد الحضري	42	110	42	38	4
12	نشاط المنظمات الإنسانية بالمحلية أسهم في زيادة نسبة الموظفين	88	100	34	10	4
13	ضعف خدمات الرعاية الصحية بالمحلية عامل في ارتفاع نسبة المهنيين في سوق العمل	68	78	42	40	8
14	الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائيةسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات	102	82	24	16	12
	خلق الصراع في دارفور أوضاع اقتصادية متباينة في المراكز الحضرية والريفية					
15	تدهور الاقتصاد الريفي أدى إلى ضعف في الأمن الغذائي.	144	82	2	2	6
16	عدم الإنصاف في توزيع موارد التنمية أدى إلى التباين في دخول الأفراد.	112	80	12	24	8
17	تراجع المساحات الإنتاجية أسهم في خفض مستوى المعيشة	100	100	18	16	2

18	التركيز على الاقتصاد الحضري أدى إلى تطوير وتنمية المدن	68	106	32	24	6
19	الاعتماد على اقتصاديات السوق أسهم في التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع	66	104	28	16	22
	أثرت صراعات المسلحة على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المحلية بمنطقة الدراسة					
20	أسهم الصراع إلى زيادة الإعتماد على الإغاثات	142	58	24	8	4
21	أدى الصراع إلى هجر مناطق الإنتاج، مما أدى إلى ضعف النشاط الاقتصادي في الريف	140	70	16	4	6
22	أسهم الصراع إلى ضعف الإنتاج، مما زادفي نسبة البطالة وسط المجتمع	144	52	18	14	8
23	أدى الصراع إلى صعوبة تدفق السلع والخدماتإلى مناطق المحلية المختلفة	116	94	20	4	2
24	أدي الصراع إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والخدمية	144	60	18	6	8
25	أسهم الصراع في تعطيل كسب العيش في أرياف المحلية	100	88	20	18	10
26	ضعف التخطيط التنموي سبب في التخلف الاقتصادي	108	98	16	6	8

2/- المحاور المتعلقة بالتنمية و القياس

	البيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	وسط	ضعيف
-1	مستوى التنمية بالمحلية قبل الحرب	31	48	49	40	68
-2	مستوى التنمية بالمحلية بعد الحرب	10	14	38	46	128
-3	مستوى الأمن بالمحلية قبل الحرب	94	52	246	20	24
-4	مستوى الأمن بالمحلية بعد الحرب	35	46	39	48	68
-5	مستوى تطبيق العدالة قبل الحرب	38	66	38	46	48
-6	مستوى تطبيق العدالة بعد الحرب	14	18	34	74	96
-7	الوضع الاقتصادي للأسرة قبل الحرب	70	66	42	32	26
-8	الوضع الاقتصادي للأسرة بعد الحرب	12	10	8	64	142
-9	الوضع الغذائي للأسرة قبل الحرب	82	58	50	22	24
-10	الوضع الغذائي للأسرة بعد الحرب	4	8	26	62	136
-11	مستوى الخدمات بالمحلية قبل الحرب	28	40	56	50	62
-12	مستوى الخدمات بالمحلية بعد الحرب	8	8	32	78	110
-13	مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية قبل الحرب	24	30	54	46	82

14-	مستوى الإنفاق الحكومي للتنمية بعد الحرب	6	18	34	70	108
15-	حالة السكن قبل الحرب	26	60	32	86	32
16-	حالة السكن بعد الحرب	16	12	28	48	132
17-	نسبة التدريب المهني والفني للعمالة قبل الحرب	22	26	44	52	90
18-	نسبة التدريب المهني والفني للعمالة بعد الحرب	14	16	42	66	98
19-	نسبة تغطية التأمين الصحي بالمحلية قبل الحرب	24	24	30	36	122
20-	نسبة تغطية التأمين الصحي بالمحلية بعد الحرب	38	52	48	72	26
21-	المدخرات النقدية والعينيةللأسرة قبل الحرب	58	48	56	50	24
22-	المدخرات النقدية والعينيةللأسرة بعد الحرب	6	8	14	80	128
23	مارأيك في الخدماتالتي تقدمها الحكومة في المجالات الخدمية(مياه،صحة،تعليم)	14	10	36	64	112
24	مارأيك في الخدمات التي تقدمها المنظمات في مجال المساعدات الإنسانية(اعانات،اغاثة)	24	30	72	68	42
25	ما رأيك في خدمات التمويل الأصغر؟:	20	8	28	78	102
26	. ما رأيك في فرص التوظيف الآن؟	-	3	5	44	184